وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الصعود الصيني في العالم المعاصر
من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية
2016-1991

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب:

عبد الرحمن أوجانة

إشراف:

د. قاسم حجاج

أعضاء لجنة المناقشة

د.فريدة طاجين	أستاذة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسة الجلسة
د.قاسم حجاج	أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.إلياس حود ميسة	أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

الموسم الجامعي

2017-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

الإهداء

أهدي ثمرة هذا المجهود

إلى التي أفنت عمرها من أجل أن نكون شبابا صالحين أمي الغالية.

إلى الذي باع العمر من أجل أن نكبر على الطاعة أبي الغالي.

إلى التي أعانتني بدعواتها جدتي تغمدها الله برحمته.

إلى التي قاسمتني هموم الحياة وكانت لي نعم المعين زوجتي الغالية.

إلى رياحيني الثلاث: رقية وزينب وأم كلثوم.

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة من قريب ومن بعيد.

إلى الذين جمعتني بهم حلاوة الدراسة زملائي في الدفعة.

شكر وعرفان

﴿اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾

بعد شكر الله سبحانه وتعالى،

أتوجّه بخالص شكري إلى كل من له علي فضل في هذا البحث، وأخص بالذكر كلا من:

الدكتور قاسم حجاج على قبوله الإشراف على هذا العمل ووقوفه إلى جانبي طيلة مدة البحث وصبره علي.

الدكتور عصام بن الشيخ والدكتورة فريدة طاجين والدكتور بارة سمير الذين كانت لمساهم بارزة في هذا البحث من خلال التكوين المنهجي الذي قدموه لي.

الأستاذ عبد الله بلحبيب الذي كان نعم الموجه والمرشد في مرحلة الليسانس.

إلى كل الدكاترة والأساتذة الذين تشرفت بأن كنت طالبا عندهم في مرحلتي الليسانس والماستر في قسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة، فقد كانت لهم إسهامات مشرفة في تكويني.

إلى كل هؤلاء أسأل الله تعلى أن ينفعهم بعلمه ويزيدهم من فضله ويبارك لهم في أعمارهم حتى ينشئوا جيلا من الشباب يكونون عمادا للدين والوطن.

مقدّمة

1) - مقدمة البحث:

لقد كانت الصين في مرحلة سابقة من التاريخ بلدا عظيما ذا اقتصاد قوي وجـيش عظـيم وجهـاز بيروقراطي كبير يسهر على إدارة شؤون البلاد، وقد كانت بلد الاكتشافات والاختراعات؛ حيث ينسب إليها اختراع الورق الذي كان من أسس النهضة الحديثة، وينسب إليها اختراع البوصلة الـتي سـاهمت في تطـور الاكتشافات البحرية، كما يرجع إليها الفضل في اكتشاف البارود الذي ساهم هو الآخر في تطور الصـناعات العسكرية والحربية، كما كانت تتمتع أيضا بأسطول بحري عظيم جدا، حيث جعلها تصل إلى كل بقاع العالم القديم آنذاك.

غير أن الأمور تغيرت كثيرا وذلك عندما أمر أحد حكامها بإغراق كل السـفن البحريـة؛ ومنذئـذ دخلت الصين في عصر الانحطاط، فصارت لمدة خمسة قرون أرضا للحروب والصراعات، حيث تكالبت عليها الدول الاستعمارية، إلا أنها في أوائل القرن الماضي شهدت عودة هذا العملاق الحضاري، وظهر الأمـر جليـا وواضحا منذ التحديثات الأربعة التي أقرها المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي في 1978، وفي هذا التاريخ فُتحت صفحة جديدة في تاريخ الصين الحديث، حيث تبنت نظاما اقتصاديا قل فيه تدخل الدولة، ومنحت فيه صلاحيات واسعة للخواص للتملك والاستثمار، وتم فتح الأسواق الداخلية للمستثمرين الأجانب، وقد سمحت هذه التحديثات بنمو الاقتصاد الصيني بشكل كبير جدا، وقد عرفت تلك المرحلة باستيقاظ العملاق النائم.

والعالم منذ القديم يشهد صعودا لقوى جديدة وسقوطا لقوى قديمة، والنظام العالمي لم يسـتقر علـى حال أبدا، فقد شهد العالم لأربعة عقود قوتين عظميين تسيران أموره، وبعد سقوط إحدى هـاتين القـوتين انحسرت القوة إلى جانب واحد، فأصبح العالم في أوائل التسعينات يعيش في ظل هيمنة مطلقة للقوة الأمريكية، إلا أن الأمر لم يدم طويلا فقد لاحت في الأفق مؤشرات تدل على تغير ميزان القوى وذلك مع بداية الصـعود الصيني؛ فقد شهد العالم تحركا سياسيا وعسكريا صينيا صاحب الانفجار الاقتصادي الكبير، مما جعل العديـد من الأوساط الأكاديمية والسياسية والعسكرية متشائمة من الصعود الصيني وبدأت تحسب له ألف حساب، إلا أن فريقا آخر يعتقد أن الصعود الصيني ما هو إلا سحابة صيف ما تفتأ أن تنقشع؛ ليظهر التخلف والإشكالات العميقة التي ظلت الصين تتخبط فيها لقرون عديدة.

2) - إشكالية البحث:

في ظل انقسام الأوساط الأكاديمية حول موضوع حجم القوة الصينية، حيث شـككت بعضـها في حقيقة وشمولية هذا الصعود، ودعت إلى عدم إعطائه اهتماما مبالغا فيه؛ في حين تصور بعضـها الآخـر بـأن الصين قوة صاعدة ستنافس الولايات المتحدة، ورسمت في ذلك سيناريوهات للعالم في ظل القوة الصينية. وقـد سعى أولئك الباحثون في سبيل ذلك إلى استخدام عدة آليات وطرق لقياس مدى صعود قوة جمهورية الصـينية الشعبية عالميا، ولذلك فإن الدراسة تحاول التعرف على حقيقة وشمولية ذلك الصعود الصيني من خلال دراسـة

تحليلية مقارنة لمجموعة من المؤشرات والتقارير الدولية التي دأبت على الصدور منذ 1991 إلى 2016؛ ومن هنا فإن هذا البحث يعالج الإشكالية التالية:

من خلال أهم التقارير والمؤشرات الدولية، هل حققت جمهورية الصين الشعبية صعودا مؤكدا وشاملا في فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2016؟

3) - الفرضية:

تعتبر الفرضية إجابة مؤقتة على الإشكالية، فبغرض الإجابة على الإشكالية التي انطلقت منها الدراسة تم طرح الفرضية التالية:" **الصعود الصيني في فترة ما بعد الحرب الباردة صعود حقيقي وشامل.**"

4) - الإطار المنهجي للدراسة:

بغرض الإحاطة بهذا الموضوع المعقد اعتمدت الدراسة على تركيبة من المناهج المختلفة وهي:

أ)- المنهج الوصفي:

اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي يظهر جليا في الفصل الأول عند قيامها بوصف مختلف مقومات القوة الصينية. والوصف يساعد على فهم الظاهرة والإلمام بها، وهو أولى مستويات البحث العلمي، فلا يمكن الحديث عن التفسير ولا التنبؤ دون المرور على مرحلة الفهم والتي تعتمد بشكل أساسي على الوصف.

ب)- المنهج المقارن:

اعتمدت الدراسة المنهج المقارن في كلا الفصلين، فقد وظفته في المقارنة بين المراحل المختلفة التي مرت بها الصين، وبين بعض الدول عند الحديث عن مقومات جمهورية الصين الشعبية، وهذا لاكتشاف التوافقات والتنافرات، ولمعرفة مواطن الضعف والقوة. كما اعتمدته الدراسة بشكل كبير في الفصل الثاني عند عرضها لمعدلات الصين، فالتحليل والتقييم كان يتم من خلال مقارنة الصعود والنزول طيلة سنوات صدور المؤشر، كما كانت تتم المقارنة بين المعدلات في التقارير المختلفة للتحقق من فرضية " أن الصعود الصيني صعود حقيقي ومؤكد."

ج)- المنهج الإحصائي:

توظيف هذا المنهج كان في التعامل مع معدلات الصين التي وردت في عدة تقارير، حيث كان يتم عرض هذه المعدلات في رسوم بيانية، وقد تم استحداث طريقة إحصائية خاصة بالبحث بغرض التحقق من الصعود ومعرفة مستواه.

5) - أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لموضوع الصعود الصيني من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية تقف وراءه مجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية، ولعل من أهم الأسباب الذاتية هي تلك المتعلقة برغبتنا التعمق في التجربة الصينية والتعرف عليها عن كثب وملاحظة تطوراتها ومساراتها، وكذا الإطلاع على التقارير والمؤشرات

الدولية المختلفة والإحاطة بها ومعرفة طريقة عملها، حيث شهد العالم منذ أواسط العقد الماضي ثورة في مجـــال المؤشرات.

وبخصوص الاعتبارات الموضوعية فهي ترتبط أساسا بأهمّية موضوع البحث، والاهتمام الكبير الـــذي يحظى به الموضوع في الأوساط الأكاديمية العالمية والغربية بشكل خاص، حيث يميّز الاختلاف الشديد مختلـــف هذه الأوساط حول حقيقة الصعود الصيني وحجمه ومداه، حيث تعد الإجابة على هذه الإشـــكالات ســـبقا علميا بحق، ومن جهة أخرى فموضوع القوة يعد أحد المواضيع التي دأبت الدراسات الأمنيـــة والإســـتراتيجية على تناوله، والصعود الصيني يندرج ضمن مواضيع تحول القوة في العالم وهو بهذا من صميم تخصصي، وكـــذا رغبتنا أيضا في تقديم عمل أكاديمي مرجعي يغطي جانبا من العجز الملاحظ على مستوى المراجـــع الأكاديميـــة العربية المهتمة بالموضوع.

6) – أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الصعود الصيني في العالم المعاصر من المواضيع التي أسالت الكثير من الحبر، وبخاصة عند الحديث عن طبيعة النظام العالمي الجديد الذي جعل الباحثين في حيرة من أمرهم، حيث لم ينتهوا بعد من تحديد دقيق له، ومع ظهور أقطاب جديدة إلى الساحة الدولية جعل العديد منهم يطرح طرقا لمحاولة قيـــاس الـــدول، وعليه فأهمّيّة الدراسة تتجلّى في جدتها حيث تحاول التأكّد من الصعود الصيني وتقدير حجمه ومستواه وأبعاده بطريقة علمية، وذلك من خلال التقارير والمؤشرات التي تصدر عن عدة جهات (حكومية وغـــير حكوميـــة)، فهي تعتمد عليها كأداة قياس باستخدام طريقة حسابية رياضية تقوم بتجميع معدلات الصين في الأبعاد الـــتي تناولتها الدراسة؛ فهي بهذا تطرح طريقة جديدة في قياس قوة الدول.

7) – أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توظيف معدلات الصين في مختلف التقارير والمؤشـــرات الحكوميـــة وغـــير الحكومية – التي تورد ترتيبا للدول حسب المجال الذي تتناوله من خلال معدلات خاصة – من أجل التحقـــق من أن الصعود الصيني صعود شامل لكل المجالات وفي كل الأقاليم. كما أن ما تدعيه من تفوّق هـــو حقيقـــي وليس زائفا ومبالغا فيه.

8) – حدود الدراسة:

أ)– الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة ما بين سنوات 1991 – 2016؛ وهي الفترة الـــتي تلت نهاية الحرب الباردة وبداية تشكل النظام العالمي الجديد وتسارع العولمة النيوليبراليـــة، وتأكـــد الهيمنـــة الأمريكية، وبدايات صعود القوى الصناعية الجديدة مع تشكل مجموعة البريكس سنة 2003، وبروز ملامـــح عالم متعدد الأقطاب، وقد توقفت الدراسة في سنة 2016 لأن التقارير الخاصة بسنة 2017 لما تصـــدر، وإن صدر البعض منها فقد تم إدراجها في البحث.

ب)- الحدود المكانية: بطبيعة الحال فالدراسة تتناول رقعة جغرافية محددة وهي جمهورية الصين الشعبية.

ج)- الحدود الموضوعية: أي أن الدراسة ستتناول بالتحليل مجموعة من المؤشرات والتقارير الدولية مع التركيز فيها على المكانة الصينية المعاصرة في موازين القوة المختلفة والتعرف على مدى الصعود المؤكـــد والشـــامل في قوتها العالمية.

9) الإطار المفاهيمي للدراسة:

تناولت الدراسة جملة من المفاهيم، وقد دار عليها مجمل البحث لذا ينبغي الوقوف على تعريفها، وتحديـــد المعنى الذي ستأخذ به الدراسة: وهذه المفاهيم هي:

مفهوم القوة القومية، القوى الصاعدة، التقارير والمؤشرات.

أ)- مفهوم: القوة القومية:

مع أن مفهوم القوة من المفاهيم الجوهرية في السياسة الدولية؛ إلا أنها من المفاهيم الأكثـــر جـــدلا في تحديد ماهيتها وكيفية قياسها، فأرسطو في كتابه **السياسة** يحددها بأنها: " تلك الإمكانيات التي تتوفر لـــبعض أفراد المجتمع السياسي لجعل الآخرين يفعلون ما لم يكونوا فاعليه من تلقاء أنفسهم، وحتى تتضح فعالية هـــذه القوة لابد من ممارستها، فيرضخ الآخرون لطلب صاحب القوة وينفّذون إرادته " ويشتهر لتوماس هوبز تعريف مشابه لهذا حيث يعرفها بأنها " الوسائل المتاحة في وقت معين للحصول على خير مستقبلي واضح"

أما ماكس فيبر فيعرفها بأنها " احتمال قيام شخص ما في علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال" ويلاحظ أن هذا التعريـــف يرتكـــز علـــى احتمال التأثير وليس على التأثير الفعلي، واستنادا على تعريف ماكس فيبر يشير روبرت دال إلى أن القوة هـــي "القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن ليقوم به بغير ذلك" بما يشير هنا إلى أن قياس القـــوة هنـــا يعتمد على درجة التغير في سلوك الطرف الواقع عليه التأثير ولا ترتبط مسألة قياس القوة بإمكانيات الطـــرف المؤثّر.

أما هانس مورغانتو فيعرّف القوة بأنها " القدرة على التحكم في أفكار وأفعال الآخرين" واتجه لازويل وكابلان اتجاها آخر في تعريف القوة فعرّفاها بأنها " المشاركة في صنع القرارات المهمة في التاريخ " [1].

فمجمل التعاريف السابقة تركّز على أن القوة تعني القدرة على التأثير على سلوك الآخرين، مع وجود رفض لهذا التأثير، وما يجب لتنبيه إليه بأن القوة لا يقصد بها هنا القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناه الضيق فحسب، وإنما القوة القومية بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير الماديـــة: الموقـــع الجغرافي، السكان، الموارد الطبيعية، مستوى التقدم التكنولوجي، طبيعة النظام السياسي،.. ومع ذلك فعناصـــر

(1)- خالد الحراري، **مفهوم القوة في السياسة الدولية**، مصر: مجلة المستقبل الأسبوعية، 2015، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: https://syr-res.com/pdf.php?id=4963&token.]، ص13.

القوة التي تمتلكها دولة ما عديمة الجدوى إن لم تُؤدّ أدوارا في تشكيل علاقات القوى ومقارنتها مع مثيلاتها لدى الدول الأخرى[1]. ويرتكز موقع الدولة في سلم القوى الدولي بداهة إلى عناصر قوتها الذاتيـــة، وبالقيـــاس إلى عناصر قوة الدول الأخرى المتعايشة معها. ولقد اختلف الدارسون حول نوعية العناصر التي تدخل في تشـــكيل قوة الدولة في قائمة محددة فيه تجاوز على الموضوعية خصوصا إذا لم يستند إلى تصنيف دقيـــق قوامـــه الواقـــع الدولي، من الثابت تاريخيا أن أهمية عناصر القوة ليست واحدة في المكان أو الزمان؛ بمعنى اختلاف نوعية تـــأثير كل منها في سياسات الدول. فوزن هذه الأبعاد ليس ثابتا ففي زمن السلم مثلا يعطى وزن أكبر في تشـــكيل قوة الدولة للعناصر الاقتصادية والمهارة الدبلوماسية، بينما تعتمد قوة الدولة في زمن الحرب بدرجة عالية علـــى قوتها المسلحة وتكنولوجيا الحرب وعلى مهاراتها الإستراتيجية. بل إن نفس العنصر قد يتفاوت أهميته بالنســـبة للدولة الواحدة من عصر لآخر فالأهمية الإستراتيجية التي كانت للحدود الجغرافية في الماضي راحت تتضـــاءل أمام تكنولوجيا الحرب الراهنة.

ب)- مفهوم: القوى الصاعدة:

تعرف باللغة الفرنسية بـــ pays emergaents وباللغة الإنجليزيـــة بـــــ Rising powers ومصطلح الدول الصاعدة تم استحداثه من طرف الاقتصادي الهولنـــدي Antione Van Agtmaem في التجمع المالي الدولي، وكان أول استعمال للعبارة سنة 1981. و يمكن القول بأنها تلك الدول الأقل تقدما أو التي لا تصل إلى مستوى الدول المتقدمة، فأساس التصنيف هو اقتصادي حيث تمتاز بـــ:

- تسجيل نمو اقتصادي سريع؛
- مستوى معيشي للأفراد متجه يقارب الدول المتقدمة؛
- التوسع في إنشاء الشركات الجديدة؛
- الاهتمام بإنشاء البنى التحتية؛
- تحسن حياة المواطنين.

ومن الملاحظ أن هذه الدول اندمجت سريعا في الاقتصاد العالمي على صعيدين:

1. الصعيد التجاري: تنامي قطاع التصدير؛
2. الصعيد المالي: تفتح الأسواق المالية لرأس المال الخارجي.

والملاحظ في هذا التعريف هو تركيزه الشديد على البعد الاقتصادي دون بقية الأبعاد، وما ســـتعتمده الدراسة هو الصعود الشامل لكل القطاعات ولمدة زمنية كافية لملاحظة هذا التطور، فالحديث عن قوة صاعدة

(1)- خضر عباس عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقيمية**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://ketab4pdf.blogspot.com/2015/10/pdf-Download-book-world-powers-regional-balances.html]، ص 12.

يجب أن لا يرتكز على بعد واحد بل يجب أن يشمل عدة أبعاد وإن كان المنطلق اقتصاديا، وهو ما تحاول الدراسة التثبت منه في الحالة الصينية وهي دعوة لإعادة تحديد المصطلح.

والقوى الصاعدة التي يعرفها العالم اليوم هي: الصين، الهند،كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، ماليزيا، البرازيل والأرجنتين.

ج)- مفهوم: التقارير والمؤشرات:

التقرير بالإنجليزيةreport وبالفرنسية rapportيعرف على أنه "عرض مختصر لمجموعة من المعلومات والبيانات التي تتعلّق بقضيّة معيّنة، بالإضافة إلى كتابة معلومات وحقائق جديدة ومقترحات وتوصيات تخدم القضية التي تمّ طرحها، ويقوم على توضيح وشرح المزايا والعيوب الخاصة بالقضية قيد الدراسة" وما يعني الدراسة هي تلك التقارير التي تصدر عن هيئات دولية بصفة دورية[1].

أما المؤشر بالإنجليزية Indicator بالفرنسية indexفقد عرفه قاسم حجاج بأنه "معطى إحصائي أو كيفي أو متغير متعدد المجالات الوجودية والحياتية، يسمح بالمتابعة المنهجية للتطورات والتغيرات المستقبلية الممكنة والمحتملة والمعقولة والمرغوبة، التي تطرأ على ظواهر أو نظم أو مؤسسات أو وضعيات معينة، وذلك على المستوى الكمي والنوعي، وعلى المدى القصير والبعيد"[2].

وفي الكثير من الأحيان يقع الخلط بين المؤشر والتقرير، وقد يستعمل أحدهما للدلالة على الآخر، كقولهم أحيانا تقرير التنمية البشرية، وأحيانا أخرى مؤشر التنمية البشرية، غير أن الأصح هو الاعتماد على ما أوردته الهيئة التي أصدرت التقرير أو المؤشر، ويبدو أن الفرق بينهما بعد استقصاء مجموعة من التقارير والمؤشرات أن التقرير عبارة عن وصف حال لظاهرة معينة حسب الدول أو الأقاليم، وقد يقوم التقرير بتقديم ترتيب للدول حسب الظاهرة التي يتناولها، وفي أحيان كثيرة يكتفي التقرير بتقديم بيانات وإحصائيات عن كل دولة دون تقديم ترتيب لها. أما المؤشر فهو عبارة عن توليفة من المؤشرات الفرعية يتم تجميعها حسابيا لينتهي المؤشر في الأخير بتقديم معدلات للدول حسب المظاهرة المدروسة، يتم ترتيب الدول وفقها.

وقد اتسع نطاق التأثير العالمي للتقارير والمؤشرات التي تقيّم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية للدول والصادرة عن مؤسسات رسمية أو غير رسمية، حتى أصبحت هذه التقارير والمؤشرات تعد البوصلة التي توجّه السياسة الخارجية للدول، ويمكن تقسيم التقارير الدولية إلى نوعين هما:

---

(1)- شيرين طقاطقة، **ما هو التقرير**، تاريخ آخر تحديث: 2015/12/30، تاريخ آخر اطلاع: 2017/04/25، متاح على الرابط:http://mawdoo3.com

(2)- قاسم حجاج، **أهمية صناعة المؤشرات في الاستشراف الاستراتيجي مدخل معرفي منهجي**، مجلة استشراف، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، سنة 2016، ص 50.

1. **التقارير والمؤشرات الرسمية:** هي التقارير الصادرة عن الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والتي تعد ذات مصداقية عالية جداً كونها حيادية في أغلب الأحيان لأنها تعد بمثابة مشورة مقدمة إلى صناع القرار لاتخاذ الإجراءات والتدابير التي تحد من استفحال الحالة السلبية أو تطوّر وتعزز الحالة الايجابية، ومـــن أمثلـــة هـــذه التقارير: التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكيتين، ووزارة الخارجيـــة البريطانية، ووزارة الخارجية الفرنسية، والأمين العام للأمم المتحدة، والمنظمات الفرعية أو ممثليات الأمم المتحدة في الدول الأخرى، فضلاً عن تقارير البعثات الدبلوماسية للدول.

2. **التقارير والمؤشرات غير الرسمية:** وهي التي تصدر عن مراكز أبحاث أو مؤسسات غير ربحية ذات تصنيف عالمي عالٍ جداً من حيث المصداقية والموثوقية، فضلاً عن مراكز الفكر ومراكز دعم صناعة القرار، وفي أغلب الأحيان يكون هذا النوع من التقارير ذا مصداقية أعلى من التقارير الرسمية من حيث عدم ارتباطها بمؤسسات الدول، ومن أمثلة ذلك التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، منظمة الشفافية الدوليـــة، صـــندوق السلام، معهد الاقتصاد والسلام العالمي[1].

تجدر الإشارة بعد الحديث عن هذه المؤشرات والتقارير إلى أن الدراسة اعتمدت على جملـــة منـــها دون أن تغوص في إشكالية حيادية هذه التقارير ومصداقيتها، وإن كانت هذه الإشكالية مطروحـــة بقـــوة في بعض منها، غير أن الدراسة حاولت أن تتجاوز هذا الإشكال بالاعتماد على عدة مؤشرات وتقارير صادرة من هيئات مختلفة ولها مدة صدور طويلة.

10) – الدراسات السابقة:

هنالك العديد من المحاولات والجهود الفكرية الجادّة التي تناولت الصعود الصيني والتجربة الصينية بشكل عام، وقد استرعى هذا الموضوع انتباه الباحثين منذ نهاية التسعينات، حيث كانت هنالك إشارات للقوة الصينية الصاعدة، ولعل من أبرزها إشارات الكاتب الأمريكي **زبيغنو بريجينسكي** Zbigniew Brzezinski (1928) في كتابه **رقعة الشطرنج الكبرى** (1997) عندما تحدث عن اللاعبين الاستراتيجيين المحتملين في أوراسيا، مشيرا إلى الدور المستقبلي للصين. أما عن الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع فلا يمكن حصر ما هو موجود ولكن يمكن الإشارة إلى ما تم العثور عليه:

1. فمن الدراسات التي تناولت الموضوع بتحليل عميق هي مذكرة **منصور فالح إسماعيل الحيصة** بعنوان: **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى 1990 -2008،** حيث تناولت الدراسة مقومات

1)- مهند الجنابي، **التقارير الدولية وأثرها على السمعة الخارجية للدولة (العـــراق أنموذجـــاً)**، تـــاريخ آخـــر تحـــديث: 2015/09/21، تـــــاريخ آخـــــر اطـــــلاع: 2017/04/25 متـــــاح علـــــى الـــــرابط: http://www.rudaw.net/arabic/opinion/21092015

القوة للجمهورية الصينية وأدوارها وطموحاتها والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه النمو الصيني منذ نهاية الحرب الباردة، غير أن الدراسة انتهت إلى رسم سيناريوهات مستقبلية لنمو الصين كقوة عالمية غير خاضعة للمنهجية العلمية المتبعة في المستقبليات. كما أن تقديرها للقوة الصينية كان وصفيا و لم تنته الدراسة إلى نتائج كمية عن القوة الصينية.

2. والدراسة الثانية التي تناولت هذا الموضوع هي أطروحة **توفيق حكيمي** بعنوان: **مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني،** حيث تناولت مثل سابقتها مقومات الدور العالمي للسياسة الخارجية الصينية الصلبة والناعمة، كما تناولت أيضا موقع الصين في ميزان القوة العالمي ومضامين الصعود الصيني، ومثل سابقتها فهذه الدراسة لم تنته إلى تقدير رياضي للصعود الصيني.
3. والدراسة الثالثة التي تناولت الموضوع هي مذكرة **هشام بن عبد العزيز العمار** حول **مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991-2006،** حيث تعرضت لكل عامل من عوامل القوة الصينية (الثقافي، الجغرافي، الاقتصادي، العسكري، السياسي) فقد تناولت كل عامل بالتحليل إلا أنها لم تقف على قيمة كل بعد مقارنة ببقية الأبعاد، فهي تناولت الأبعاد بشكل وصفي.
4. والعمل الذي تناول القوة الصينية بشكل إحصائي رياضي هو عمل **وليد سليم عبد الحي** تحت عنوان **المكان المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010**، حيث تعرض لأبعاد القوة الصينية بالتحليل والقياس منذ بداية النهضة الصينية إلى نهاية التسعينات، ثم انتهى إلى وضع سيناريوهات للمكانة المستقبلية الصينية، وهذا باستعمال مصفوفة التأثير المتبادل، حيث خلص إلى أن أهم ثلاث عوامل مؤثرة في الصين هي النفقات العسكرية والحزب الشيوعي والفساد الإداري، إلا إن الدراسة تعتبر قديمة جدا فقد صدرت سنة 2000.

11)- هيكلة البحث (الخطة):

للإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضية تم اعتماد خطة متكونة من فصلين، وقبل استعراض الجزئيات المرتبطة بكل فصل، من المهم الإشارة إلى أن هذه الدراسة تلافت اللجوء إلى المداخل النظرية و المفاهيمية بمبرر أنها موجّهة بالأساس للباحثين الذين لديهم اهتمام بالصعود الصيني في العالم المعاصر، لذلك لم تتضمن الخطة أي إسهاب في الجانب النظري الذي يؤخذ الكثير من الجهد والوقت، في حين أن الدراسات الأكاديمية موجهة بالأساس للمختصين الذين يفترض فيهم قبلا الإلمام بالجانب النظري.

فقد اهتم الفصل الأول من الدراسة بتتبع جذور ومقومات قوة الصين المعاصرة كحضارة كبرى قديمة، ذلك أن إبراز مواطن القوة والضعف وفهم سيرورة التجربة الصينية يعتبر الأساس الذي سيستند عليه التحليل والتقييم في الفصل الثاني، ويتضمن الفصل الأول أربعة مباحث، خصص كل مبحث لجانب من جوانب القوة؛ فقد تناول المبحث الأول المقومات الحضارية لجمهورية الصين المتمثلة في الكونفوشيوسية والطاوية والبوذية وتم التركيز على خصائص الفكر الشيوعي الصيني، وجرى الحديث أيضا عن الخصائص الإثنية للشعب الصيني، وفي

مبحث ثان تم التفصيل في المقومات الطبيعية والجغرافية للصن الشعبية، وجرى الحديث في الفصل الثالث عن النظام الاقتصادي الصيني الحالي، والمقومات الاقتصادية التي تتميز بها، وفي ختام الفصل تم الحديث عن القوة العسكرية والدبلوماسية الصينية الحالية.

أما الفصل الثاني فقد خصص لتتبع الصعود الصيني رقميا من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية، حيث تم التركيز على ثلاثة أبعاد، بالاستناد إلى سبعة مؤشرات في كل بعد، وسبب التركيز على ثلاثة أبعاد فقط؛ هو كون الدراسة أصغر من أن تحيط بكل الأبعاد، هذا من جهة ومن جهة ثانية فالمؤشرات والتقارير نفسها كانت شاملة في بعض الأحيان لعدة أبعاد. فقد تم قياس الصعود الصيني في المجال السياسي من خلال: المؤشرات العالمية للحوكمة، مؤشر مدركات الفساد، الدول الهشة، السلام العالمي، سيادة القانون، الديمقراطية، العولمة السياسية. أما المجال الاجتماعي فقد تم قياسه بـ: مؤشر التنمية البشرية، السعادة العالمي، الفجوة بين الجنسين، البطالة، الإرهاب العالمي، العبودية العالمي، العولمة الاجتماعية. وقد تم قياس المجال الاقتصادي من خلال: مؤشر العولمة الاقتصادية، تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، التنافسية العالمي، ممارسة أنشطة الأعمال، نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في الناتج المحلي العالمي، الفرق بين الصادرات والواردات.

12)- صعوبات الدراسة:

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن إنجاز هذا البحث قد اعترضته بعض الصعوبات والعراقيل، المتعلقة أساسا بصعوبة الحصول على المراجع، وبخاصة التقارير والمؤشرات واعتمادها غالبا على اللغات الأجنبية، الأمر الذي استدعى جهدا مضاعفا في ترجمتها وتصنيفها، أضف إلى أن جمعها كان يقتضي قضاء وقت طويل أمام الإنترنت، فهو جهد ووقت ومال كان الباحث في أمس الحاجة إليهم. كما أن الدراسة كانت تأمل التعرض لكل الأبعاد بما في ذلك العسكرية، البيئية، الصحية، العلمية، التكنولوجية، غير أنها اصطدمت بحاجز الوقت والحجم المحدد الذي ينبغي عدم تجاوزه، كما صعب الحصول على تقارير ومؤشرات كافية تقيس هذه المجالات للاعتماد عليها، فهي إن وجدت فلا تقدم معدلات عن الصين بل تكتفي بعرض حال عن الدول، وهي لا تفيد الدراسة بهذه الصيغة. والصعوبة الأخيرة التي اعترضت الباحث هي عملية تصنيف المؤشرات والتقارير فهي في الغالب لا تقتصر على جانب واحد؛ لذا كان الباحث يطالعها مرارا وتكرارا لكي يجد لها موقعا مناسبا في مباحث الدراسة.

الفصل الأوّل

جذور ومقومات قوة الصين المعاصرة

كحضارة كبرى قديمة

يعد موضوع قياس قوة الدولة من المواضيع التقليدية في الدراسات الإستراتيجية، والغريب في الأمر أن هذا الموضوع يتم تناوله مرارا إلا أنه لم يفصل فيه نهائيا، ذلك أن تقدير حجم القوة القومية للدولة ليس أمرا هينا، فقد اختلفت وجهات النظر في سبل قياسها، ولكن قبل أن يتم قياسها اختلفوا بداية في تعريفها وتحديد ماهيتها، وهو ما سبب اختلافهم في طرق قياسها.

وفي السابق كان تقدير حجم قوة الدولة يكون بطريقة وصفية، إلا أنه ومع الثورة السلوكية التي حملت آليات ومناهج من العلوم الطبيعية والرياضيات إلى حقل العلوم الإنسانية عامة والسياسية بوجه خاص، فقد كان تقدير حجم القوة للدولة في أواسط القرن الماضي يعتمد على حساب عدد الجنود والعتاد و المؤن والنفقات وعدد المصانع والقوة العاملة ...الخ، غير أن تناول الموضوع تطور وتعقّد بسبب طبيعة الموضوع نفسه وطريقة تناوله.

ومن التطورات التي شهدها الموضوع أيضا أن التركيز في البداية كان يتم على الجانب العسكري مع شيء من الجانب الاقتصادي، وما صار إليه الأمر بعد ذلك أن العلماء والباحثين رأوا أن قوة الدولة لا يمكن حصرها في مجال دون آخر، بل ظهرت بعض الأبعاد الجديدة للقوة قلصت من قيمة الأبعاد التقليدية للدولة، فقد انحسرت قوة المكان وقوة الأعداد البشرية الهائلة أمام البعد العسكري التكنولوجي، وأمام هذه التطورات عكف الدارسون على تفكيك جوانب القوة القومية للدولة وحصر أبعادها فذكروا: القدرة الحيوية، والقدرة الاتصالية، والقدرة الاقتصادية ، القدرة العسكرية، القدرة الدبلوماسية، القدرة التكنولوجية، ...الخ، كما أنهم قسموا القوة إلى نوعين: قوة صلبة وقوة ناعمة ورأوا أن الجمع بينهما يسمى القوة الذكية. كما رأى البعض منهم أن أهم عنصر في كل عناصر القوة هو كيفية تحويل قدرات الدولة من حالة الساكنة – أي توفرها في أرض الدول – إلى قوة فعلية وذلك من خلال توظيفها لتحقيق المصلحة القومية للدولة.

ونحن في هذا الفصل لن نغرق في تفاصيل القوة ومكوناتها وأبعادها، ولكن ما يهمنا هو استعراض جملة من المقومات والقدرات التي تتميز بها جمهورية الصين الشعبية؛ التي لولاها لكان للصين شأن آخر، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الأقدر على استعراض مكونات القوة، والأنسب لفهم الحالة الصينية، وفي بعض الأحيان يتم توظيف المنهج المقارن لمزيد من التوضيح والفهم، و ولا بد من التنبيه إلى أن ما ستورده الدراسة ليس هو كل ما تتميز به الصين، وإنما بعض من ذلك، ويكفي الدراسة أن تقف على بعض الجوانب التي يمكّنها من فهم ظاهرة الصعود الصيني في العالم المعاصر، فمن المهم جدا إذا الإحاطة بجذور ومقومات قوة جمهورية الصين للانتقال إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة تحليل وتقييم هذا الصعود من خلال المؤشرات والتقارير الدولية وهذا سيكون موضوع الفصل الثاني.فهذا الفصل سيتناول خمسة أبعاد مقسمة على أربعة مباحث، وهي: البعد الحضاري والإثني، البعد الطبيعي والجغرافي، البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد العسكري، البعد الدبلوماسي.

المبحث الأوّل: الجذور الحضارية والخصائص العرقية-الإثنية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة

سيتناول هذا المبحث مقوّمات القوّة الصينية في بعدها الحضاري حيث سيتم التطرق إلى الثقافة الصينية التقليدية (الكونفوشيوسية، الطاوية، البوذية) وبعدها يكون الحديث عن الفكر السائد في الصين المعاصرة وهو الفكر الشيوعي، وخصائصه وعلاقته بالصعود الصيني، ثم يكون بعدها الحديث عن التعددية الهوياتية في الصين وكيف أنها عنصر من عناصر القوة الصينية المعاصرة؛ ضمن رحلة طويلة شاقة لعودة الصعود الصيني فيما يمكن التعبير عنه بعملية إعادة بعث التاريخ البشري من جديد من الشرق، حيث ازدهرت "حضارة أو امبراطورية الوسط" في تلك القرون البعيدة آلاف السنين."

المطلب الأول: الثقافة الصينية التقليدية: الكونفوشيوسية/ الطاوية / البوذية

إن وصف جمهورية الصين الشعبية بأنها "دولة قومية"، ينطوي على مغالطة كبيرة، حسب قول باي أحد الكتاب الصينين " إن الصين حضارة تتظاهر بأنها دولة قومية، وعلى هذا الأساس تولّدت سياسة مختلفة عن سياسة الدولة القومية التقليدية[1]، فمنطق الكتابة من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين منطق مزدوج يساير الفلسفة الصينية في ثنائية الأضداد بين الين (الذي يمثّل الأنوثة والرطوبة والنور) واليانغ (الذي يمثل الرجولة والجفاف والظلام) حيث يعتقد الصينيون أن الأضداد لا تتنافر وإنما تتعايش ويتفاعل بعضها مع بعض، وهو ما يعرف بمبدأ "وحدة الأضداد"، ومنه جاءت تسمية الصين بـ "حضارة الوسط". وهذه هي الحكمة التي بنيت عليها الفلسفة الكونفوشيوسية القديمة التي انضمت إليها الفلسفة البوذية الوافدة من الهند برداء صيني، ثم وفدت على الصين النصرانية والحضارة الإسلامية في بعض المناطق، وعاش الجميع في شبه وئام حتى جاءت الماركسية وحاولت القضاء على هذه الفلسفة العريقة ومحو قيم الحضارات على أرض الصين، ولكنها لم تستطع القضاء عليها حتى جاء الانفتاح و الإصلاح في عهد دينغ شياو بينغ (1904-1997) فعادت العقائد الدينية للظهور على استحياء مسترجعة مواقعها السابقة[2].

وبالرغم من أن الصين من أقدم الحضارات؛ فإن ذاكرة هذه الحضارة لا تزال حاضرة ونشطة ومؤثرة وفعالة حتى الآن[3]، فهي أقدم بلد استمر موجودا في العالم، حيث من المؤكّد أن تاريخه يرجع إلى عام 221

---

(1)- مارتن جاك، **عندما تحكم الصين العالم**،(ت: فاطمة نصر)، [د.م] سطور الجديدة، الطبعة الأولى، 2010، ص260.

1-(2)- هشام بن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2008، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: faculty.ksu.edu.sa/sirhan/Documents/الرسالة%20كاملةpdf.]، ص15.

(3)- إبراهيم نافع، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1999، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://www.tahmil-kutub-pdf.info/download/308.html]، ص 05-06.

ق.م، فحينما يستخدم الصينيون مصطلح الصين فهم لا يشيرون بذلك إلى بلد أو أمة بل في غالبية الأحيان إلى الحضارة الصينية،فالصينيون يعيشون في تاريخهم ومن خلاله، وهم متشبثون بتاريخهم بقوة، ويرون أن قوتهم تكمن في المحافظة على إرثهم الحضاري. وفي هذا الصدد يرى الباحث الصيني جين جوانتاو **"أن الأسلوب الوحيد لوجود الصين هو أن تعيش ماضيها مرّة أخرى، وليس ثمّة آلية مقبولة في الثقافة تمكّن الصينيين من مواجهة الحاضر سوى أن يلوذوا بقوّة إلى إرثهم ويستلهموه"**[1].

ولعلّ التفسير الديني الذي جاء به مالك بن نبي أقدر على تفسير التفوق الصيني القديم والحالي، فهو يعتقد بأن كل الحضارات في التاريخ تتكون من ثلاث عناصر وهي: الإنسان والتراب والزمن، أما الفكر بل الثقافة فهي مثل البلازما التي تمنح الحياة والحيوية للخلية، ومنها الفكرة الدينية عندما تكون حية دائماً؛ فالدين أو الثقافة كان على مر العصور هو **"مركّب الحضارة"** أي العامل الذي يؤثّر في مزج العناصر الثلاثة بعضها ببعض [2]، ولا طائل من الخوض في جدال حول صدقية الفكرة الدينية، فيكفي أن توجد فكرة حيّة تحفّز وتدفع الإنسان إلى البناء والسعي والاجتهاد في بناء الحضارة، وهو ما يتبدّى جليا عند استعراض التاريخ الصيني بمراحله المختلفة والثقافة الصينية بتنوّعاتها، التي تشكل في مجملها قوّة خفيّة محرّكة للإنسان الصيني، رغم تعرضه لفترات من الأفول، لعل السبب كان تشوّه الفكرة الدينية واختلال التدين لدى البشر. ومنه يفترض أنه لكي يحافظ الصينيون على نضارة حضارتهم عليهم أن يعملوا على الإبقاء على جذوة الدين متقدة في قلوب الأجيال اللاحقة، ويحذروا من فقدان أهم عامل من عوامل القوّة.

ويمكن الإشارة فيما يلي إلى أهم ثلاث ديانات أو فلسفات تعاقبت على الصين منذ مئات السنين، وقد أسهمت كل بمقدر على بلورة الفكر الصيني المعاصر، وهي لا تزال تعيش وتزدهر حتى يومنا هذا، وهي الكونفوشيوسية، الطاوية، البوذية.

1)- الكونفوشيوسية:

تعتبر الكونفوشيوسية وبلا جدل التعاليم الأخلاقية والحكيمة الأكثر تأثيرا في المجتمع الصيني، والتي شكلت أساس التقاليد الثقافية الصينية. وعند الحديث عن الثقافة التقليدية الصينية لابد من ذكر الشخص الذي أثر بشكل كبير في حياة الصينيين وهو كونفوشيوس (551 – 479 ق.م) زعيم حكماء الصين القدامى[3] فقد كان له دور بالغ الأهمّيّة والفعالية في خَلْق المدنية الصينية حيث أعلى من شأن القيم الأخلاقية والفكرية

---

(1)- مارتن جاك، **عندما تحكم الصين العالم،** مرجع سابق، ص253-254.

(2)- ينظر: مالك بن نبي، **شروط النهضة،** (ت: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، 1986، [نسخة إلكترونية متاحة على الرابط: http://www.aldohamagazine.com/books/book6.pdf]، ص 44.

(3)- محمد عطيّة محمد فرحان، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدّياتها المستقبلية،** رسالة ماجستير في الاقتصاد، غزّة: جامعة الأزهر، 2012، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:
www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0046274]، ص30.

فيها، وربط الاستقامة بالمعرفة، وأقام قواعد الأسرة على الفلسفة الواضحة، وهو الذي أنشأ نظام الحكم الكامل الذي يحقق للبشرية السعادة والرفاهية [1]ولقد تأثر كل صيني بالكونفوشيوسية بدرجات مختلفة وحسب حاجته، الأمر الذي أدّى إلى تشكيل النسيج العقائدي الموحّد للصينيين وأسهم في صياغة وحدة دينية وقومية جعلت من المجتمع الصيني مجتمعا متماسكا في مختلف الظروف وأمام كافة التحدّيات. غير أنها ليست من ابتكار كونفوشيوس بقدر ما هي صياغة لما كان يسود الصين من فلسفات وأفكار، ولهذا التزمها الصينيون ولا يزالون على مدى خمسة وعشرين قرنا.

والكونفوشيوسية كعقيدة تحترم العادات والتقاليد الموروثة، وتقدس العلم والأمانة، وتحترم المعاملة الليّنة والملكية الفردية، وتعمل على تنمية روح المحبة بين الأغنياء والفقراء. كما أن أتباعها يعترفون بالفوارق بين الطبقات، ويدْعون إلى احترامها، والنظام الطبقي لديهم مفتوح إذ بإمكان أي شخص أن ينتقل من طبقته إلى أي طبقة اجتماعية أخرى إذا كانت إمكاناته تؤهله لذلك.كما تدعو الحاكم إلى التزام الأخلاق في حكمه وفي احترام الأفراد الجديرين باحترامه، والتودد إلى من تربطهم به صلة قربى وقيامه بالتزاماته حيالهم، ومعاملة وزرائه وموظفيه بالحسنى، واهتمامه بالصالح العام، مع تشجيعه للفنون النافعة والنهوض بها، والعطف على رعايا الدول الأخرى المقيمين في دولته، وتحقيق الرفاهية لأفراد الإمبراطورية، ويؤمن كونفوشيوس بأن الحكومة إنما أنشئت لخدمة الشعب وليس العكس، ومن الحكم التي اتخذها قاعدة لسلوكه تلك الحكمة القائلة " أحبب لغيرك ما تحبه لنفسك"[2] غير أن دعوة كونفوشيوس إلى الالتزام بالأخلاق لم تجعل منه مسالما دائما فقد كان يؤمن في أسف بأن هناك أوقاتا تدفع الإنسان إلى استعمال القوة كي يحمي نفسه والعالم من أن يستعبده أولئك الذين يرون أن القوة هي حجتهم الوحيدة، ولكنه كان يعتبر أن القوة هي الملجأ الأخير وتكون خاضعة لسلطة العدالة[3].

2)- الطاوية:

تعتبر الطاوية التعاليم الدينية الثانية من حيث التأثير على المجتمع الصيني بعد الكونفوشيوسية، أو على الأقل مساوية لها في الأهمّيّة. وهي لا تزال حتى الآن تشغل حيزا كبيرا في فكر الصينيين[4]وتعاليمها تعود إلى الأستاذ لاوتزي (604 – 531 ق.م) المعاصر لكونفوشيوس.

---

(1)- أحمد عبد الجبار عبد الله، **الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل**، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2015، ص 149.

(2)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص32.

(3)- هـ.ج.كريل، **الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماوتسي تونغ**،(ت: عبد الحميد سليم)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://www.tahmil-kutub-pdf.info/download/1020.html]، ص45.

(4)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص33

والطاوية فلسفة فردية، تعتقد أن سبب الشر يكمن في المدنية، وابتعاد الإنسان عن الطبيعة التي كان يعيش داخلها في الماضي بانسجام، حيث يجب على الفرد المحافظة على حياته ورعايتها والعناية بها بتخليه عن محيطه وتحقيق نقاء النفس بالابتعاد عن الطموحات[1].

والطاوية تخاطب العواطف وتدعو إلى التأمل الصوفي، فالهدف الرئيسي من وجود الإنسان حسب هذه الفلسفة ومبادئها هو التناغم مع المبادئ المؤسسة للكون، حيث يجب على الإنسان أن يهمل متطلبات المجتمع المحيط، وأن يبحث فقط على الأشياء التي تمكنه من أن يتناغم مع "الطاو" وحتى يكون الإنسان في حالة تناغم مع الـ" الطاو " وجب عليه أن يمارس الـ "لا فعل" أو على الأقل اجتناب كل الأفعال الناتجة عن الإجبار أو التكلّف أو غير الخاضعة للطبيعة، عن طريق التناغم التلقائي مع نزوات طبيعته الذاتية الأسياسية، وترك كل المعارف العلمية المكتسبة، حيث يتحد الإنسان مع "الطاو" ويستخلص منه قوة غامضة[2]

وقد كانت الطاوية في البداية فلسفة خالصة، ثم تحولت إلى دين له طقوسه ومصحوبا بالفلسفة والتصوّف، وذلك مقابل الدين الجماعي المتمثل في الكونفوشيوسية الذي يتميز بقرابينه وطقوسه المفرطة التي لم يستطع الصينيون القيام بها، كما كانت تبشّر بأن الإنسان لا يمكن أن يطوّر إنسانيته إلا عندما يصبح جزءا من المجتمع. فجاءت الديانة الطاوية لتكون الخلاص لهم؛ فكانت الطاوية بهذا تهدد الدولة [3] وبالرغم من نقد الطاوية للكونفوشيوسية، إلا أنها في الواقع تكمّلها، وهي أقرب إلى الكونفوشيوسية منها إلى البوذية[4]وبسبب عدم وجود مراسيم وقرارات صارمة للانضمام إليها، وفي الوقت الراهن يوجد في الصين أكثر من 1500 معبد طاوي، بينما يصعب إحصاء معتنقيها[5].

3)- البوذية:

دخلت البوذية [*] إلى الصين في القرن الأول الميلادي تقريبا، ومنذ القرن الرابع أصبحت تدريجيا الدين الأوسع تأثيرا في الصين، وبسبب امتزاجها بالثقافة الصينية أدّى هذا إلى ظهور شكل جديد من البوذية بطابع

---

(1)- كونراد زايتس، **الصين عودة قوة عالمية**،(ت:سامي شمعون)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 42.

(2)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، نفس المكان.

(3)-كونراد زايتس، مرجع سابق،ص 43.

(4)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص34-35.

(5)- هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق، ص 23.

(*)- تنسب البوذية إلى المعلّم الهندي (جوتاما Goutama) (563 - 483 ق. م) اشتملت تعاليمه على مجموعة من القواعد والوصايا الخلقية للهداية وتأمين الحياة السليمة، منها: لا تقتل كائنا حيا، ولا تأخذ مما ليس لك ولا تغضب، ولا تكذب، ولا تشرب المسكرات، ولا تقم على دنس ولا ترقص ولا تحضر مرقصا ولا حفل غناء ولا تتخذ طبيبا ولا تقتن فراشا وثيرا ولا تأخذ ذهبا ولا فضّة، وقد حاربت الطبقية.

صيني. وبالرغم من كونها ليست صينية المنشأ إلا أنها تفوّقت على الطاوية الأصيلة فيها من حيث عدد المعتنقين، حيث إن الكثير من الجبال الشهيرة في مختلف أرجائها أمست أمكنة مقدّسة لهم.

وفيما يتعلّق بالجانب الأخلاقي للبوذية، فإن تعاليم بوذا دعوة إلى المحبّة والتسامح والتعامل بالحسنى والتصدّق على الفقراء وترك الغنى والترف وحمل النفس على التقشّف والخشونة وفيها تحذير من النساء والمال والترغيب في البعد عن الزواج، والناس في نظرها سواسية لا فضل لأحد على أحد إلا بالمعرفة والسيطرة على الشهوات.

فقد كانت البوذية تدعو إلى خلاص روح الإنسان، مما جعلها لا تهتم بتحمّل الواجبات المنزلية الأمر الذي يتناقض مع تقاليد الصينيين الأساسية؛ مما عرّضها للمجابهة من طرف الدولة، حيث صدر مرسوم إمبراطوري يأمر بإبادة البوذية، وذلك لما سببته من تعطيل للإنتاج وتشويش لعقائد الناس، وهدر لثروات البلاد في بناء المعابد الفخمة الخاصّة بطقوسها[1].

ونخلص هنا إلى أنه، ومن دون أن نأتي على تناول مجموع العقائد التي يعتنقها الصينيون المعاصرون، واكتفائنا بأهمها وأكثرها انتشارا، وأكثرها تأثيرا على القوة الصينية قديما وحديثا، فإننا نخلص إلى أن تاريخ الصين شهد جدلا عقائديا وأخلاقيا فلسفيا وعلميا وفكريا وسياسيا واسعا بين أتباع التعاليم الكونفوشيوسية والبوذية والطاوية، وكانت البوذية تعرف جيدا أن الكونفوشيوسية هي الأيديولوجية الرسمية، لذلك حاولت أن تحقق مكانة شرعية لها في الجدال بينها وبين الكونفوشيوسية. أما في جدالها مع الطاوية فحاولت أن تجعل مكانتها قبل مكانة الطاوية، وأن يعترف المجتمع بأن عقيدتها أفضل من الطاوية. أما الطاوية فكانت تتواصل في وفائها للبلاط الإمبراطوري، وتعتمد على الكونفوشيوسية، وتستفيد من النظرية والمراسم والأنظمة البوذية. أما موقف الحكام من هذا الجدال فعملوا على الجمع والاستفادة من هذه المدارس الفكرية المختلفة، كما أنهم اتخذوا موقف الحياد في النزاعات بين الأديان بل كانوا وسطاء للنزاعات بين الأديان.

ومكن قوّة الثقافة الصينية التقليدية أنها وفّرت الأساس المادي للتماسك المجتمعي الصيني وتشكيل ثقافة مشتركة مستمدة من ثالوث ثقافي تاريخي (الكونفوشيوسية والطاوية والبوذية)؛ هذا المثلث جمع بين القيم الروحية والمادية في آن واحد وعمل على الربط الموضوعي بين المسائل المجتمعية والحياة الإنسانية بشكل عقلاني، وكان لذلك أثر واضح في ترسيخ التعايش السلمي والتعاون داخل المجتمع الصيني الذي كان يعاني من اضطرابات اجتماعية ومجازر رهيبة، ومن نسبة عالية من الأمية [2].

(1)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص ص34-35.

(2)-المرجع نفسه، ص37.

المطلب الثاني: الفكر الشيوعي وأثره على تطور الصين الشعبية المعاصرة

يعتبر صعود الماركسية الشيوعية في الصين واحدا من أهم الأحداث في القرن العشرين، حيث بدأت كحركة مهّدت الطريق لتحرير البروليتاريا، وقد كانت الفلسفة الماركسية الشيوعية تقوم على أن أنصار الحزب الشيوعي يجب أن يكونوا من العمال في المدن، غير أن واقع الصين فرض تبني مبدأ آخر يتناسب وهذا الواقع، فاعتمد ماو تسي تونغ (1893 – 1976) سنة 1925 على الفلاحين فوجّه كل تركيزه على التنمية الزراعية، لذا يعد ماو تسي تونغ أب الصين المعاصرة، حيث عمل على تطوير مفهوم جديد للشيوعية الماركسية تسمى "بالماوية" وكان مزيجا من أفكار ماركس (1818 – 1883) ولينين (1870- 924)، ينطبق على واقع النظام الإقطاعي وعبودية ملايين الفلاحين الفقراء على عكس الشيوعية الماركسية–اللينينية – الستالينية التي تجاهلت الدور الثوري للفلاحين والأرياف في بداية الأمر. فقد استطاعت تعاليم الفلسفة الشيوعية أن تحرر البلاد من خطرين عظيمين عملا على إضعاف البلاد وتخلفها؛ وهما النظام الإقطاعي والاحتلال الأجنبي. وذلك باعتمادهاعلى الفلاحين كقوة محركة للثورة وللتغيير الاجتماعي[1].

ويعزى نجاح الشيوعية في الصين ولو جزئيا إلى حقيقة أن الأيديولوجيات لها مشابهة لتلك التي في الكونفوشيوسية، مما سهل على الشعب الصيني قبولها، كما أنها في المقابل جاءت ببعض الأفكار التي كانت تتناقض مع الكونفوشيوسية والتي سئم منها الشعب الصيني كتكريس الطبقية، كما أن تطبيق أسرة تشينغ (آخر سلالة حاكمة) للفلسفة الكونفوشيوسية قد شوه روحها؛ فدخلت البلاد بذلك في حالة سيئة؛وانقلب الشعب على النظام الإمبراطوري وكل ما ارتبط به؛وثار على كل التقاليد الصينية القديمة، وهو من الأمور التي جاءت بها الشيوعية.

وقد أدى هذا الاختلاف بين الفكرين إلى إحداث الثورة الثقافية (1966-1976)التي جاءت نتيجة الصراع على السلطة وتنامي السخط الجماهيري بين الشعب الصيني ضدها. وكان الهدف من وراءها تدمير كل أثر للثقافة والعادات والأفكار القديمة من الوعي الوطني، ونشر الفكر الشيوعي ولو بالقوة، للقضاء على الطبقات الاجتماعية وبناء مجتمع قائم على المساواة[2].

وبالرغم من محاربة الشيوعية للديانات والفلسفات الأخرى في بلدان أخرى، إلا أنها في الصين استطاعت أن تتعايش معها أخيرا، حيث تصيننت الماركسية، وانطبعت بالمنطق الثنائي المكون للعقلية الثقافية الصينية: اليان واليانغ.فهذه الفلسفات القديمة تشكل جوهر الشخصية الصينية وهويته، وهو ما لم تستطع الشيوعية طمسه في النهاية، بل انتهى بها الأمر إلى أن تقبل بها كجزء من الهوية الصينية، بل إن تعاليم الطاوية التي تقوم على مبدأ التعايش بين الأضداد انتصرت في نهاية المطاف. وانتصرت الشيوعية كذلك بأن أخرجت

(1)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص 38.

(2)- المرجع نفسه، ص 39.

البلاد من سطوت الإقطاعيين والاستعماريين. وبامتزاج الشيوعية مع الفلسفات القديمة أنتج نظاما واحدا برأسين، فانتهجت الصين بعد وفات ماو تسي تونغ الشيوعية في نظامها السياسي، واقتصاد السوق في نظامها الاقتصادي.

والمتتبع للحالة الصينية الحديثة والمعاصرة، يدرك جيّدا أثر الفكر الشيوعي في تطوّر الصين المعاصرة، فباستعراض تاريخي للشيوعية نجد أنها كفكر كانت نتاج القرن التاسع عشر، عندما أرسى أسسه كارل ماركس الألماني، ولكن تطبيقه كنظام كان مع الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، وإذا سلطنا الضوء في تلك الفترة على الصين نجد أنها كانت تعيش على هامش التاريخ، فقد انسحبت من الأحداث الدولية بل حتى الإقليمية والمحلية، و لم تعد تشارك فيها رغم إرثها الحضاري الثري الطويل. وعلى العكس من هذا فقد شهدت حملات استعمارية عديدة في هذه الفترة؛ فما إن تغلغل الفكر الشيوعي إلى الصين حتى وجد التربة المناسبة لينمو ويزدهر، ولكن السؤال الذي يجب أن يطرح هو لماذا بقي الفكر الشيوعي صامدا حتى اليوم في الصين؟في حين أن معظم الدول التي كانت تتبنى هذا الفكر قد تخلت عنه؟

إن القول بأن الشيوعية نجحت في الصين يستوجب توصيفا دقيقا لهذا النجاح، ومنه يجب طرح سؤال آخر وهو هل الصعود الصين – الذي صادف أن كان في الوقت الذي تبنت فيها القيادة الفكر الشيوعي – يعزى إلى الفكر الشيوعي أم إلى بعد آخر؟ ولعل هذا التساؤل – وإن كان جوهريا — لا تستطيع هذه الدراسة الإجابة عنه، غير أنها يمكن أن تقر كنتيجة أولية أن للفكر الشيوعي نصيب من هذا الصعود، وبخاصة عندما تم تكييفه مع الواقع الصيني. فالشخصية الصينية (الثقافة الصينية التقليدية) مضافا لها الفكر الشيوعي كان لهما الأثر في قوة الصين اليوم.

المطلب الثالث: خصائص الأصول العرقية – الإثنية للمجتمع الصيني المعاصر

بعد الحديث عن الخصائص الحضارية ومقومات القوة الصينية في بعدها الثقافي، لا يمكن إهمال الحديث عن خصائص الأصول العرقية والإثنية للمجتمع الصيني المعاصر الذي يعد صانع هذا النجاح، وكما يرى مالك بن نبي أن الإنسان هو العنصر الأول في معادلة الحضارة، ويأتي بعدها التراب والوقت، لتتدخل الثقافة في مزج هذه العناصر مشكلة بها الحضارة، وقد جرى الحديث في المطلبين السابقين عن هذا المركِّب، المتمثل في العامل الثقافي بكل مكوناته الدينية والفلسفية والفكرية، وسيتناول هذا المطلب الأصول العرقية والإثنية للمجتمع الصيني المعاصر.

بالرغم من غلبة قومية الهان والديانة الكونفوشيوسية والفكر الماركسي الماوي على المرجعية الثقافية للدولة الصينية المعاصرة، إلا أن هذه الدولة أيضا تضم بين سكانها قوميات وديانات أخرى؛فالصين المعاصرة دولة موحّدة ومتعددة القوميات كما أنها أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، إذ يبلغ الآن عدد سكان الصين مليارا وثلاثمائة مليون نسمة، ينتسبون إلى ست وخمسين قومية، أكبر قومية هي قومية الهان حيث تشكل حوالي 92 ٪من إجمالي سكان الصين، كما أنها أكبر قومية في العالم، و8٪ المتبقية لأبناء الأقليات القومية

الأخرى، وبسبب كبر عدد أفراد هذه القوميات يُطلق عليها اسمُ الأقليات القومية. ومن القوميات التي تتجاوز خمسة آلاف نسمة: قومية تشوانغ، قومية مان، قومية هوي المسلمة، قومية مياو، قومية يي، قومية منغولية الصينية[1].ومن أقل الأقليات عددا والتي لا يتجاوز عدد أفرادها ثلاثين ألفا نجد التتار، ألونتشون، جينوه، دولونغ، لوبا[2].

كما أن المجتمع الصيني المعاصر يختلف بعضه عن بعض من الجانب اللغوي، فيمكن تمييز لغات عديدة ولهجات مختلفة تختلف عن بعضها البعض وتتباين، إلاّ أنّها في معظمها تتشابه بأسلوب النطق، ومن أهمّها: مندرين، كانتونية، وو، كين، تايوانيش، هاكا، شيانغ، بايفنجهوا، إكسيانغ [3] وغالبية الصينيين توحدهم اللغة الصينة المكتوبة وتفرقهم اللهجات المحلية، فاللغة الصينية تنقسم حاليا إلى 7 مناطق للهجات المحلية: منطقة اللهجة الشمالية ، منطقة لهجة وو، منطقة لهجة هونان، منطقة لهجة كه جيا، منطقة لهجة قوانغدونغ ومنطقة لهجة فوجيان. ومن بين هذه اللهجات المحلية السبع كانت اللهجة الشمالية هي اللهجة المحلية الأساسية التي تمثل اللغة المشتركة لقومية هان المعاصرة، وكانت لهجة بكين هى النموذج، والأكثر انتشارا فى مناطق اللهجات المحلية للغة الصينية، و يتكلمها 73 ٪من إجمالي أبناء قومية هان، أما اللهجات المحلية الست الأخرى فتنتشر في جنوبي الصين [4]. وتتعايش في الصين كذلك خمسة معتقدات كبيرة رئيسة (الكونفوشيوسية، البوذية، الطاوية، الإسلام، المسيحية) إضافة إلى بعض الديانات الأخرى.[5]

والسؤال الذي سيطرح هنا هو: كيف تم اعتبار هذا المزيج من التركيبات العرقية واللغوية والإثنية كمقوم من مقومات القوة الصينية المعاصرة؟ يبدو السؤال منطقيا ولكن إذا تم النظر إلى الموضوع من زاوية أخرى فإن الإشكال سيزول، فالحق يقال أن هذه التعدديات تعتبر إثراء للثقافة الوطنية، ولا يجادل أحد بعد الذي تم عرضه فيما سبق أن الثقافة مقوم رئيسي من مقومات الدولة القومية، وكل ما يزيد في إثرائها فهو ذو

(1)- إذاعة الصين الدولية،**معارف بعض القوميات الصينية التي يتجاوز عدد أبناء كل منها خمسة ملايين نسمة**،تاريخ آخر تحديث[غير موجود]،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/10، متاح على الرابط:http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter6/chapter60102.htm

(2)- إذاعة الصين الدولية، **معارف بعض الأقليات القومية الصينية التي يقل عدد سكانها عن مائة ألف فرد**،تاريخ آخر تحديث[غير موجود]،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/10، متاح على الرابط:http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter6/chapter60102.htm

(3)-غادة الحلايقة، **كم لغة في الصين**، تاريخ آخر تحديث:2015/11/09،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/13، متاح على الرابط:http://mawdoo3.com

(4)-إذاعة الصين الدولية، **اللغة الصينية واللهجات الدارجة**،تاريخ آخر تحديث[غير موجود]،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/10، متاح على الرابط:http://arabic.cri.cn/learnchinese/lesson08/6.html

(5)-إذاعة الصين الدولية، **الأديان الرئيسية في الصين**،تاريخ آخر تحديث[غير موجود]،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/10،متاح على الرابط:http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter6/chapter60402.htm

قيمة وطنية، كما أن الصينيين استطاعوا أن يعيشوا بانسجام جنبا إلى جنب، كل يسهم في البناء الحضاري من خلال ما يمتاز به. كما أنه وبسبب أن خريطة الأقليات والعرقيات لا تتطابق في كثير من الأحيان مع الخريطة الجغرافية للدول ما يجعل أقليات تعيش موزعة بين عدة أقاليم، وهذا الأمر الذي تعيشه الصين يعد من جهة عنصر قوة وعنصر ضعف من جهة أخرى؛ حيث تعمل الصين في كثير من الأحيان على توظيف هذه الأقليات الموجودة على أراضيها والتي لديها امتدادات في الدول المجاورة دبلوماسيا من أجل ربط أواصر الصداقة وتمتينها مع جيرانها.

خلاصة المبحث الأول من الفصل الأوّل

إن مكمن قوّة الثقافة الصينية التقليدية هو توفيرها الأساس المادي للتماسك المجتمعي الصيني وتشكيل ثقافة مشتركة مستمدة من ثالوث تاريخي (الكونفوشيوسية والطاوية والبوذية) هذا المثلث جمع بين القيم الروحية والمادية في آن واحد وعمل على الربط الموضوعي بين المسائل المجتمعية والحياة الإنسانية بشكل عقلاني[1]، كما أن الشيوعية التي دخلت البلاد في القرن الماضي حاولت في بداية الأمر القضاء على الثقافات التقليدية إلا أن الأمر انتهى في الأخير إلى قبول كل هذه الثقافات، وحتى الثقافات الغربية لها نصيب في الصين اليوم فكان لذلك أثر واضح في ترسيخ التعايش السلمي والتعاون داخل المجتمع الصيني.

وعليه يمكن القول إن التعددية الهوياتية التي تميّز المجتمع الصيني المعاصر تعتبر عامل قوة من جهة وعامل ضعف من جهة أخرى، فدوائر الهوية في هذا البلد الشاسع كثيرة جدا؛ فإذا نظرنا إلى المجتمع الصيني من الناحية العرقية نجده يضم 56 عرقية. وإذا نظرنا إليه من الناحية اللغوية نجده يضم الكثير من اللغات واللهجات. وإذا نظرنا إليه من الزاوية الدينية نجده يحوي العديد من الديانات والمعتقدات. كما أنه وبسبب شساعة البلاد واختلاف مناطقها تختلف إثنياتها أيضا، وبحكم أن هذه الهويات في كثير من الأحيان تتقاطع ولا تتطابق – يعني لا تتميز قومية عن أخرى في كل شيء؛ فقد تختلف قومية مع أخرى في العرق ولكنها تتفق معها في اللغة أو الدين– جعلها تتعايش وهو ما أعطى الصين ثراء هوياتيا متمازجا. ومن هنا فهي عنصر قوة للصين، ويرجع الفضل في تعايش هذه القوميات مع بعضها إلى السياسات الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى إلى القوميات نفسها التي قبلت أن تتعايش مع بعضها البعض جنبا إلى جنب، فالتباين القومي ليس حادا على غرار الحالة السوفياتية السابقة، لكن ذلك لا يعني أن التوترات القومية غير موجودة.

(1)– محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص37.

المبحث الثاني: مقوّمات الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة

يتعرّض هذا المبحث بالدراسة والتحليل لمقوّمات الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية للصين (الموقع الجغرافي، المساحة، الدول المتاخمة، المضائق والجزر، التضاريس، الأنهار والبحيرات، المناخ، الثروة النباتية والحيوانية، المعادن والخامات) محاولا إبراز عناصر القوّة في هذا المجال، وتجدر الإشارة في بداية هذا المبحث إلى أن هذه العناصر تمثّل قوة كامنة إلا أن ما يجعلها تتحول من قوّة كامنة إلى قوّة حقيقية هو وجود إرادة سياسية وقوّة بشرية تحسن استغلالها، وهو ما سيتم الحديث عنه في مبحث لاحق، وأما عن القوة البشرية وخصائصها الإثنية والحضارية، فقد تم الحديث عنها في المبحث الأول، وقد بين كيف أن الفكرة الماركسية اللينينية الماوية المساواتية، الممتزجة بالثقافة الكونفشيوسية المجددة، قد أمدت الشعب الصيني المعاصر بنفخة من الروح العملية الحيوية جعلته يوظف طاقاته ويستثمر في الثروات التي حبا الله بها جغرافياته موقعا وموارد كما سنستكشف ذلك فيما يلي.

1-الصين المعاصرة: الموقع والمساحة

تقع جمهورية الصين الشعبية في أقصى شرق العالم، وبالضبط في الجزء القاري الشرقي من قارة آسيا، وهي تطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي[1] وبالنسبة لموقعها على الخريطة فهي بين دائرتي عرض 4 و 53 شمال خط الاستواء، والمسافة بينهما تصل إلى 5500 كيلومتر؛ وبين خطي طول 73 و135 شرق خط غرينيتش، والمسافة بينهما 5200 كيلومتر[2] حيث يختلف التوقيت في المناطق الواقعة في أقصى الغرب عنه في المناطق الواقعة في أقصى الشرق بفارق أربع ساعات بقليل [3].

مساحة الصين تصل إلى حوالي 9.596.960كلم مربع، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا، وتشغل مساحتها ما يقرب من 6.4٪ من مساحة اليابسة في العالم [4]وتبلغ حدودها البرية حوالي 22800 كيلومتر، والبحرية حوالي 14500 كيلومتر [5].

---

(1)-شوي قوانغ، **جغرافيا الصين**، (ت: محمد أبو جراد)، بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، الط: 01، 1987، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://www.tahmil-kutub-pdf.info/download/516.html]، ص01.

(2)- إبراهيم نافع، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الط: 01، 1999، 186.

(3)-شوي قوانغ، مرجع سابق، ص 01.

(4)- إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص185.

(5)- هشام بن عبد العزيز العمار، **مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2008، ص 35.

2-الصين المعاصرة: الدول المتاخمة

تتصل بالصين اتصالا مباشرا 14 دولة، كما تتصل بها عبر البحر الصيني 6 دول، كما هي موضحة في خريطة رقم (1) وهي كالآتي:

من الشمال الشرقي روسيا؛ من الشمال منغوليا؛ من الشمال الغربي كازاخستان وغيرغيزيا وطاجاكستان؛ من الغرب والجنوب الغربي أفغانستان، وباكستان والهند ونيبال وبوتان؛ من الجنوب ميانمار ولاس وفيتنام؛ من الشرق كوريا الشمالية؛ من الجهة الشرقية عبر بحر الصين الشمالي كوريا الجنوبية واليابان؛ من الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية عبر بحر الصين الجنوبي الفليبين وبروناي وماليزيا وإندونيسيا[1].

يحيط بالبر الصيني من الجهة الشرقية والجنوبية بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. ويعد بحر بوهاي بحرا داخليا، أما الثلاثة الأخرى فتوجد على أطراف المحيط الهادي[2].

ويعتبر بحر الصين الجنوبي الأعمق حوضا، وهو يربط بين المحيطين الهادي والهندي من خلال قناة باشي وبحر سولو ومضيق ملقا وهو يؤدّي إلى الموانئ العالمية الرئيسية، لذلك يعتبر ممرا مائيا هامّا بين الصين والدول الأخرى[3].

الخريطة رقم (01)

الدول المتاخمة لجمهورية الصين الشعبية

(1)-هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق، ص 34.

(2)- المرجع نفسه ، ص 35.

(3)- شوي غوانغ، مرجع سابق، ص 04.

3-الصين المعاصرة: المضائق والجزر

توجد بشواطئ الصين ثلاثة مضائق وهي من الشمال إلى الجنوب: مضيق بوهاي ويبلغ اتساعه 91كلم؛ مضيق تايوان 300 كلم، مضيق تشيونغتشو 15 – 30 كلم[1].

تنتشر في بحر الصين أكثر من 5000 جزيرة، تبلغ مساحتها مجتمعة حوالي 80.000 كلم مربع، والغريب في الأمر أن أكثر من 90٪من هذه الجزر تقل مساحة الواحدة منها عن واحد كلم2 [2] ومن أهم هذه الجزر هي: تايوان (35788كلم مربع) هاينان(34380كلم مربع)، تشونغمينغ(1083كلم مربع).

وترجع الأهمّيّة الاقتصادية لمعظم هذه الجزر في كونها ذات طابع سياحي، كما أنها مناطق غنيّة بالأنواع المختلفة من الأسماك والحيوانات البحرية والطحالب والمحار كما هو موجود في جزيرة نانجي جنوب شرق بحر الصين وجزر تنغو غرب جزيرة تايوان والتي تعتبر قاعدة مشهورة لتربية الأسماك، وجزر شيشا في بحر الصين الجنوبي والتي فيها أكثر من 400 نوعا من الطيور المختلفة والتي تعد بالملايين فتسمى بـــ "فردوس الطيور" [3].

4-الصين المعاصرة: التضاريس

الصين بلاد كثيرة الجبال، ويقطن ثلث سكانها في المناطق الجبلية، كما أن أكثر من نصف المحافظات بالصين تقع في مناطق جبلية، وتتنوع الطوبوغرافيا بالصين وتتسم بخواص طبيعية متعددة الأشكال، نظرا لأن مناطقها الجبلية الواسعة مرتفعة في الغرب ومنخفضة في الشرق؛ وتقع السهول أساسا في الشرق، والتلال في الجنوب الشرقي. أما الهضاب والأحواض فتنضم إلى الأشكال الطوبوغرافية الأخرى المتناثرة على مساحات واسعة أو تتشابك مع بعض، مقدمة ظروفا مواتية لتنمية الاقتصاد المتنوع في الزراعة والتشجير والثروة الحيوانية والتعدين[4]، والجدول التالي يبين نسبة التضاريس إلى المساحة الإجمالية للصين.

الجدول رقم (01)

نسبة التضاريس في جمهورية الصين الشعبية إلى المساحة الإجمالية للدولة

التضاريس	الجبال	الهضاب	الأحواض	السهول	التلال
النسبة من المساحة الإجمالية	٪33	٪26	٪19	٪ 12	٪10

المصدر:إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص 187

(1)-شوي غوانغ، مرجع سابق، ص 05.

(2)- المرجع نفسه، ص 06-07.

(3)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص 18.

(4)-هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق، ص 187.

وينحدر سطح الأرض الصينية من الغرب إلى الشرق في ثلاث درجات؛ الدرجة الأولى: هضبة تشينغهاي – التبت بجنوب الصين المعروفة باسم "سقف العالم" وتتشكل من جبال عالية وعالية جدا وكتل من المرتفعات ومتوسط ارتفاعها 4000م فوق سطح الأرض. الدرجة الثانية: تمتد شمالا من هضبة تشينغهاي – التبت عبر سلاسل جبلية، ثم تهبط الأرض فجأة إلى الهضاب والجبال والأحواض من ارتفاع 2000م إلى 1000م فوق سطح الأرض. الدرجة الثالثة: تعيش غالبية الشعب الصيني في الدرجة الثالثة أو المنخفضة من السلم، وهنا التلال أقل من 1000م والسهول أقل من 200م فوق سطح البحر[1].

5-الصين المعاصرة: الأنهار والبحيرات

تخترق أراضي الصين الشاسعة أنهار وبحيرات عديدة، وتصل المساحة التي تغطيها هذه المياه إلى 16.63مليون هكتار مربع، منها 5.03 مليون هكتار صالحة لتربية الأسماك والنباتات المائيّة.

أما طول الأنهار فيبلغ إجماليها أكثر من 220 ألف كيلومتر، ومنها أكثر من 1500 نهر تزيد مساحة حوض كل منها على 1000 كيلومتر مربع[2].ويمكن تقسيم الأنهار الصينية إلى قسمين: القسم الأول وهو الغالب يضم الأنهار التي تصب في المحيطات وتحتل مساحة أحواضها 64٪ من مجمل مساحة اليابسة الصينية، منها؛ نهر اليانغتسي والأصفر وهيلونغ واللؤلؤ ولياوخه وهايخه وهوايخه. القسم الثاني: وهو الأنهار التي تجري وتصب في البحيرات الداخلية أو تختفي في الصحراء والأراضي الملحية، تحتل مساحة أحواضها 36٪ من مساحة اليابسة بالبلاد. ويعد نهر تاريم بجنوب شينجيانغ أطول نهر داخلي في الصين إذ يصل طوله إلى 2179 كيلومترا.

نهر اليانغتسي هو أطول أنهار الصين وثالث أطول أنهار العالم، يبلغ طوله 6300 كيلومتر، غني بموارد الطاقة المائية. وهو يعد شريان رئيسي للمواصلات المائية يربط بين شرق وغرب البلاد، ويسمى "المجرى المائي الذهبي". والمناخ معتدل ورطب والأمطار وفيرة والأراضي خصبة بمناطق مجرى نهر اليانغتسي، لذلك هي مناطق زراعية هامة بالصين. النهر الأصفر ثاني أطول أنهار الصين، يبلغ طوله 5464 كيلومترا. وفي حوض النهر الأصفر مروج جيدة وزراعة متطورة وموارد معدنية وفيرة. ويسجل التاريخ أن حوض هذا النهر كان من مواطن الحضارة الصينية القديمة.

بالإضافة إلى الأنهار الطبيعية في الصين، هناك قناة مشهورة هي قناة بكين – هانغتشو الكبرى التي تربط بين الجنوب والشمال. بدأ شق هذه القناة في القرن الخامس قبل الميلاد، وتربط بين نهر هايخه والنهر الأصفر ونهر هوايخه ونهر اليانغتسي ونهر تشيانتانغ، وطولها 1801 كيلومتر، وبذلك تعتبر أول وأطول قناة اصطناعية في العالم.

(1)- شوي غوانغ، مرجع سابق،ص 12.

(2)- المرجع نفسه، نفس المكان.

أما عن بحيرات الصين فهي عديدة جدا، ويزيد عددها على 2800 بحيرة تربو مساحة كل منها على الكيلومتر المربع، و13 بحيرة تتجاوز مساحة كل منها ألف كيلومتر مربع، وهنالك أيضا عشرات الآلاف من البحيرات الصناعية[1]وتكثر البحيرات في منطقتي سهل المجريين الأوسط والأسفل لنهر اليانغتسي وهضبة تشينغهاي – التبت. والأولى منطقة تتركز فيها البحيرات العذبة، وأكبرها بحيرة بويانغ، تبلغ مساحتها 3583 كيلومترا مربعا، والأخيرة تنتشر فيها رئيسيا البحيرات المالحة، وأكبرها بحيرة تشينغهاي، تصل مساحتها إلى 4583 كيلومترا مربعا[2].

والبحيرات في الصين نوعان: بحيرات متصلة بالأنهار الخارجية، وبحيرات متصلة بأحواض الأنهار الداخلية، ومعظم البحيرات المتصلة بأنهار عذبة مياهها صالحة للري والملاحة وتربية الأسماك، وبعضها له شهرة كمراكز للاستجمام والسياحة، أما البحيرات الداخلية فمعظمها مالحة، ولا تصلح للري والزراعة، ولكنها قد تكون غنيّة بمواردها من الخامات الكيميائية مثل الملح والقلويات[3].

ويوجد بالصين أكثر من مائة شلال رئيسي لها قيمتها كمصدر للطاقة الكهرومائية بالإضافة إلى قيمتها السياحية، وأهم هذه الشلالات: شلال هوانغشو، شلال البركة السماوية، شلال هوكو[4].

وعلى العموم فبالنسبة للموارد المائية فإن إجمالي حجم الأمطار في الصين يصل إلى 6 تريليونات متر مكعب سنويا وإجمالي حجم تصريف الأنهار يبلغ 2.7 تريليون متر مكعب، وإجمالي موارد المياه يبلغ 2.8 تريليون م^3، وهو ما يشكل 5.8٪ من مجمل المياه العذبة في العالم، وبذلك تحتل الصين المركز السادس عالميا في هذا الصدد. وتصل موارد الطاقة المائية إلى 676 مليون كليوواط وهي الأولى في العالم، غير أن توزع مناطق الموارد المائية في الصين ليس متوازنا، حيث إنها كثيرة في جنوب وشرق الصين، وقليلة في شمالها وغربها[5].

6-الصين المعاصرة: المناخ

يتنوع المناخ في الصين بسبب المساحة الشاسعة التي تشغلها، فطبقا لدرجات الحرارة تنقسم الصين من الجنوب إلى الشمال إلى ست مناطق [6]:

(1)- إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص189.

(2)- وكالة الأنباء شنخوا، **الصين: الموقع والجغرافيا**، تاريخ آخر تحديث: 2005/01/25،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/3، متاح على الرابط: http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005-01/25/content_72174.htm

(3)- إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص189.

(4)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص 23.

(5)- المرجع نفسه، ص 27.

(6)- إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص191.

1) المنطقة الاستوائية؛
2) المنطقة المدارية ؛
3) المنطقة شبه المدارية؛
4) المنطقة المعتدلة الأكثر حرارة؛
5) المنطقة المعتدلة تماما؛
6) المنطقة المعتدلة الأكثر برودة.

ولكونها في القسم الجنوبي الشرقي من قارة أوراسيا على الساحل الغربي للمحيط الهادي، فهي تشتهر بمناخها الموسمي الناجم عن الفرق بين احتياطات الحرارة بين أكبر قارة في العالم وأكبر محيط بالعالم، وأغلب المناطق بالصين يسودها مناخ قاري متميز بفرق كبير في درجات الحرارة يوميا وسنويا، فالرياح الموسمية تجلب أشد التغيرات الموسمية إلى المناطق الشرقية الشاسعة التي تمتاز بالبرودة والجفاف في فصل الشتاء، وبالدفء والرطوبة في فصل الصيف، مع توافق موسم الأمطار مع موسم الحرارة، وإذا ما قورنت درجة الحرارة في مناطق عديدة بالصين بمناطق أخرى بالعالم على نفس خط العرض فهي أعلى في الصيف ومنخفضة في الشتاء[1]. ففي الفترة من سبتمبر إلى أفريل، تهب على الصين رياح موسمية شتوية جافة وباردة من سيبيريا وهضبة منغوليا، وتنخفض قوة الرياح تدريجيا من الشمال إلى الجنوب، فتتشكل برودة وجفاف وتفاوت كبير في درجة الحرارة بين الجنوب والشمال. وفي الفترة من أفريل إلى سبتمبر تهب رياح موسمية صيفية دافئة ورطبة من البحار في الشرق والجنوب، فتتشكل درجة حرارة عالية وأمطار غزيرة وتفاوت صغير في درجة الحرارة بين الجنوب والشمال[2].

أما طبقا لقياسات الرطوبة، فتنقسم الصين من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي إلى: المنطقة الرطبة، المنطقة شبه الجافة، المنقطة الجافّة[3].وعن معدل وكميات تساقط المطر فهي متباينة في مختلف المناطق، فيصل معدل كمية التساقط في سواحل الجنوب الشرقي أكثر من 1500 ملم، أما في المناطق الداخلية للشمال الغربي فأقل من 200 ملم فقط[4].وعلى العموم فإن معظم المناطق الصينية تقع في المناطق المعتدلة الشمالية، مناخها معتدل وفصولها الأربعة واضحة تناسب السكن والحياة للإنسان.

7-الصين المعاصرة: الثروة النباتية

الصين دولة غنيّة بالثروات الطبيعية والأراضي الزراعية التي تعتبر أحد المقوّمات الرئيسة للاقتصاد الوطني بل تشكل العمود الفقري له وتتميز بأشكالها المتنوعة؛ حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 951 ألف كلم^2 وتشكل 10٪من إجمالي مساحة البلاد[5]. وتتركز الأراضي الزراعية في سهول شرقي الصين، وتنتشر

(1)- شوي غوانغ، مرجع سابق، ص 45.
(2)- وكالة الأنباء شنخوا، **الصين: الموقع والجغرافيا**،مرجع سابق.
(3)- إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص191.
(4)- وكالة الأنباء شنخوا، مرجع سابق.
(5)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص 26.

المروج بصورة رئيسية في شماليها وغربيها، أما الغابات فتنتشر في المناطق الحدودية والنائية بشمال الصين الشرقي وجنوبها الغربي بصورة رئيسية.

وتقدر مساحة الأراضي الزراعية في الصين بـ 130.04 مليون هكتار، وتعد سهول شمال الصين الشرقي وشمال الصين ومجرى نهر اليانغتسي الأوسط والأسفل ودلتا نهر اللؤلؤ وحوض سيتشوان، المناطق الرئيسية لتركز الأراضي الزراعية.

كما أن الصين تمتلك مساحة 1246.5 ألف كلم^{2}من الغابات (13٪ من إجمالي مساحة البلاد) وتنتشر فيها مساحات لا حدود لها من أشجار الصنوبر الكوري، واللاركس، والصنوبر الأصفر من الفصيلة الصنوبرية، وأشجار البتولا والسنديان وغيرها من الأشجار العريضة الأوراق.

وتصل مساحة المروج في البلاد إلى 4 ملايين كلم^2(41.6٪ من إجمالي مساحة البلاد) وتنتشر المروج الصينية بصورة رئيسية في هضبة منغوليا الداخلية والهضبة الصفراء ومنطقتي شمال جبل تيانشان وجنوبه، وتعتبر هذه المناطق قاعدة لتنمية قطاع المواشي والدواجن وتوفير منتجات المواشي واللحوم والألبان والجلود[1].

كما نجد في الصين جميع أصناف النباتات المعروفة في المناطق المتجمدة والمعتدلة والمدارية في نصف الكرة الشمالي، وينبت في أرض الصين أكثر من 7000 صنف من النباتات الخشبية، منها 2800 صنف من الأشجار، وهناك الكثير من الأشجار التي تنفرد بها أرض الصين لوحدها، وهنالك أيضا النباتات الغذائيّة التي تتعدّى أنواعها أكثر من ألفي صنف، وتشتهر الصين أيضا بالأعشاب الطّبيّة التي يعترف بها الطب الحديث في علاج الكثير من الأمراض[2].

8-الصين المعاصرة: الثروة الحيوانية

تعتبر الصين من أغنى دول العالم في هذا المجال؛ ففيها أكثر من 104000 نوع من الحيوانات [3] وهو ما يتجاوز 10٪ من حيوانات العالم، فإلى جانب الأنواع المعروفة تمتاز الصين ببعض الأنواع النادرة من الحيوانات، مثل: الباندا العملاقة والقرد الذهبي والأيائل البيضاء الشفاه وغيرها[4]وقد حددت لها الصين كثيرا من المحميات الطبيعية الخاصّة، منها 14 محميّة أدرجتها الأمم المتحدة ضمن شبكة المحميات الطبيعية. أما عن الموارد البحريّة فالصين غنية جدا في هذا المجال، حيث يوجد فيها أكثر من 2600 نوع من الأسماك، منها أكثر من خمسين نوعا من الأسماك التي يمكن استغلالها تجاريا[5].

(1)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص 27.

(2)- إبراهيم نافع، مرجع سابق،ص193.

(3)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص 27.

(4)- إبراهيم نافع، مرجع سابق، ص193.

(5)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص 28.

9-الصين المعاصرة: المعادن والخامات

وتوجد في الصين كافة المعادن المكتشفة في العالم حتى الآن،وتعتبر الصين من البلدان الغنيّة بالموارد المعدنيّة(12٪ من إجمالي الاحتياطات العالمية) ومنها 158 تم تأكيد احتياطاتها، ومنها أكثر من 20 معدنا يحتل المراكز المتقدّمة، ويحتل كل من الجبس والفانديوم والتنغستن والزنك وكبريتات الباريوم والغرافيت وملح غلوبر والأنتيمون ومالغنيست والأتربة النادرة والفلوريت المركز الأول في العالم، وتحتل الصين المركز الثالث في العالم من حيث احتياطات 45 معدنا رئيسا في العالم، وهي بذلك من البلدان القليلة في العالم التي تتوفر فيها احتياطيات الموارد المعدنية وتتكامل أنواعها[1].فاحتياطي الفحم في الصين يبلغ 1003.3 مليار طن، ويوجد بكثرة في شمال الصين، ويبلغ احتياطي خامات الحديد 45.7 مليار طن وتنتشر بصورة رئيسة في مناطق شمال الصين الشرقي وجنوب الصين الغربي، كما تمتلك الصين ثروة هائلة من احتياطيات النفط والغاز الطبيعي، فاحتياطيها أكثر بكثير من مجملها لدى كثير من البلدان الأخرى[2]وبالرغم من أن حجم كل مورد طبيعي في الصين كبير إلا أن معدل نصيب الفرد من الموارد الطبيعية صغير نسبيا بسبب كثرة السكان[3].

خلاصة المبحث الثاني من الفصل الأول

ما يمكن قوله عن المقومات الطبيعية والجغرافية لجمهورية الصين الشعبية أن الصين في هذا المجال تعد قوية جدا فهي تمتلك مساحة هي الثالثة أو الرابعة في العالم، وتمتلك حدودا برية وبحرية طويلة جدا مع عدّة دول، كما يتوفر إقليمها بسبب شساعته على عدة إمكانيات وثروات فوق الأرض وتحته، إلا أن هذا لا يعد شيئا مذكورا إن لم تتوفر للدولة قدرة وإرادة حقيقية لاستغلال هذه الإمكانيات الكبيرة جد، كما أن هذه الإمكانيات تكون في بعض الأحيان نقطة ضعف للدولة؛ فحينما تكون ضعيفة تتكالب عليها الدول من أجل الظفر بخيراتها وهو ما كانت تعاني منه الصين في أواسط القرن التاسع عشر، خاصة في حرب الأفيون الأولى والثانية، فهذه الثروات في الحقيقة ليست هي التي تعطي للصين قوتها بل هي عوامل مساعدة فقط وقد تم الإشارة إلى كل هذا في المبحث السابق، وما يعطي هذه الإمكانيات قيمتها الحقيقية هو الفرد نفسه الذي يعمل على استخراجها وتوظيفها، وهو ما تميز به الفرد الصيني على مر العصور، وإلى جانب هذا وجود نظام سياسي واقتصادي كف يوفر مناخا مناسبا لانطلاق الأعمال، ويشجع عليها ويساعدها بكل المتطلبات القانونية والتقنية والسياسية وحتى الأمنية – العسكرية، وهو موضوع المباحث اللاحقة.

(1)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص 28.

(2)- هشام بن عبد العزيز العمار، مرجع سابق، ص 43.

(3)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص 28.

المبحث الثالث: مقومات وتطورات النظام الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة

في هذا المبحث سيتم الحديث عن أهم عناصر القوّة الصينية المعاصرة، وهو البعد الاقتصادي. فلكي يتم فهم الصعود الصيني المعاصر لا بد من الإحاطة بتطور نظامها الاقتصادي، فلقرون عديدة اعتمدت الصين لقرون عديدة النظام الزراعي والرعوي والصيدي والتجاري الإقطاعي، ومع حرب الأفيون ظهر تحول في النمط الاقتصادي الصينيحيث يعتبر بداية لنمط اقتصادي حديث، ثم ذلك أنماط أخرى.وسنأتي فيما يلي على تعقب المراحل الكبرى للنظم الاقتصادية المتعاقبة في تاريخ الصين الحديثة والمعاصرة وخصائص كل منها وأثرها في النهوض الصيني المعاصر، كما سنتناول بالوصف المقومات الاقتصادية للقوة الصينية المعاصرة في مطلب مستقل.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور النظام الاقتصادي في جمهورية الصين المعاصرة

في هذا المطلب سيتم تتبع تطور النظام الاقتصادي الصيني في التاريخ المعاصر وبالضبط منذ تعرضها لحملات استعمارية منذ سنة 1840 فقد شكلت هذه النقطة تحولا مفصليا في تاريخ الصين، ثم يجري تتبع هذا النظام إلى أن يستقر على ما هو عليه اليوم، وسيتم في بعض المحطات إلى الإشارة إلى النظام السياسي وهو أمر ليس مقصودا في الدراسة ولكن لما لهذا الجانب من علاقة بالنظام الاقتصادي.

1)- الاقتصاد شبه الإقطاعي في الصين الحديثة (1840-1911):

عاشت الصين في النظام الإقطاعي لأكثر من ألفي سنة، ثم بدأت التحولات الاقتصادية تطالها عندما تعرّضت (لغزوات خارجية متعاقبة) منذ منتصف القرن 19، ويمكن اعتبار حرب الأفيون الأولى (1840-1842) أحد أقوى الأسباب تأثيرا على إضعاف المجتمع الإقطاعي، والتحول نحو مجتمع أكثر ميلا نحو الرأسمالية التجارية، فالمالية، فالصناعية، وبذلك تحوّلت الصين من مجتمع إقطاعي بحث إلى مجتمع يمكن وصفه بشبه الإقطاعي، وذلك كونه أصبح مزيجا بين تطبيقات لرأسمالية صناعية احتكارية قائمة على أساس من اقتصاد السوق، وتحت قيادة القطاع الخاص في المدن وبين تطبيقات إقطاعية في الريف.

هذا الحدث هيّأ الأرضية المناسبة لنمو اتجاهات فكرية تطالب بالتحول نحو الرأسمالية واقتصاد السوق، عندما بدأ بعض التجار وملاك الأراضي الصينيين بتوظيف أموالهم في استثمارات الصناعة المعاصرة، وأصبحت تلك الصناعات أول المشاريع التي أقامها الرأسمال الوطني الصيني، وقد واجهت هذه الصناعات منافسة شديدة من قبل المشاريع الرأسمالية الأجنبية، التي كانت تتمتّع بامتيازات خاصّة أقرتها المعاهدات غير المتكافئة.

هذا التحول كان مشوها؛ فهو أولا كان يقتصر على المدن دون الريف الذي بقي إقطاعيا، وثانيا كان الإقطاع الخاص في المدن ناشئا و لم تتوفر له البيئة الملائمة لتقوية قدراته التنافسية، بل على العكس من ذلك كان للسيطرة الأجنبية دورها الفاعل في إضعاف تلك القدرات، ومن ثم إضعاف الاقتصاد الصيني، فقد عمل الاحتلال البريطاني والياباني على فتح جميع الموانئ أمام الدول الرأسمالية الغربية دون شروط، وكذلك السيطرة

على مناجم الفحم والحديد في الصين، وعلى سكك الحديد بشكل غير مباشر، كل ذلك سهل من إغراق السوق الصينية بالبضائع الأجنبية، مما أدى إلى إضعاف الإنتاج الوطني وقاد هبوطا حاد في الصادرات الصينية، وحصول بطالة كبيرة نتيجة لفقدان الشعب الصيني لكثير من مصادر العمل مما جعل من الفقر حالة عامة خلال السنوات الأولى من القرن العشرين[1]، وكرد فعل طبيعي قام الشعب بقيادة صن يات سن بثورة عام 1911 والتي أسقطت النظام الإمبراطوري الذي استمر لأكثر من 2000 سنة وتم إعلان جمهورية الصين.

2)- اقتصاد رأسمالية الدولة في الصين الحديثة (1911- 1949):

عمد صن يات سين(1886-1925م) إلى توطيد سلطة رأسمالية الدولة؛ وذلك من خلال تركيزه على جعل كل المشروعات التي يمتلكها الصينيون والأجانب - ولا سيما كبيرة الحجم منها مثل البنوك وسكك الحديد وغيرها- تحت يد الدولة من حيث الاستغلال والإدارة.

وبحلول سنة1927 تم توطيد سلطة رأسمالية الدولة، وذلك عندما تسلم حزب الكومنتانغ السلطة سيما في المجالات الصناعية والتجارية والمالية، إذ تركزت الأموال الضخمة التي أصبحت ملكا للدولة في أيدي كبار موظفي الحكومة، وعليه تكونت احتكارات جديدة كانت تعد من الناحية الرسمية احتكارات للدولة لكنها في واقع الأمر تخضع للإشراف المباشر من قبل كبار موظفي الدولة، وكان جزء كبير من رأسمالية الدولة لا يستخدم لأهداف إنتاجية وإنما يتجه إما إلى مجال التدوال أو يحول إلى أموال للملاك يتم حفظها في البنوك الأجنبية. وكانت الحكومة تسعى إلى تحقيق التطور الصناعي للبلاد بمساعدة رأس المال الأجنبي، لكن كانت نتيجة ذلك هو مزيد من التبيعة للخارج، حيث استمرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية من خلال الشركات الرأسمالية التي حصلت بمقتضى القوانين الحكومية آنذاك على الحق بالتصرف في موارد البلاد المخصصة للتصدير والإشراف على الاستيراد. فاعتماد سياسة رأسمالية الدولة في الصين تعني ضمنيا اعتماد تطبيقات الاقتصاد الموجه مركزيا للمشاريع الكبيرة على حساب تطبيقات اقتصاد السوق فيها.

وفي مشهد آخر من مشاهد هذه المرحلة وإلى جانب سياسة رأسمالية الدولة انتهز القطاع الخاص الصيني فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى لتوسيع نشاطاته، فحققت الصناعات الخاصة الصينية تقدما ملموسا سيما في صناعة الغزل والنسيج، وقد ازدادت الطبقة العاملة نتيجة لتطور الرأسمالية الوطنية واتساع المشاريع الصناعية ذات الملكية الأجنبية، وتضاعف عدد العمال ستة أضعاف في مدة خمسة سنوات وتطورت الطبقة العمالية وازداد وعيها، فقامت بحركة (4 ماي 1919) الموجهة ضد الاحتلال والإقطاع في البلد وبهذه الحركة بدأت البروليتاريا الصينية تظهر إلى الوجود[2].

---

(1) - وفاء المهداوي و أحمد جاسم محمد، **الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات،** المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق: السنة العاشرة، العدد 33، 2012، [نسخة إلكترونية: متاحة على الرابط: http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65427]، ص175.

(2)- المرجع سابق، ص177.

أدت السياسات الحكومية في التوجه المركزي من جهة، والسياسيات الاقتصادية الاحتكارية من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى، إلى حصول عجز في المالية العامة للدولة، مما أدخل البلاد في حالة عجز تام، ونتيجة لهذه الأوضاع المتدهورة من فقر وتخلف اجتماعي وحضاري وتدني في المستويات الصحية والتعليمية؛ كانت الضرورة تفرض حدوث تغييرات سياسية في بنية السلطة الحاكمة، تبعها تحولات اقتصادية جوهرية في ذات الوقت، وهو ماتم بإعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وبدأت عندها مرحلة جديدة من التحول نحو تعميق تطبيقات الاقتصاد الموجه من قبل الدولة وفقا لبناء مجتمع اشتراكي في الصين [1].

3)- النموذج الاشتراكي (1949-1976):

تأسست الصين الماوية الشيوعية سنة 1949، حيث أصبح الشعب سيدا على مصيره، وكانت المهمة العاجلة التي تواجه الصينيين هي استعادة الاقتصاد وإعادة تأهيله بعد أن مزّقته الحروب والصراعات والتضخم، وأصبح الاقتصاد مجزأ نظرا لإرث الماضي، إضافة إلى التخلف الاقتصادي والضغوط السكانية. فانتهجت الصين منذ تلك اللحظة النظام الاشتراكي، رغم أن ماو تسي تونغ أعلن في يونيو 1949 بأن سياسته الحالية هي تنظيم الرأسمالية وليس تحطيمها. غير أن الدولة بدأت تستولي على رأس المال الخاص بالتدريج في أوائل الخمسينات، وحلت رأسمالية الدولة البيروقراطية بدلا من الرأسمالية الخاصة، وشهدت تلك الفترة تحولا مجتمعيا غير مسبوق في التاريخ، وكذلك إنجازات عظيمة في البناء الوطني، وبدأت الخطوات الأولى للقيام بتنمية شاملة من خلال القيام بعدة إجراءات منها:

1) إلغاء الامتازات الأجنبية وتأميم التجارة الخارجية؛
2) إغلاق المصارف الخاصة، وإلغاء العملة السابقة واعتماد اليوان عملة للجمهورية؛
3) تأميم المشروعات الكبيرة ومصادرة الملكيات الكبيرة وأملاك بعض الأجانب؛
4) تنظيم الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في شكل جمعيات تعاونية؛
5) تحديد حدود دنيا للأجور وتطبيق نظام البطاقات التموينية لاستهلاك السلع الأساسية مع تحديد أسعارها؛
6) فرض نظام ترخيص العمل والإقامة في المدن.

في هذه المرحلة بدأت الصين بتأسيس قاعدة اقتصادية، من أجل الشروع في برنامج مكثف للنمو الصناعي والاجتماعي، وكان هذا بتبني النموذج السوفياتي، وتجلى هذا النموذج الاقتصادي التنموي في الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) واستمرت الصين في السير على هذا النهج حتى يومنا هذا، حيث اعتبرت الخطط الخمسية أساس عملية التنمية. وقد تم تنفيذ خمسة منها في عهد ماو تسي تونغ[2] وباعتماد النظام الشيوعي كنظام سياسي؛ فقد أحكم الحزب الشيوعي قبضته على إدارة الشؤون الاقتصادية، وأعطى الدولة

(1)- وفاء المهداوي و أحمد جاسم محمد، مرجع سابق، ص177.
(2)- محمد عطيّة محمد فرحان، مرجع سابق، ص49.

مطلق الصلاحيات في تحريك الموارد وتخصيصها بين القطاعات حسب الأولويات التي ترسمها في مخططاتها التنموية، كما احتكرت التبادلات مع الخارج وحصرتها في مجالات ضيّقة، وكانت تعاملاتها الخارجية تحكمها الاعتبارات الأيديولوجية السائدة والتي كانت لها الأولوية على الاعتبارات الاقتصادية[1].

و لم تقم البنوك بدور هام في تمويل التنمية، واقتصر دورها على رقابة ومحاسبة المؤسسات ومدى توافق عملياتها مع المخطط، ولجأت الدولة في توفيرها للموارد الضرورية لتمويل الصناعة إلى استنزاف الريف، إذ عملت على استخدام الزراعة لتمويل الصناعة من خلال تسعير المنتجات الزراعية بأثمان أقل دوما من أثمان المنتجات الصناعية، وهو ما سمح بالمقابل بمدخلات زراعية منخفضة السعر، مع وفرة للمنتجات الغذائية التي سمحت بالمحافظة على مستوى منخفض من الأجور.وفي هذه الفترة نما معدل التراكم في الصين إلى معدلات لم تبلغها دول ذات دخل مشابه، وقد تركزت جهود الاستثمار في بناء قطاع صناعي عصري قوامه الصناعات الثقيلة والتي تنفذها المؤسسات العمومية المملوكة للدولة، مع تشجيع الدولة لإقامة مؤسسات صغيرة لتلبية الاحتياجات المحلّية، تستخدم الموارد المحلّية من مواد أولية ويد عاملة وآلات وتكنولوجيا متواضعة[2].

بتطبيق النظام الاشتراكي في فترة ماو تسي تونغ حققت الصين العديد من الإيجابيات، ففي المجال الصناعي ركزت على الصناعات الثقيلة كصناعة الطائرات والسيارات والمعدّات الثقيلة، وتم إنشاء عديد المصانع، وحرصت على إحراز التقدم العلمي باستقطاب العلماء الصينيين المقيمين بالخارج وإنشاء العديد من مراكز الأبحاث التكنولوجية في مختلف الأقاليم، حتى أصبح لدى الصين نحو840 مؤسسة للبحث العلمي والتكنولوجي توظف أكثر من 400 ألف شخص بعدما لم يكن ليدها سوى 40 معهد يشتغل 50 ألف شخص منهم 400 باحث فقط عام 1949، وكان من نتائج هذه السياسة أن نجحت الصين في تفجير أول قنبلة نووية في 1964، وفي رفع أعداد المتعلمين من 20٪ عام 1949 إلى 80٪ عام 1976، وارتفع الناتج المحلي من 27 مليار يوان عام 1952 إلى 65 مليار يوان عام 1957، مع السيطرة على التضخم وتنظيم الضرائب وتوفير التمويل للاستثمارات وخلق مناصب عمل؛ إلا أن هذه الإصلاحات وإن حققت بعض الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي إلا أنها لم تتمكن من تحقيق انطلاق الصين اقتصاديا[3].

---

(1)- فرانسواز لومان، **الاقتصاد الصيني**، (ت: صبح ممدوح كعدان)، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: https://ia902308.us.archive.org/15/items/ebook_7165/ebook_7165.pdf]، ص16.

(2)- المرجع نفسه، نفس المكان.

(3)- عبد الرحمن بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، 2012، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/.../1/BEN-SANIA.Abderrahmane.Doc%20.pdf]، ص124.

4)- النموذج الاشتراكي-الرأسمالي في الصين المعاصرة (منذ 1976):

بعد وفاة ماو تسي تونغ خلفه دنغ شياو بينغ وهو الذي يعرف بأب الصين الثاني حيث ينسب إليه الفضل فيما وصلت إليه الصين اليوم، فقد أدرك أن بلاده لن تنجح في استغلال طاقاتها التنموية بسبب سياستها الانغلاقية، وإصرارها على تبني الاقتصاد الموجه مركزيا، وإهمال اقتصاد السوق وآلياته، وبالتالي فقد تخلّفت عن جيرانها تنمويا وتقانيا؛ الأمر الذي دفع به لتبني سياسة الإصلاح والانفتاح، وبه وجدت الصين طريقاً تنموياً يتماشى مع ظروفها الوطنية، واسمه طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية [1]، ومن خصائص هذه السياسة:

1) الاعتماد على فلسفة اقتصادية جديدة تتحدث عن اقتصاد السوق الاشتراكي (كهدف) بتطبيق للفكر الاقتصادي الرأسمالي (كوسيلة)؛

2) الانفتاح الاقتصادي ذو الاتجاه الواحد، حيث أصبحت تعاملاتها التجارية موجهه للخارج، تستوعب فكرة التصدير ولا تتقبل سياسات الاستيراد بشكل حر؛

3) تطبيق نظام اللامركزية في إدارة المؤسسات الحكومية؛

4) السماح بظهور صور أخرى من الملكية مثل الملكية الخاصة والتعاونية إلى جانب الملكية العامة، لكن بشكل محسوب ومتزن للوصول للهيكل الاقتصادي المستهدف (الملكية العامة 30٪، الملكية الجماعية 40٪، المشروعات الاستثمارية والخاصة 30٪)؛

5) الإصلاح المؤسسي بإعادة هيكلة وهندسة الشركات والمصانع المملوكة للدولة من خلال تقويمها وتطويرها وتحديث خطوط الإنتاج وإغلاق الشركات الخاسرة وفقا لمبدأ البقاء للأصلح؛

6) إقامة أسواق المال وتكنولوجيا المعلومات على أسس حديثة، مع إعطاء غطاء تشريعي لها يحدد السياسات العامة ويقر سياسات مرنة لتوزيع الأجور وفقًا للكفاءات والقدرات اللازمة لكل وظيفة؛

7) وضع إطار قانوني وإداري يساعد على التجديد المستمر للإنتاج شكلًا وموضوعًا وفقًا لمنهج البحث والتطوير؛

8) تعزيز إستراتيجية توسيع السوق بالتزامن مع العمل على زيادة الطلب المحلي باعتبار أن السوق الداخلية أهم عناصر القوة في الاقتصاد الصيني؛

(1)-وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، **التنمية السلمية في الصين**، تاريخ آخر تحديث:2011/09/06، تاريخ آخر اطلاع: 2016/11/25، متاح على الرابط: http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm

9) إعطاء أولوية قصوى لقطاع الزراعة وزيادة دخل الفلاح ورعايته بصورة أكبر، وعلى هذا فقد حققت الصين اكتفاءً ذاتيًّا وزيادة في الإنتاج الزراعي[1].

وبتبني السلطات الصينية المعاصرة لسياسة الإصلاح والانفتاح أعلنت الصين في عام 1978 فتح الباب أمام التجارة العالمية وحددت اليوان كعملة تجارتها الخارجية، في واحدة من خطواتها الأولى لإصلاح النظام الاقتصادي، والاستفادة من مواردها البشرية الضخمة. كما أوجدت أربع مناطق اقتصادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي العام 1982 وضعت خطة لست سنوات تهدف لتحقيق النمو في اقتصاد السوق. وبعد بضعة تعثرات، دخلت الصين في منظمة التجارة العالمية، وفتحت أسواق الأسهم للمستثمرين الأجانب وعدلت بنودا في الدستور من أجل حماية الأملاك الخاصة ووقعت على اتفاق تحرير الأسواق مع عشر دول من جنوب شرق آسيا، وعملت على تقوية العلاقة الاقتصادية المباشرة مع أمريكا لمواجهة التحديات بعيدة المدى. وفي عام 2008 استثمرت الصين 586 مليار دولار في مشروع لدعم البنى التحتية ومجالات عدة مختلفة. واجتذبت الصين تدفقا مستمرا من الاستثمارات الأجنبية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001[2].

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية:

سيتناول هذا المطلب أهم المقومات الاقتصادية؛ التي أعطت دفعا للصين لتكون بحق دولة صاعدة، ولن يتم التفصيل في هذه المقومات بل يتم ذكرها بشكل مختصر، وهذه المقومات هي:

- الإرادة القومية للأمة الصينية المعاصرة؛
- انتهاج القيادة الصينية المعاصرة للنموذج المزدوج: الاشتراكي – الرأسمالي؛
- الإمكانيات الطبيعية الهائلة للاقتصاد الصيني المعاصر؛
- السوق الداخلية الواسعة لدولة الصين المعاصرة.

1)- الإرادة القومية للأمة الصينية المعاصرة:

بدأ التحول التاريخي في الصين منذ الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني التي عقدت في عام 1978. وتكمن أهمية تلك الدورة، في أنها قررت في الوقت المناسب إستراتيجية تعمل على

(1)- هيثم البشلاوي، **الصين القطبية القادمة ... مؤشرات صعود الصين،** تاريخ آخر تحديث 2015/09/03، تاريخ آخر اطلاع 2016/10/03،متاح على الرابط: http://elbadil.com/2015/09

(2)- "الاقتصادية"،**نموذج اقتصادي حيِّر الباحثين ...كيف أصبحت الصين قوة اقتصادية عظمى؟** المملكة العربية السعودية، [جريدة العرب الاقتصادية الدولية تصدر بشكل ورقي ورقمي عن الشركة السعودية للأبحاث والنشر]،العدد: 8136، 20 /2016/01، تاريخ آخر اطلاع 2017/02/20،متاح على الرابط:
http://www.aleqt.com/2016/01/20/article_1023191.html

تحديث الاشتراكية، مما جعل الصينيين يظفرون بالتحرر الأيديولوجي الذي لطالما صبغ السياسة السابقة [1] وتجدر الإشارة إلى أن تشكّل هذه الإرادة لم يكن طفرة في الزمن، بل تشكلت تدريجيا على مر الأزمان، وإن كان الأمر يُظهر أن تاريخ الصين قد تغير بداية من سنة 1978، غير أن الوعي والقناعات كانت تتصارع منذ بدايات القرن العشرين، وحتى في فترة ماو تسي تونغ كانت هنالك أصوات تنادي بالإصلاحات والتحديث ولكن سيطرة الحزب على كامل حياة الصينيين، أبطأ من وتيرة هذه القناعات، وكثيرة هي الشخصيات التي تم نفيها بسبب دعوتها لمثل هذه الإصلاحات، ولما حصلت القناعة لدى القيادة وتم الإعلان عنها في الدورة، لقيت مهمة بناء اقتصاد صيني قوي بالقبول العام والحماسة والتأييد النفسي من جانب الشعب الصيني كلّه، إذ يتمتع أفراده في كل أنحاء البلاد بمشاعر الهدف العظيم لبناء التحديث، ووصل الإدراك الصيني ومعرفته بالتحديث إلى مستوى جديد ودرجة عالية ليس عن فهم التحديث من منطلق التصنيع والثقافة باعتباره عملية تحقيق التصنيع فحسب، بل وتقبل الصينيين الروح الكامنة للتحديث قبولا كاملا ونظروا إليه باعتباره تغييرا اجتماعيا يتسم بالوحدة الكلية والشمولية والنطاق الواسع، بالإضافة إلى أن التحديث هو تحول جذري وإصلاح للهيكل الاجتماعي والثقافي كله، وجعل ذلك إستراتيجية تقام على أساس التحليل الموضوعي لقوة البلاد وظروفها الداخلية وليس على أساس التصورات والتطلعات الذاتية.

وقد أصبح الاهتمام بالقوانين الاقتصادية والتجارية والهيكل الصناعي وإستراتيجية التطور وغيره تمثل الموضوع الرئيس الذي يهتم به الناس يوميا، وأصبحت الحياة الاقتصادية محور المجتمع كله، مما جعل البناء الاقتصادي في الصين يعكس الوضع الجديد من تعزيز سرعة وتعاظم الازدهار الشامل بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، وأحرزت كل المهن والوظائف الإنجازات الهائلة التي جذبت أنظار الآخرين واهتمامهم، وخاصة بناء المشروعات الهندسية في الخطة الخمسية السادسة والسابعة، ووضع الأساس المتين للتطور الاقتصادي الصيني الشامل في حقبة التسعينات وبداية الألفية الجديدة[2].

فتوفّر الإرادة القومية التي انسجمت فيها توجهات القيادة واهتمامات الشعب، كانت أهم عامل قاد نهضة الصين الحديثة ولا يمكن أن نتصور نهضة علمية أو فكرية أو اقتصادية يكون العامل البشري منعدما أو تأثيره محدودا فالكثير من الأبحاث في المجال الاجتماعي توضح أن البشر أهم عامل في حركة التحديث وإذا لم يتم تحديث البشر فإن تحديث العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة يعد مستحيلا، وإذا ما أريد تحقيق التحديث الشامل يجب أولا تغيير الخصائص السيكولوجية الثقافية للبشر من خلال تغيير البشر التقليديين الذين يتوافقون مع الثقافة الاجتماعية التقليدية إلى بشر عصريين يسايرون الثقافة الاجتماعية الحديثة، وهو تغيير يتسم

(1)-وو بن، **الصينيون المعاصرون**،(ت: عبد العزيزحمدي)، الجزء الأول، مجلة عالم المعرفة، العدد: 210، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1996، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://ia801404.us.archive.org/12/items/aalam_almaarifa/210.pdf]، ص286.

(2)- وو بن، مرجع سابق، ص288.

بالشمولية والكلية بدء من السيكولوجية الاجتماعية وعقيدة المعاني والمفاهيم الثقافية ومفهوم القيم والفكر الأخلاقي وأسلوب التفكير والأفراد عامل جوهري في مسيرة تنمية تحديث الدولة كلها [1].

2)-انتهاج القيادة الصينية المعاصرة للنموذج المزدوج: الاشتراكي – الرأسمالي:

كما تم الحديث في المطلب السابق فإن الصين في تاريخها المعاصر ومنذ ثورتها على النظام الإقطاعي قد تبنت نظامين، أو يمكن القول إن نظامها الاشتراكي مر بمرحلتين، ففي المرحلة الأولى كان النموذج السوفياتي هو المطبق في الصين بحذافيره، وهذا في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث كانت الأيديولوجيا الشيوعية هي التي تصبغ تعاملاتها وهو ما كان سائدا في تلك المرحلة في السياسة الدولية، ولما أدركت القيادة الصينية في مرحلة مبكرة أن هذا السياسة لن تنقذ الصين فهي لم تخرجها من تخلفها و لم توصلها إلى الحلم الذي كانت تصبو إليه. لذا كانت المرحلة الثانية تتميّز بالتحديث الاشتراكي، ففي الجانب السياسي قد أبقت على الفكر الشيوعي، أما في المجال الاقتصادي فقد اتجهت نحو اقتصاد السوق وهو نظام يأخذ من الرأسمالية والاشتراكية،وكما يعبر عنه بأنه اشتراكي الغاية رأسمالي الوسيلة، حيث تترك الحرية لقوى السوق أن تسير الحياة الاقتصادية ولكن ليس بالطريقة الرأسمالية الليبرالية، بل تتدخل الدولة بشكل محدود، فالنمو الاقتصادي الذي شهدته الصين والمكانة العالمية التي وصلتها الصين ما كان لها أن تصلها بنظامها السابق الذي كان يقودها نحو الانهيار على شاكلة النموذج السوفياتي، والعقلية البراغماتية للقيادة الصينية جعلتها تنحو هذا المنحى التحديثي، حيث أعادت ترتيب أولوياتها وفق العقيدة المصلحية، وهو ما جعل دنغ شياو بينغ يستشهد بمثل صيني قديم مفاده أنه " لا يهم لون القط ما دام قادرا على اصطياد الفئران"، أي لا يهمها أن تتبنى نظاما يشبه في لونه النمط الغربي مادام قادرا على الوصول بها إلى حلمها دون الإخلال بخصوصياتها، وهذا التوجه رغم بساطته إلا أنه عظيم في نتائجه وانعكاساته. وهو ما رفضته العديد من الدول الاشتراكية في تلك المرحلة وحتى الآن وبقيت ملازمة لكبريائها إلى أن فاجأها مصيرها المحتوم فسقطت هذه الأنظمة رغم القوة التي كانت عليها وأصدق مثال على هذا النموذج السوفياتي.

3)- الإمكانيات الطبيعية الهائلة للاقتصاد الصيني المعاصر:

رغم أهمّية العاملين السابقين إلا أن أهمّية هذا العامل، تكمن في أنه لعب دور المسرّع في بلوغ الصين ما هي عليه اليوم، فالإمكانيات الهائلة التي تتوفّر عليها الصين وهو ما تم الحديث عنه في المبحث الثاني، جعلها تخطو خطوات عملاقة نحو الأمام وهو ما أبعد عنها هاجس التبعية للأسواق الخارجية في مجال الطاقة والمواد الأوّلية في انطلاقاتها الاقتصادية وكذا هاجس أن تقع في فخ التبعية الغذائية، فتوفرها على احتياطات كبيرة من الفحم والنفط، وامتلاكها طاقة كهرومائية كبيرة جدا، جعلها مطمئنة من هذه الناحية، وتوفّرها كذلك على الحديد والصلب جعلها تنطلق في نهضتها الصناعية مبكرا حيث وفرت على نفسها فاتورة استخراجه ونقله إلى

(1)-أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص 83.

مصانعها، كما وفّرت لها الأراضي الزراعية الشاسعة والخصائص المناخية المتعددة إلا تطويع الجانب الزراعي لخدمت الصناعة، فعوائد الزراعة كبيرة جدا فقد كانت من جهة تؤمن الشعب غذائيا، ومن جهة توفّر للصناعة المادة الأوّلية، وتوفّر عملة صعبة للدولة من خلال تجارتها الخارجية، وتوفر مناصب شغل عديدة، وتقوم بتمويل صناديق الادخار العائلية التي عادت فيما بعد بالنفع بإنشاء المؤسسات والشركات الخاصة. كما يعتبر عدد السكان الهائل عنصر قوّة عندما يلتقي مع إرادة سياسية صادقة وإدارة حكيمة، وعندما تكون هذه الأعداد البشرية الهائلة عاملة ونشيطة ومؤهّلة، حيث توفرت كل هذه الشروط في الصين، وقد علق أحد القادة قائلا "لا ينبغي أن نقلق من عدد السكان الكبير فإن كل إنسان يولد، فهو يولد بفم واحد ويدين"

4)- السوق الداخلية الواسعة لدولة الصين المعاصرة:

ما قلل من تبعية الصين الخارجية كذلك، وجود سوق استهلاكية داخلية، فعدد السكان الذي فاق المليار نسمة أعطى فرصة للاقتصاد الصيني لكي ينتج وينتج، وعجلة الاقتصاد تتحرك ولا تخشى من إشكالية تصريف السلع، بل تعد السوق الداخلية الصينية حلم الشركات العالمية فكل الدول الاقتصادية كانت تخطب ود الصين لفتح أبوابها أمام سلعها، والسياسة الحكيمة التي انتهجتها الصين في بداية انطلاقتها الاقتصادية عملت على استغلال هذه الميزة التنافسية بصورة جيدة، حيث فتحت الباب للاقتصاد الوطني للتصدير الخارجي ولكن قيدت الاستيراد، وبذلك وفّرت للشركات الوطنية سوقين، سوق داخلية واسعة جدا وأخرى خارجية أوسع، كما حمت الاقتصاد الوطني من أن يتحطم أمام الشركات العالمية العملاقة، غير أن الصين تخلت عن هذه السياسة تدريجيا، لما تأكدت أن شركاتها قادرة على المنافسة والصراع، حيث لا بقاء إلا للأقوى وهو مبدأ من مبادئ اقتصاد السوق الذي انتهجته الصين.

وحتى في عز الأزمة المالية الأخيرة أنقذت السوق الداخلية الصينية الاقتصاد الصيني من الانهيار، فلما تراجع الطلب العالمي على السلع الصينية، عملت الصين على تشجيع السوق الداخلية على مزيد من الاستهلاك لتصريف الفوائض التي تم تكديسها، وقد تعالت أصوات العديد من الاقتصاديين إلى فتح الأسواق الصينية الداخلية أمام الشركات العالمية وهذا سعيا منهم لإنقاذ الاقتصاد العالمي، إلا أن الصين امتنعت عن ذلك سعيا منها لإنقاذ اقتصادها من الانهيار أولا.

خلاصة المبحث الثالث من الفصل الأول:

إن المقومات الاقتصادية التي تتوفر عليها الصين أعطتها دفعة قوية في انطلاقتها الحضارية الأخيرة ولكن يجب التنبيه إلى أن هذا لم يكن وحده لينفع كما تم التنبيه سابقا، لولا وجود عوامل أخرى أساسية، فلولا توفر هذه الإمكانيات لتأخر الصعود الصيني كثيرا. وبعد تتبع تطور النظام الاقتصادي يتبدى للباحث أنه من الإجحاف ربط النهوض الصيني بنقطة زمنية محددة وبخاصة سنة 1978، وهي سنة إقرار الانفتاح والتحديث، فبداية النهوض الصيني كانت منذ أوائل القرن العشرين وبالضبط عند انهيار النظام الإمبراطوري، وطرد المستعمرين من البلاد، حينها بدأ التاريخ الحديث للصين، كما أن نجاح الثورة الاشتراكية وقيام جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 والانطلاق في المخططات الخماسية كان لها أثر كبير في الصين، فما كان للنهوض الصيني سنة 1978 أن يتحقق لو لم يوفر النظام السابق الشروط الأساسية له حيث تم في فترة 1948-1978 إنشاء بنى تحتية قوية وتحويل قطاع كبير من القوى العاملة إلى المجال الصناعي مع الاعتناء بالمجال الزراعي وهو ما أعطى الصين أمنا غذائيا.

وما يمكن أن قوله كختام لهذا المبحث إن النهوض الصيني المعاصر، لم يكن طفرة في الزمن بل كان وليد عقود من الزمن، كما أن المقومات الاقتصادية الصينية عملت على تسريع النهوض وليس البدء فيه.

المبحث الرابع: المقومات العسكرية والدبلوماسية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة

يتناول هذا المبحث مقومات جمهورية الصين الشعبية في المجالين العسكري والدبلوماسي، وقد تم تجميع هذين المقومين في مبحث واحد ذلك أن أثرهما يبرز جليا في المجال الخارجي للدولة، أو بتعبير أدق هو تحرك الدولة في مجالها الخارجي، فالمقومات العسكرية هي التي تعطي للدولة هيبتها في العلاقات الدولية بالإضافة إلى باقي المقومات، أما الجانب الدبلوماسي فهو الصوت الذي تنطق به في المحافل الدولية ومع بقية الدول، قبل أن تنطلق الآلة العسكرية.

المطلب الأول: المقومات العسكرية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة

قبل الحديث عن المقوّمات العسكرية لجمهوري الصين المعاصرة، تجدر الإشارة إلى الأهداف الإستراتيجية الأمنية الصينية وبيئتها الأمنية، فلدى الصين حدود برية مع 15 دولة وحدود بحرية مع 6 دول، وهذا العبء الدفاعي يفرض عليها إستراتيجية واضحة في مجال الأمن الإقليمي، وفي مجال التطوير التقني للجيش، وقد كشفت الحرب الفيتنامية – الصينية (1979) أهمية هاتين النقطتين، إذ خسرت الصين 26 ألف قتيل و37 ألف جريح، حيث كانت تعتمد على جيش من الميليشيات أكثر من اعتمادها على جيش محترف؛ وهو أمر استدعى التفكير في إستراتيجية تأخذ في الاعتبار العلاقة بين التطور الاقتصادي والتطور العسكري، ويمكن تحديد أبعاد هذه الإستراتيجية على النحو التالي:

1. الحفاظ على وحدة أراضي الصين، وهذا الهدف موجه نحو النزاعات الحدودية وبخاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي؛
2. التوحيد السلمي لأراضي الوطن، وهذا يقصد به تايوان بالتحديد، ولا تستبعد الصين استخدام وسائل أخرى في حالة الضرورة[1]؛
3. توفير المناخ الأمني الأكثر مواءمة لعملية بناء الاقتصاد والعمل على حماية هذا المناخ واستمراره بكل الطرق، ويتجلى هذا في حماية أسواقها في الخارج، سواء للتصدير أو للاستيراد خاصة المواد الولية والمواد الطاقوية، فضلا عن حرية الحركة في البحار لنقل بضائعها إلى جميع أنحاء العالم؛
4. تأكيد مكانتها كقوة عظمى بشكل عام بعد قرون من الضعف النسبي[2]؛

(1)-وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الط: 01: 2000، ص141-142.

(2)-مايكل أوهاينون، **دفاعية .. لكنها تتوسع، عن العقيدة العسكرية الصينية**، مجلة آفاق المستقبل، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 08، نوفمبر/2010، [نسخة إلكترونية: متاحة على الرابط: http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/AafaqAlMustaqbal/Aafaq-2010/Aafaq-Issue-08/Afaq_056.pdf]، ص 58.

ولتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية عمدت الصين إلى استغلال انطلاقتها الاقتصادية في دعم وتحديث قدراتها العسكرية بما يمكنها من إعداد جيش قوي يعبر عن طموحاتها كقوة عالمية كبرى صاعدة ووضع أقدامها في النظام الدولي كدولة عظمى، ولن يتأتى ذلك بالتقدم الاقتصادي فحسب، بل لابد أن يكون مصحوبا بعناصر وأبعاد أخرى يأتي في مقدمها: تطوير قدراتها النووية العسكرية وجيشها وإمكانياتها البشرية.

فبداية بناء الجيش الصيني تعود جذوره إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، وذلك أثناء الحرب الأهلية بين جناحي الكومنتاج وأثناء الحرب ضد القوات اليابانية، وجاءت الانطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية في مطلع التسعينات من القرن الماضي[1]،حيث باشرت الصين منذ تسعينات القرن الماضي مسارا شاملا لتحديث قدراتها العسكرية، وجعل جيش التحرير الشعبي قوة عصرية أكثر حداثة قادرة على شن حروب سريعة وعلى درجة عالية من الشدة حتى ضد خصم متقدم تكنولوجيا، ويبدو حاليا أن الترسانة العسكرية الصينية موجهة للتحضير لأي طارئ، بما في ذلك إمكانية تدخل الولايات المتحدة في المنطقة، وأغلب الملاحظين للسياسة الدولية الآسيوية يتفقون على أن التوجه الاستراتيجي والواقع العسكري لجمهورية الصين الشعبية سيكون متغيرا رئيسا في تحديد الاستقرار والأمن الإقليمي في القرن الواحد والعشرين، وقد فاجأت المظاهر المتعددة للتطور العسكري الصيني المحللين الغربيين، خصوصا السرعة التي تمر بها عملية تحديث قواتها الإستراتيجية، وهو ما عزز مخاوف القوى الإقليمية الكبرى في شرق آسيا والمحيط الهادي[2].

فالجيش الصيني يعتبر أكبر جيش في العالم من حيث تعداده البشرى، ويتكون من نوعين من القوات، قوات تقليدية وقوات حديثة (نووية وصاروخية) وللإحاطة بموضوع المقومات العسكرية لجمهورية الصين الشعبية يجب الإحاطة بالعناصر التالية:

1) القوات البرية؛
2) القوة البحرية؛
3) القوة الجوّية؛
4) السلاح النووي؛
5) الصواريخ الباليستية؛
6) الإنفاق العسكري.

(1)-محمود خليفة جودة محمد، **أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م**، المركز الديموقراطي العربي [موقع على الويب]، تاريخ آخر تحديث (غير موجود)، تاريخ آخر اطلاع: 2016/09/25، متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=570

(2)-توفيق حكيمي، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي**، مجلة الفكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12، مارس 2005، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://fdsp.univ-biskra.dz/images/revues/mf/MF12/MF1223-HAKIMI.pdf]، ص 397.

1)- القوات البرية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة:

تمتلك الصين أحد أكبر الجيوش البرية في العالم، ورغم أن الجيش الصيني أنهى في العقد الأخير، عملية تقليص عدد العاملين في القطاع العسكري بما يقارب 200 ألف عسكري، إلا أن حجمه يبقى ضخما، وحسب الإحصاءات الرسمية يقدر عدد قوات الجيش النظامي بنحو 2,3مليون جندي، في حين يبلغ عدد القوات الاحتياطية قرابة 800,000 جندي ، مما يوضح لنا ضخامة الجيش الصيني من حيث تعداده مقارنة بالولايات المتحدة التي يقدر عدد جيشها بحوالي 1,5 مليون جندي وكذلك بالنسبة لروسيا أيضا.

أما فيما يتعلق بخصوص القدرات البرية، تقوم الصين بتطوير آليات مدرعة شبيهة بنموذج سترايكر (Stryker) الأميركي و يتم تدريب حوالي 15٪ من حجم الجيش الصيني كقوات نخبة قادرة على نقل المعركة إلى أرض العدو،كما هناك خطط لتطوير طائرات نقل عسكرية للمعدات الأرضية كطائرة (C-17) الأمريكية [1].

2)- القوات البحرية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة:

يتكون أسطول الصين البحري من 1200 قطعة بحرية تضم 63 غواصة و 18 مدمّرة وأكثر من 700 زورق صاروخي و119 كاسحة ألغام و73 سفينة إنزال بري وعشرات السفن للدعم والتموين وفق إحصائيات 2008، كما تمتلك أسطولا تجاريا ضخما يمكن استخدامه في عمليات نقل الجنود[2].

وقدرت وزارة الدفاع الأمريكية أن الصين قد نشرت ما يصل إلى خمس غواصات نووية مزودة بصواريخ باليستية.

كما تسعى الصين حاليا إلى تطوير قدراتها العسكرية البحرية من خلال تحديث الأسطول البحري بما يسمح بتفوق نوعي إقليمي يتضمن ضم حاملة طائرات إلى الأسطول البحري الحالي لحماية الخطوط البحرية، و تصنيع ثماني سفن برمائية جديدة لا يمكن رصدها، و تصنيع المزيد من الغواصات النووية المجهزة برؤوس حربية نووية وأخرى بالستية، وإلحاقها بالغواصات الموجودة حاليا من هذا النوع، و بناء المزيد من القواعد والمنشآت البحرية في مختلف الأماكن البحرية الإستراتيجية [3].

3)- القوات الجوّية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة:

يضم سلاح الجو ما يقرب من 1455 مقاتلة، عبارة عن نسخ مطورة من (ميج 21 وميج 23) تعرف باسم (جي 7) وتمتلك الصين حاليا أكثر من 100 مقاتلة (سوخوي 27) وقد وقّعت الصين مع روسيا صفقة لشراء أكثر من مائة طائرة مقاتلة من طراز (سوخوي30) التي تنافس الشبح الأمريكية إذ تعتمد على السرعات

(1)- محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق.

(2)- أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص 121

(3)- محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق.

العالية ولا يستطيع إلا عدد محدود ومتطور من الرادارات الحديثة التقاطها [1]. وقد عملت الصين على تطوير طائرات مقاتلة من الجيل الرابع (J10) القريبة بقدراتها من طائرات (F-18) التي تمتلكها كندا، وتسعى الصين لتطوير طائرة مقاتلة من الجيل الخامس شبيهة بمقاتلة (F-22) الأمريكية أو (F-35)، و هناك سعي للحصول على طائرة مقاتلة من دون طيار تتمتع بالقدرة على التخفي ومزودة بأنظمة تسلّح دقيقة [2].

أما فيما يخص الفضاء فقد بدأت الصين ببرنامجها الفضائي إذ أطلقت أكثر من 100 قمر صناعي للتجسس والاتصالات، حيث أكدت أن الهدف من برنامجها الفضائي هو الحفاظ على مصالحها القومية وتنفيذ استراتيجياتها في التنمية وتنفيذ سياسة دفاعية قوية واستكشاف الفضاء لتوظيفه في خدمة الأغراض السلمية والخوف من تمكن الولايات المتحدة من الاستعداد لحروب الفضاء في المستقبل[3].

4)- السلاح النووي لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة:

انضمت الصين إلى النادي النووي منذ 1965، وهي تعتبر الآن القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث تشير التقديرات إلى أن إجمالي عدد الرؤوس النووية الصينية يبلغ (400) رأس نووي منها (113) رأس تستخدم كمقذوفات خاصة بالقاذفات الجوية و(125) رأس تستخدم كمقذوفات غير إستراتيجية، ويعد هذا العدد قابلا للزيادة مع تطور القدرات النووية الصينية، إذ لم يقتصر الأمر على امتلاك السلاح النووي وإنما تعداه ليشمل تطوير وسائل الإيصال اللازمة لنقل الرؤوس النووية إلى أهدافها بسرعة وبدقّة.

بالإضافة إلى ذلك فقد أجرت الصين خمسا وأربعين تجربة لأسلحتها النووية، وهو رقم يماثل ما أجرته بريطانيا، ولكنها أقل مما أجرته الولايات المتحدة من تجاربها التي بلغت 1030 تجربة، كما أن القوة النووية الصينية قد صممت للقيام بنوعين من المهام الهجومية الإستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى، فقد خصص لها تقريبا ثلثي ما تمتلك من الرؤوس الحربية والاستخدامات التكتيتكية والتي تشمل قنابل قليلة الذخيرة والقذائف المدفعية وألغام التدمير الذرية وصواريخ قصيرة المدى، وإدراكا لهذه المعوقات تميل الصين إلى تحديث قوتها الصاروخية المتضمنة تطوير مداياتها وقابلية بقائها واستقرارها.

ولكن بالرغم من امتلاك الصين للقوة النووية فإن الفكر الاستراتيجي الصيني لم يطور عقيدته العسكرية أو مذهبه القتالي بما يربط من خلاله قوتها النووية بمصالح أمنها القومي على المستوى العالمي ليؤهلها

(1)- أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص 123

(2)- محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق.

(3)- أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص 125.

لاستخدام تلك القوة في التصدي لأنماط من المجابهات النووية أو التقليدية خارج حدودها الإقليمية كما طورتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا[1].

5)- الصواريخ الباليستية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة:

تمتلك الصين حاليا ما بين 55 و65 صاروخا باليستيا عابرا للقارات، كما تمتلك الصين صنفا صاروخيا آخر متوسط المدى يطلق من الغواصات والحامل لرؤوس نووية، والمخصص لمهمات الردع الإقليمي.

وإلى غاية ديسمبر 2010 كان لدى الصين ما بين 1000 إلى 1200 صاروخا باليستيا قصير المدى، كما تطور الصين صواريخا باليستية متوسطة المدى للرفع من مدى جاهزيتها لتوجيه ضربات دقيقة ضد الأهداف الأرضية والسفن الحربية بما في ذلك ضد حاملات الطائرات حتى على مدى بعيد من الصين، كما تعكف على تطوير صواريخ كروز الموجهة ضد أهداف أرضية، وصوراريخ كروز المضادة للسفن، وقد تطور نطاق الأبحاث في هذا النوع من الصواريخ في العقد الأخير [2].

6)- الإنفاق العسكري لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة:

تشير الإحصائيات المنشورة إلى أن هناك تزايدا مستمرا في الميزانية العسكرية الصينية بواقع 10٪ سنويا بما يجعل الصين تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث حجم الإنفاق العسكري، وقد شهدت ميزانية الدفاع الصينية تضاعفا في حجمها في الفترة من 1981 حتى 1990، ووفقا للإحصائيات الرسمية الصينية فإن ميزانية الدفاع الصينية بلغت 59مليار دولار في 2008 وارتفعت لتصل ل 72,5مليار دولار عام 2009 و78مليار دولار عام 2010 وفي جانفي2011 أعلنت الصين عن زيادة إنفاقها العسكري بواقع 12,7٪ وبالتالي فقد بلغت موازنة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية في 2011 ما يقارب من91,7مليار دولار، وهو ما يعادل 6٪ من حجم الموازنة الوطنية الصينية[3].

يعتبر العديد من الخبراء والباحثين أن حجم الإنفاق العسكري الصيني المعلن لا يمثل الحجم الحقيقي والذي يقدر بأكبر من ذلك، فالبنتاجون الأمريكي يقدر ميزانية الدفاع الصينية بحوالي 105 مليار دولار، ونجد أن الإنفاق العسكري الأمريكي بلغ 661مليار دولار بما يعادل 43٪ من حجم الإنفاق العسكري في العالم في حين بلغ نظيره الصين حوالي 6,6٪ كثاني أكبر ميزانية دفاع معلنة، ويمثل حجم الإنفاق الروسي 4٪ من حجم الإنفاق العسكري في العالم.

(1)- المرجع سابق، ص 121.

(2)- حكيمي توفيق، مرجع سابق، ص 397

(3)- محمود خليفة جودة محمد، مرجع سابق.

وتعد الصين الدولة الأولى في العالم المستوردة للأسلحة التقليدية إذ تستورد 11٪، تليها الهند 7٪، فمنذ الفترة من 1995 حتى 2002 تعتبر الصين المستورد الأول للأسلحة في العالم بمبلغ 8.17مليار دولار، ومنذ العام 2002 تعتبر الصين المشتري الأول للأسلحة التقليدية في العالم بحوالي 6.3 مليار دولار سنوياً[1].

المطلب الثاني: المقومات الدبلوماسية لجمهورية الصين الشعبية

باعتبار القاعدة الشهيرة في العلوم السياسية بأن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية؛ يجب التنويه بداية إلى أن الدولة عادة ما تلجأ إلى القيام بأدوار متناسبة مع قوتها الداخلية في الساحتين الإقليمية والدولية، ويأخذ تحركها في الساحة الدولية إما طابعا سلميا –عن طريق دبلوماسيتها النشطة – وأحيانا أخرى يأخذ طابعا عنيفا – عن طريق الجيوش– وما يمكن قوله عن الحالة الصينية أن سياستها الخارجية وموقعها الدولي قد تغير من فترة الأربعينيات عقد انتصار الحكم الشيوعي بها، إلى عقد السبعينيات، الذي تميز بتسلمها مقعد تايوان في مجلس الأمن واعتراف القوى الغربية بها، إلى عقد التسعينيات حتى اليوم، وهو عقد دخولها المنظمة العالمية للتجارة وتحولها إلى قوة فضائية كتتويج لقوتها الاقتصادية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية الصاعدة، إلا أنها أخذت طابعا سلميا.

فمنذ تبني القيادة الصينية أواخر السبعينيات، سياسة الانفتاح والتحديث، فقد فتحت أسواقها الداخلية للشركات والمتعاملين الأجانب، وهذا معناه فتح الحدود التجارية والجمركية والسياسية والدبلوماسية لتعاملات دولية واسعة في الجهات الأربعة من الكوكب؛ وبالمقابل ومع النمو السريع لاقتصادها وحاجتها لمزيد من الأسواق الخارجية نشطت الدبلوماسية الصينية، حيث طوعت الصين سياستها الخارجية لخدمة نهضتها الاقتصادية الحديثة، فقد سعت إلى إنشاء سفارات في معظم دول العالم، وهو ما يعرف بدبلوماسية الصين الاقتصادية، حيث يتم التفاوض مع الدول والهيئات من أجل تيسير الأمور الاقتصادية؛ إما لتحرير التجارة الخارجية أو عقد الصفقات الاقتصادية، أو ضمان حق الوصول إلى الموارد الطبيعية والطاقوية، وهو ما ظهر جليا في العلاقات الصينية الإفريقية في السنوات الأخيرة، فلأجل ضمان التزود الدائم بالنفط والغاز سعت الصين بشتى الوسائل المتاحة أن تهمين على أسواق النفط العالمية، وذلك حتى تدفع عن نفسها شبح اللاأمن الطاقوي الذي تخشاه الصين بسبب نموها المتسارع واستنفاذ مخزوناتها؛ وهذا ما جعل الأمور تتأزم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن اعتمادها على دبلوماسية نفطية ذكية مكنها من أن تخترق الأسواق التقليدية للقوى الاستعمارية، فكانت تراهن على المناطق التي يصعب التنقيب فيها وتتحاشاها الشركات العالمية. كما أنها كانت تخطب ود الدول المصدرة للنفط عن طريق آلية "النفط مقابل التنمية" فقد دخلت الصين الدول الإفريقية

(1)- المرجع نفسه.

عن طريق شركاتها المقاولاتية، حيث اتجهت إلى إنشاء البنى التحتية لهذه الدول التي كانت ضعيفة وغير قادرة على إتمام مشاريعها التنموية العملاقة، فقد كانت الدول الأخرى تساوم الدول الإفريقية في سيادتها؛ إذ تطالبها بمطالب سياسية لكي تمد لها يد العون، فمن نقاط القوة التي اتسمت بها الدبلوماسية الصينية أنها كانت تقدم المساعدات والقروض وتدخل وتساهم في عملية التنمية المحلية لهذه الدول ولا تضع لذلك شروطا سياسية، وهو ما أوجد لها موطئ قدم راسخة في العديد من مناطق العالم، وبهذا يمكنها أن تستغل هذه العلاقات فيما بعد بما يعود عليها بالنفع، فهي تعمل على إنشاء مناطق نفوذ خاصة بها، كما تعمل على إيجاد الحلفاء واكتساب المزيد من الأصوات المؤيدة لها في المنظمات الدولية والإقليمية، ومتى حان الوقت لبسط هيمنتها هان عليها الأمر.

فالصعود الصيني في العلاقات الدولية المعاصرة صعود سلمي وقد تجلى هذا باعتمادها على سياسة خارجية تسعى إلى[1]:

1. تأسيس نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد عادل:فالصين تنكر بشدة القيادة الأحادية الأمريكية للعالم، وترى ضرورة استبدال النظام القائم بنظام ترعاه الأمم المتحدة؛ حيث تصر على أنه يجب أن تحترم كافة الدول بعضها بعضا ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى، وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة، وتسوية النزاعات بين الدول من خلال الحوار دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بها، وترغب بشدة في مشاركة المجتمع الدولي لبذل الجهود للتعددية القطبية في العالم، ولدفع تعايش القوى المتعددة في وئام والمحافظة على استقرار المجتمع الدولي؛
2. تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة انطلاقا من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب بغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الأيديولوجية؛
3. تقوية التضامن والتعاون مع دول العالم الثالث وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والمساعدة والدعم المتبادلين وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعليته؛
4. المشاركة الفعالة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولعب دور متزايد في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وما يمكن قوله عن هذه العضوية أنها آخذة في التزايد يوما بعد يوم وهو أحد مظاهر الصعود الصيني، فهي تمتلك عضوية في حوالي 20 هيئة إقليمية، ولديها عضوية في 40 هيئة دولية وعالمية، كما تساهم بجنودها في قوات حفظ السلام في حوالي سبع مناطق من العالم، أنظر الجدول رقم (2) و(3)و(4).

(1)- أحمد عبد الجبار عبد الله، مرجع سابق، ص157.

فمقومات الصين الشعبية المعاصرة في المجال الدبلوماسي تكمن في الشبكة الدبلوماسية الواسعة جدا، وحركيتها الدائمة، وهذا لا يغني شيئا دون سياستها الخارجية الفعالة والحكيمة، فالنشاط الدبلوماسي -الذي يعد أحد آليات السياسة الخارجية وأهم تمظهراتها- يعتبر أحد عناصر القوة الناعمة للدولة [1] لذلك تسعى الدولة إلى تحصيل أكبر قدر منها، وما يمكن قوله عن القوة الناعمة الصينية في شقها الدبلوماسي، إنها بدأت تزيد من رصيدها في هذا المجال، وهي تحاول تحسين صورتها الخارجية بمشاركتها الفعالة، وفي عديد من الحالات تعمل على تحسين صورتها الخارجية التي تؤثر بشكل كبير على الرأي العام العالمي، في حين لا تعطي مثل هذا الاهتمام لصورتها في الداخل، وبالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى حد تعبير جوزيف ناي فإن القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية قد تآكلت كثير بفعل سياستها الخارجية في مرحلة سابقة من التاريخ [2]،والصين في هذا الصدد قد لاقت استحسانا وتأييدا دوليين في عديد من قضايا السياسة الخارجية.

جدول رقم (2)

عضوية جمهورية الصين الشعبية في البعثات الأممية

1.في دارفور UNAMID.	5.في جنوب السودان UNMISS.
2.في قبرص UNFICYP.	6.في تيمور ــ ليشتي UNMIT.
3.في لبنان UNIFIL.	7.في كوت دي فوار UNOCI.
4.في ليبريا UNMIL.	8.في لأبيي UNISFA.

المصدر: جدول من إعداد الطالب بالاستعانة بالمعلومات التالية:

خالد بن سلطان بن عبد العزيز، المرجع نفسه.

(1)- يعرفها جوزيف ناي " بأنها القدرة على تشكيل قدرات الآخرين " والقوة الناعمة لكل بلد ترتكز على ثلاثة موارد، هي: ثقافته (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، وقيمه السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج) وسياسته الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية). **أنظر:** جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**،(ت: محمد توفيق البجيرمي)، المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، الطبعة الأولى، 2007، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:https://docs.google.com/uc?export=download&id= 0B6alj0IcJKqiQnlRbkEzNWN2djg]،ص32.

(2)- جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 35.

جدول رقم (3)

عضوية جمهورية الصين الشعبية في الفضاءات الإقليمية والمحدودة الأطراف

1.مجموعة البلدان العشرين G-20.
2.منظمة شنغهاي للتعاون SCO.
3.مصرف التنمية الآسيوي ADB.
4.مصرف التنمية الإفريقي AfDB (عضو غير إقليمي)
5.المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ARF
6.المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا CICA
7.منظومة التكامل لأمريكا الوسطى SICA
8.مجموعة البلدان الأربع والعشرين G-24**(مراقب)**
9.منظمة الدول الأمريكية OAS**(مراقب)**
10.رابطة تكامل أمريكا اللاتينية LAIA**(مراقب)**
11.مجموعة البلدان السبع والسبعين G-77.
12.مصرف التنمية للبلدان الأمريكية IADB.
13.مصرف التنمية الكاريبي CDB.
14.رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN**(شريك حوار)**
15.جماعة شرق أفريقيا EAS.
16.منتدى جزر المحيط الهادي PIF
17.حركة عدم الانحياز NAM**(مراقب)**
18.منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ APEC
19.رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC**(مراقب)**

المصدر: جدول من إعداد الطالب بالاستعانة بالمعلومات التالية:

خالد بن سلطان بن عبد العزيز،**موسوعة مقاتل من المصحراء: (جمهورية الصين الشعبية People's Republic of China)**،[موسوعة إلكترونية على الويب] إصدار 2017، تاريخ آخر إطلاع: 25 /2017/04، متاح على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/People-s-R/Sec04.doc_cvt.htm

جدول رقم (4)

عضوية جمهورية الصين الشعبية في المنظمات والهيئات الدولية والعالمية

1.منظمة الأمم المتحدة UN.	21.منظمة التجارة العالمية WTO.
2.مجلس الأمن UNSC (عضو دائم).	22.صندوق النقد الدولي IMF.
3.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD	23.البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.
4.مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR	24.الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA.
5.منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	25.منظمة حظر الأسلحة الكيميائية OPCW.
6.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO	26.مجموعة موردي المواد النووية NSG.
7.الاتحاد البريدي العالمي UPU.	27.مصرف التسويات الدولية BIS.
8.منظمة الجمارك العالمية WCO	28.المؤسسة الدولية للتنمية IDA.
9.المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO.	29.غرفة التجارة الدولية ICC (لجان وطنية).
10.المنظمة الدولية للشرطة الجنائية Interpol.	30.الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD.
11.المنظمة الدولية للهجرة IOM (مراقب).	31.المؤسسة المالية الدولية IFC.
12.المنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل.	32.محكمة التحكيم الدائمة PCA.
13.المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتنقلة IMSO.	33.منظمة الأغذية والزراعة FAO.
14.منظمة الطيران المدني الدولي ICAO.	34.الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
15.اللجنة الأولمبية الدولية IOC.	35.فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية FATF.
16.المنظمة الهيدروغرافية الدولية IHO.	36.الاتحاد البرلماني الدولي IPU.
17.منظمة العمل الدولية ILO.	37.الاتحاد الدولي للاتصالات ITU.
18.المنظمة البحرية الدولية IMO.	38.المنظمة العالميّة للمِلكيّة الفكريّة WIPO.
19.منظمة الصحة العالمية WHO.	39.المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO.
20.منظمة السياحة العالمية UNWTO.	40.الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA.

المصدر: جدول من إعداد الطالب بالاستعانة بالمعلومات التالية:

خالد بن سلطان بن عبد العزيز، المرجع نفسه.

خلاصة المبحث الرابع من الفصل الأول

لقد تطورت الآلة العسكرية الصينية تطورا كبيرا جدا دلت عليها الأرقام التي تم ذكرها، وقد كان هذا التطور مصاحبا للنمو الاقتصادي المتسارع، فبداية بناء القوة العسكرية الصينية خاصة النووية، كانت منذ أواسط الستينيات، حيث كان التوجه نحو بناء مثل هذا السلاح تقتضيه ظروف الحرب البادرة والصراع بين المعسكرين، فاستفادة الصين من هذا التسليح في تلك المرحلة لم يكن بسبب قوتها العلمية والتكنولوجية ولا الاقتصادية، بل كان بسبب الظروف الدولية الراهنة، وقد استفادة الصين من هذه الفرصة كثيرا حيث مكنها دخول النادي النووي، من بداية مرحلة جديدة في تاريخها العسكري المعاصر.

إلا أن انطلاقتها العسكرية الحقيقية كانت مع نهاية الحرب الباردة، التي تزامنت مع النمو السريع لاقتصادها، فعملت على تحويل عائدات اقتصادها لتحديث قواتها العسكرية، فشهدت معدلات إنفاقها العسكري ارتفاعا كبيرا جدا، وهي كانت مدفوعة في هذا بسبب توسع اقتصادها الذي يقتضي المزيد من الحماية، كما أن الدول عادة ما تدفعها قوتها الاقتصادية إلى بناء قوتها العسكرية، ولا داعي للخوض في الجدلية التي خاضها المفكرين الاستراتيجيين قديما وحديثا المتمثلة في: هل تحقيق المزيد من القوة هدف للوصول ألى السلطة أم هي غاية في حد ذاتها؟

فالصين قد أضحت حاليا دولة إقليمية يحسب لها حسابها في مجال القوة العسكرية، ولكن حسب الدراسة فهي لا تزال بعيدة عن أن تكون قوة عالمية مقارنة بالولايات المتحدة، فمقارنة بها في مجالين اثنين فقط تظهر الصين ضعيفة جدا أمامها: (الإنفاق العسكري، الأسلحة النووية)، إلا أنها تعد دولة صاعدة عسكريا.

وبالحديث عن دورها العالمي فانتشارها وحضورها في العديد من الفضاءات والهيئات الدولية الإقليمية والعالمية، مع لعب أدوار أساسية فيها (مجلس الأمن، منظمة التجارة العالمية، البريكس...) كل هذا ينبئ عن قوة صينية صاعدة أضف إلى ذلك حجم الزيارات والنشاطات الدبلوماسية الكبيرة جدا بينها وبين المجتمع الدولي.

وخلاصة هذا المبحث أن الصين المعاصرة تمتلك مقومات دبلوماسية وعسكرية كبيرة جدا، وهي في السنوات الأخيرة تتضاعف بشكل سريع جدا، مما يعني مزيدا من الأدوار العالمية للصين؛ وهو بالمقابل يعني مزيدا من الصدام والتوتر المتوقع مع الهيمنة الأمريكية.

خلاصة الفصل الأول

في هذا الفصل تم استعراض جذور ومقومات جمهورية الصين الشعبية المعاصرة، وذلك بالتركيز على خمسة أبعاد، وهي: الحضاري، الطبيعي والجغرافي، الاقتصادي، الدبلوماسي، العسكري، وقد انتهت الدراسة إلى أن الصين تمتلك في كل مجال مقوّمات تدفعها لأن تكون قوة عالمية يشار إليها بالبنان، أو على الأقل قوة إقليمية.

فحضارتها العريقة التي تفوق العشرين قرنا تكسبها تجذرا وثباتا وعزة، بالإضافة إلى أن ثراءها وتنوعها يزيدها قوة، فاليوم تتعايش في الصين عدّة حضارات كلّها تسهم في بناء كيان الدولة القوي والمتماسك، فبدأ بالكونفوسيوسية والطاوية ثم البوذية والإسلام إلى المسيحية فالشيوعية ثم أخيرا الثقافة الغربية الحديثة.

أما عن الإمكانيات الطبيعية والجغرافية فللصين نصيب وافر من كل شيء، فهي تمتلك رقعة جغرافية واسعة جدا وأعدادا بشرية هائلة، وثروات طبيعية وحيوانية ونباتية كبيرة جدا، ومياها جوفية وفوقية تكفيها وأجيالا لاحقة كثيرة، كما أنها تمتلك موقعا استراتيجيا هاما يتيح لها التحكم بعدة مضائق والوصول إلى عدة أماكن في العالم.

وقد استطاعت الصين بفعل نموذجها الاقتصادي الذي لم يكن وليد لحظة زمنية معينة أن تعيد تشكيل خياراتها الإستراتيجية، فبفعل نموذجها التنموي الثنائي نما اقتصادها نموا سريعا جدا وتحركت معه الآلة العسكرية وتوسعت، وأعطى لها وزنا ومكانة دولية يحسب لها ألف حساب، فتطورت بذلك عضويتها في العديد من المنظمات والهيئات الدولية، أفقيا (زاد عددها) وعموديا (زادت فاعليتها) فأصبح للصين نفوذ في شتى أصقاع العالم، ولها حضور في العديد من المحافل، وبعد أن كان حضورها محتشما صارت الآن لاعبا استراتيجيا له وزنه في ميزان القوى العالمي.

وما تمتلكه الصين من قدرات وإمكانيات يؤهلها للعب أدوار عالمية مستقبلا، ومع أن الصعود الصيني كان صعودا سلميا إلا أنه لا يزال يزعج بعض الأطراف الدولية، خاصة التي ترى فيه تهديدا لمصالحها الإستراتيجية، وإفناء لهيمنتها ونفوذها على العالم.

ولكن هل حقيقة هنالك صعود صيني أم هو فقط من قبيل "الفوبيا الصينية"؟ وأين تكمن بحق أوجه الصعود؟ هذا الإشكال سيتم تناوله في الفصل الثاني، وهذا بعد أن تم الوقوف على أهم المقومات التي تمتلكها جمهورية الصين الشعبية وهو ما سيشكل خلفية معرفية للبحث في التحليل والتقييم.

الفصل الثاني

تحليل وتقييم موقع الصين في سلم القوة الدوليّة المعاصر

بعد أن تم بناء قاعدة معرفية في الفصل الأول حول مقومات وجذور جمهورية الصين الشعبية، سيتناول هذا الفصل تحليل وتقييم موقع الصين في سلم القوة الدوليّة، وهذا بقياس صعودها في ثلاث مجالات رئيسية وهي: المجال السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي، حيث ستقوم الدراسة باستعراض جملة من المؤشرات والتقارير الدولية في مختلف المجالات طيلة المدة التي تناولتها الدراسة أو على الأقل طيلة مدة صدور هذه التقارير، وهذا بعد تقديم تعريف موجز لها يتناول معلومات أساسية عنها (الهيئة التي تتولى الإصدار، سنة أول إصدار، المؤشرات الفرعية، كيفية ترتيب المؤشر)، أما سبب اقتصار الدراسة على أبعاد ثلاثة فقط، فهذا لأهميتها من جهة، ومن جهة أخرى بسبب المدة المحددة للبحث والتي تجعل من التعرض لكافة الأبعاد أمرا غير ممكن.

وبعد تتبع معدلات الصين طيلة مدة صدور المؤشر، سيتم استخراج معدل الصين في كل مؤشر؛ وهذا بجمع معدلاتها في كل سنة ثم قسمة المجموع على عدد السنوات، ثم يلي ذلك استخراج معدل جمهورية الصين الشعبية في كل مجال من المجالات الثلاثة، وذلك من خلال جمع كل معدلاتها في ذلك المجال، وذلك طبعا بعد القيام بعمليات تصحيحية لبعض المعدلات، فقد يكون ترتيب بعض المعدلات من الأسفل إلى أعلى، كما أنها لا تتفق كلها على مقام واحد، وبعد أن يتم تجميع معدلات المؤشرات في كل مجال نتحصل على معدل كل مجال، وفي الأخير يتم تجميع المعدلات الثلاثة لنتحصل على معدل جمهورية الصين الشعبية.

ولن تكتفي الدراسة باستعراض هذه المعدلات فقط وتجميعها، بل ستقوم بقراءة تحليلية وتقييمية لهذه الأرقام، لتنتهي في الأخير إلى الإجابة على إشكالية الدراسة، وهنا تتوسل الدراسة بمنهج المسح الإحصائي واستقراء المصادر الإحصائية المتاحة،كما ستعتمد الدراسة أيضا المنهج المقارن الذي يعطي صورة أوضح للأمور للتعرف على حقيقية وشمولية الصعود الصيني، الذي جرى تداول الحديث عنه والتخويف منه " الفوبيا الصينية" على منوال "الفوبيا اليابانية" التي انتعشت خلال الثلاثينيات من القرن الماضي ثم عادت للظهور أمريكيا وغربيا خلال السبعينيات إلى التسعينيات.

المبحث الأول: مؤشرات الصعود الصيني المعاصر في المجال السياسي: تحليل وتقييم

يعد البعد السياسي هو المتحكم في بقية الأبعاد، لأنه يمثل الإرادة الجماعية الشرعية التي بها تتحرك الشعوب والدول، وهو هنا محط تركيزنا بحكم تخصصنا، ولا يعني هذا التقليل من أهمية الأبعاد الأخرى في مسألة صعود وانهيار الدول عموما والكبرى خصوصا. وكما يعرف في مجال القانون الدولي فلا معنى لتوفر شعب وأرض دون توفر سلطة سياسية تفرض سلطتها عليهما، ووجود سلطة سياسية ذات كفاءة وفعالية يسرع في عمليات التنمية التي تشترط أول ما تشترط وجود إرادة سياسية صادقة وإدارة ذات كفاءة وفعالية. وسيتم تناول هذا البعد من خلال سبعة مؤشرات وهي:

1. مؤشر مدركات الفساد؛
2. المؤشرات العالمية للحوكمة؛
3. مؤشر الدول الهشة؛
4. مؤشر السلام العالمي؛
5. مؤشر سيادة القانون؛
6. مؤشر الديمقراطية؛
7. مؤشر العولمة "السياسية".

أولا: مؤشر مدركات الفساد (CPI) Corruption Perceptions Index

هو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد من خلال مسوحات تقوم بها 12 مؤسسة عالمية، حيث يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. وهو صادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency Intrnational (منظمة دولية غير حكومية معنية بقضايا الفساد) [1]حيث تعرف المنظمة الفساد بأنه "**إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من أجل المصلحة الشخصية**"وأول ظهور لهذا المؤشر كان سنة 1995، والمنظمة منذئذ تقوم بإصدار سنوي لهذا المؤشر الدولي لملاحظة الفساد، وقد شمل أول تقرير 41 بلدا، وفي سنة 1996 ارتفع إلى 54 بلدا، وفي عام 2003 غطى المسح 133 بلدا، وفي 2007 بلغ العدد180 بلدا [2]وتُصنف الدول في هذا المؤشر على مقياس من 100، حيث تعني درجة (100) أن البلد خال تماما من الفساد، وتعني الدرجة (0) أن البلد فاسد جدا [3].

وتكمن أهمية هذا المؤشّر في كونه يبين لنا ترتيب جمهورية الصين الشعبية في سلم الفساد، كما يبرز لنا نسبة الفساد فيها؛ فالفساد في المشاريع الحكومية الكبيرة يقف كعقبة كبيرة في طريق التنمية المستدامة، ويؤدي إلى خسائر فادحة في المال العام اللازم للتعليم والرعاية الصحية وتخفيف الفقر.

---

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، **أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها**،المملكة الأردنية الهاشمية، مارس 2015، ص24، متاح على الرابط http://www.mopsd.gov.jo/ar/PDF%20Files/%d9%85.pdf

(2) -wikipedia, CorruptionPerceptions Index, Available on the link : https://en.wikipedia.org/wiki/Corruption Perceptions IndexDate of visit: 04/04/2017.

(3)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص24.

شكل رقم (1 - 1)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر مدركات الفساد 1995- 2016

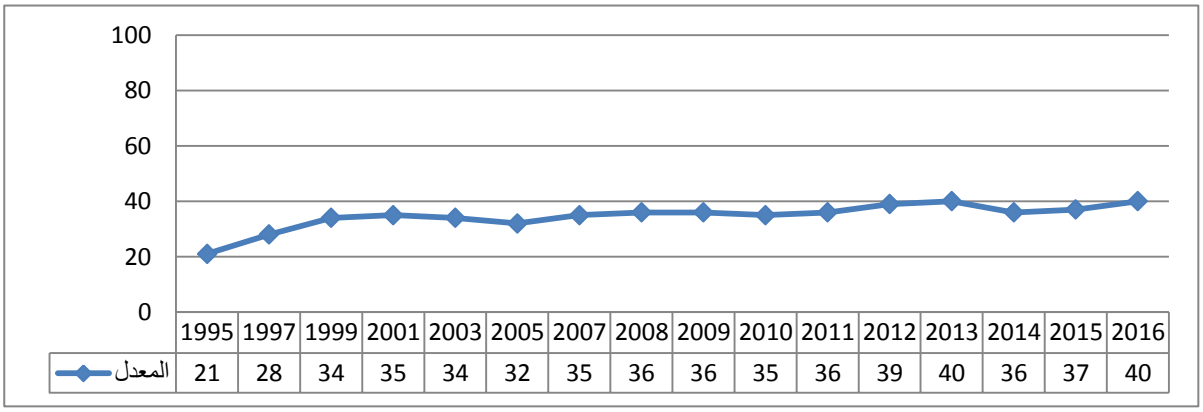

المصدر:من إعداد الطالب اعتماد بيانات من الموقع التالي:http://www.transparency.org

من خلال الشكل البياني رقم (1-1) يتضح أن جمهورية الصين الشعبية تعاني من معدلات مرتفعة في مجال الفساد، وإن كان الرسم البياني يظهر تحسن معدلها سنة بعد سنة إلا أنها في آخر إصدار لا تزال الصين بعيدة عن المتوسط بكثير، فخلال 20 سنة تحسن معدلها بفارق عشرين نقطة وهذا لا يزال تحسنا غير مقبول، وهو يدل على أحد أمرين: إما أن الحكومة الصينية لا تبذل ما يكفي لاستئصال الفساد، أو أن درجة الفساد عالية جدا تمنع أي إجراءات إصلاحية، أو أن هذه المعدلات غير حقيقية. ولكن يبدو أن وجود الفساد بمثل هذه المعدلات أمر مؤكد من خلال العديد من المؤشرات والتقارير التي سيتم عرضها في هذا البحث، مما يترك فقط احتمالين؛ ولعل الاحتمال الثاني هو الأرجح، فمن خلال استعراض تاريخ الصين بداية من القرن الماضي يظهر لنا أن الصين كانت تعاني من الفساد، ولعل الحكومة الصينية في مسعاها لمحاربة الفساد قد وفقت في الحد من هذه الظاهرة رغم أن النسب لا تزال عالية.

ثانيا: المؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) The Worldwide Governance Indicators

يتم إصدار هذه المؤشرات في تقرير سنوي صادر عن البنك الدولي منذ عام 1996، ويتم ذلك بناء على برنامج بحثي طويل الأمد للبنك الدولي، والذي يتضمن ستة مكونات أساسية وهي: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مكافحة الفساد. ويتم احتساب هذه المؤشرات عن طريق إجراء مسوحات وتقييمات ودراسات تقوم بها أكثر من 30 منظمة في جميع أنحاء العالم ويتم تحديثها سنويا، وتشمل الدراسة أكثر من 200 دولة. ويتم تمثيل كل مؤشر من هذه المؤشرات بنسبة مؤية، وكلما كانت النسبة أعلى كانت النتيجة أفضل[1]. والشكل البياني رقم (1-2) يظهر أن معدلات جمهورية الصين الشعبية في مجال الحوكمة لا تزال ضعيفة وهي خلال 20 سنة لم تبلغ معدلاتها 100/40 بل بقي معدلها يتراوح ما بين 35 و100/39.

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص08.

شكل رقم (1 - 2)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في المؤشرات العالمية للحوكمة 1996- 2015

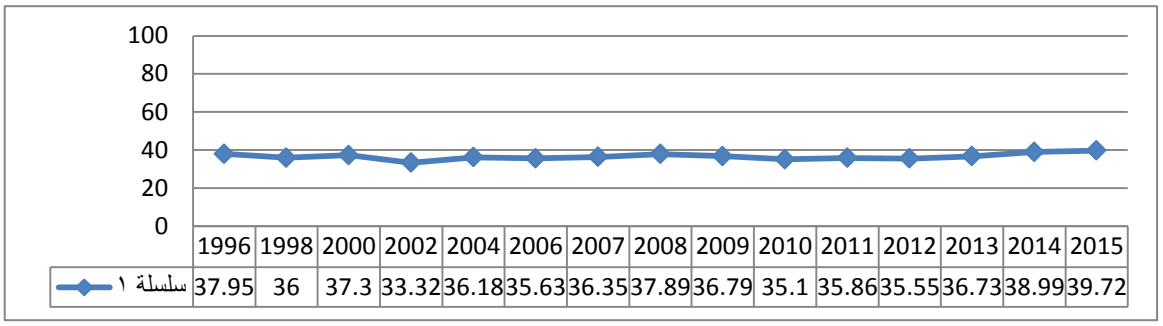

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://data.worldbank.org

وضع جمهورية الصين الشعبية في المؤشرات الفرعية للحوكمة:

1- مؤشر الصوت والمساءلة:Voice and Accountability

هذا المؤشر الفرعي يجسد مدى قدرة مواطني البلد على المشاركة في اختيار الحكومة، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر، و كانت الصين في أول تقرير سنة 1996 أفضل من 12.02 ٪من عدد الدول المشمولة بالدراسة، وقد شهدت هذه النسبة تراجعا خطيرا جدا، حتى وصلت إلى 4.93 ٪في سنة 2015 وهي نسبة ضئيلة جدا، وهي تعني انعدام حرية التعبير، والتقييد الشديد للحريات، وعدم قدرة المواطنين على الاختيار الحكومي والمساءلة.

شكل رقم (1 - 3)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الصوت والمساءلة 1996- 2015

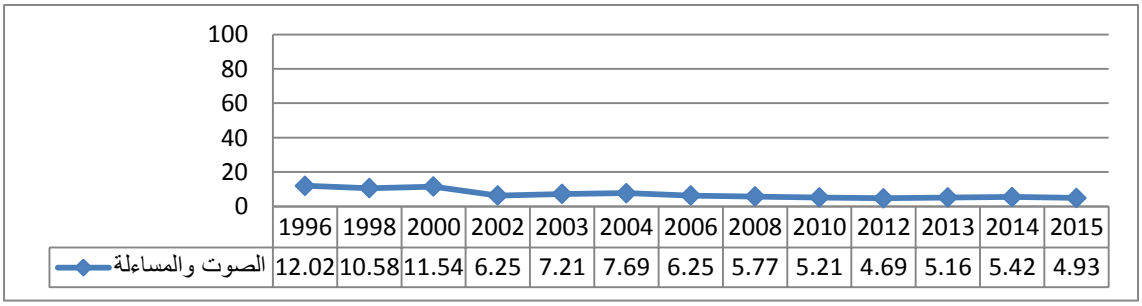

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://data.worldbank.org

2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: **Political Stability and Absence of Violence/Terrorism**

يجسد هذا المؤشر تصورات احتمال عدم الاستقرار السياسي و/أو العنف ذو الدوافع السياسية، بما في ذلك الإرهاب، وكانت الصين في أول تقرير سنة 1996 أفضل من 41.06 ٪من عدد الدول المشمولة بالدراسة، وقد شهدت هذه النسبة تراجعا خطيرا جدا، حتى وصلت إلى 27.14 ٪في سنة 2015 وهي نسبة

ضئيلة جدا، وهي تعني زيادة العنف السياسي والإرهاب في السنوات الأخيرة، وزيادة احتمالية عدم الاستقرار السياسي.

شكل رقم (1 – 4)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف 1996- 2015

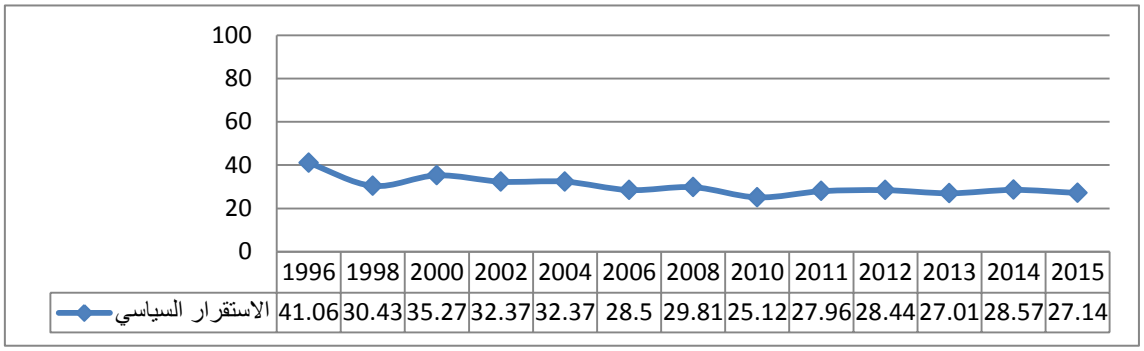

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://data.worldbank.org

3- مؤشر فاعلية الحكومة:Government Effectiveness

يجسد هذا المؤشر تصور نوعية الخدمات العامة ونوعية الخدمة المدنية، ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في الالتزام بمثل هذه السياسات، ويظهر هذا المؤشّر تطوّرا واضحا في فاعلية الحكومة الصينية، حيث كانت الصين في سنة 1996 أفضل من 46.83٪ من الدول المدروسة، لترتفع في حوالي 20 سنة إلى 68.27٪من الدول المدروسة، وهذا يعني تطورا إيجابيا في الأداء الحكومي الصيني وأنها ملتزمة بتنفيذ برامجها وسياساتها.

شكل رقم (1 – 5)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر فاعلية الحكومة 1996- 2015

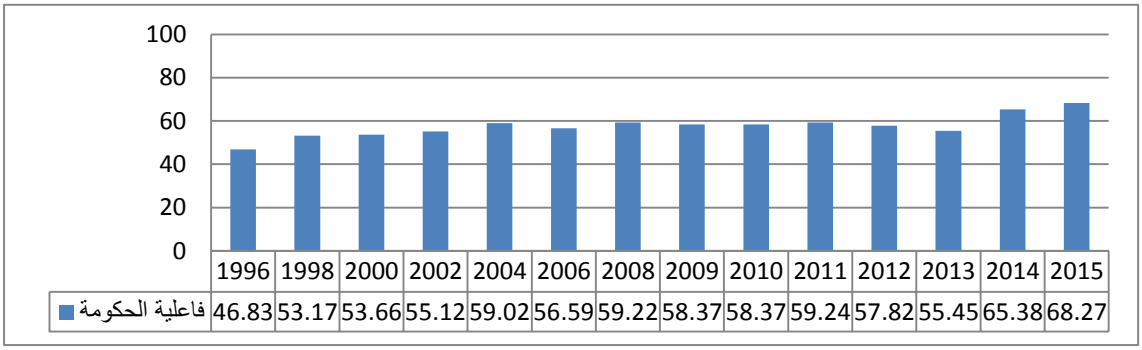

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://data.worldbank.org

4- مؤشر الجودة التنظيمية: Regulatory Quality

يجسد هذا المؤشر تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات والقوانين السليمة التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص، ومع أن الصين قد تخلت عن النهج الاشتراكي وفتحت المجال للقطاع

الخاص إلا أن المؤشر يظهر أن جمهورية الصين الشعبية لا تزال تراوح مكانها وهي لا تزال دون المتوسط في هذا المجال، فقد كانت في سنة 1996 أفضل من 47.55 ٪من الدول المدروسة إلا أن النسبة انخفضت في السنوات الأخيرة لتستقر في 2015 عند 44.23 ٪ وهذا معناه وجود قيود وعراقيل تقنية وقانونية وسياسية أمام القطاع الخاص الذي تعول عليه الصين لنهضتها الحديثة.

شكل رقم (1 – 6)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الجودة التنظيمية 1996- 2015

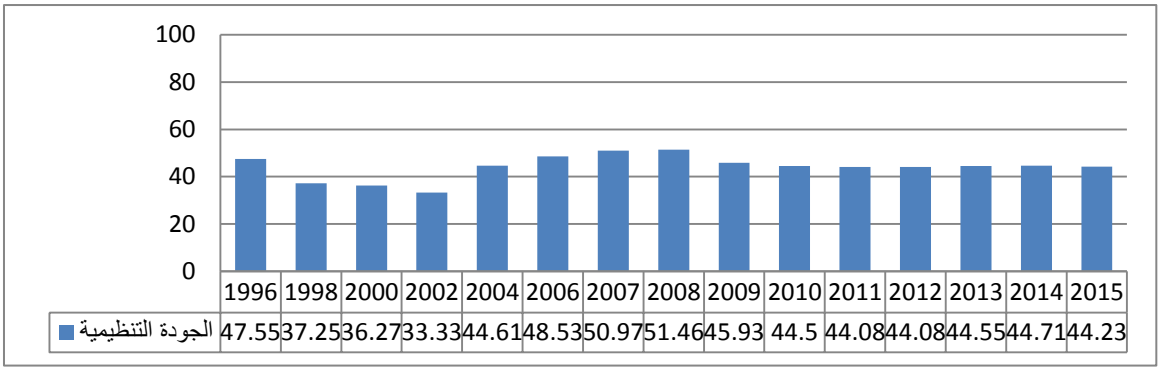

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://data.worldbank.org

5- **مؤشر سيادة القانون:**Rule of Law

هذا المؤشر يجسد تصورات مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بقواعد المجتمع، وعلى وجه الخصوص نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية، والشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال الجريمة والعنف، وحسب المؤشر فالصين لا تزال متأخرة في مجال سيادة القانون رغم أنها حققت تحسنا ملحوظا، إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب، ففي بداية صدور التقرير كانت أفضل من 36.36 ٪من الدول المدروسة وفي أواسط العقد الماضي شهدت تحسنا ملحوظا، لتتراجع عن مرتبتها في سنة 2012 ولكنها تحسنت في الأربع سنوات الأخيرة فهي أفضل من 43.75٪ من الدول المدروسة إلا أنها لا تزال بعيدة بأشواط كبيرة حسب هذا المؤشر، وهذا معناه عدم الالتزام بالقانون وهو أمر شائع في الصين وهو ما تستغله عديد الشركات الأجنبية التي تبحث عن موطئ قدم في البر الصيني لتفلت من الرقابة والقضاء، وهذا يخص القوانين الوطنية والمواثيق الدولية على السواء، وقد رفعت على الصين الكثير من الدعاوى في المحاكم الدولية والإقليمية بسبب هذا الموضوع.

شكل رقم (1 - 7)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر سيادة القانون 1996- 2015

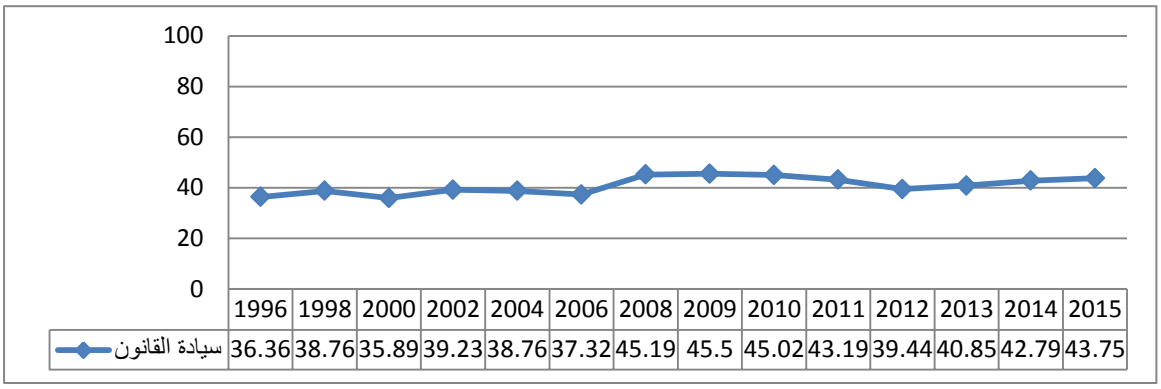

	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سيادة القانون	36.36	38.76	35.89	39.23	38.76	37.32	45.19	45.5	45.02	43.19	39.44	40.85	42.79	43.75

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://data.worldbank.org

6- مؤشر مكافحة الفساد:Control of Corruption

يجسد هذا المؤشر الفرعي تصورات مدى ممارسة السلطة لنفوذها لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك كل أشكال الفساد، فضلا عن سيطرة أصحاب النفوذ والنخب وأصحاب المصالح على الدولة، وفي أول تقرير كان معدل الدولة 43.9٪وهو دون المتوسط، وقد استمر هذا المعدل في الانحدار ليبلغ 31.71٪ في 2005،غير أنه شهد تحسنا في السنوات الأربع الأخيرة حيث بلغ 47.12٪سنة 2015 وهو تحسن ملحوظ غير أنه لا يزال غير مقبول، وتفشي الفساد بهذه النسبة يعتبر حالة خطيرة، وقد جاء تقرير منظمة الشفافية الدولية ليؤكد نفس النتيجة، وعليه فنسبة الفساد في جمهورية الصين الشعبية عالية جدا، ومؤكدة من جهتين غير حكوميتين، وهي حالة مزمنة فاقت عشرين سنة.

شكل رقم (1 - 8)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر مكافحة الفساد 1996- 2015

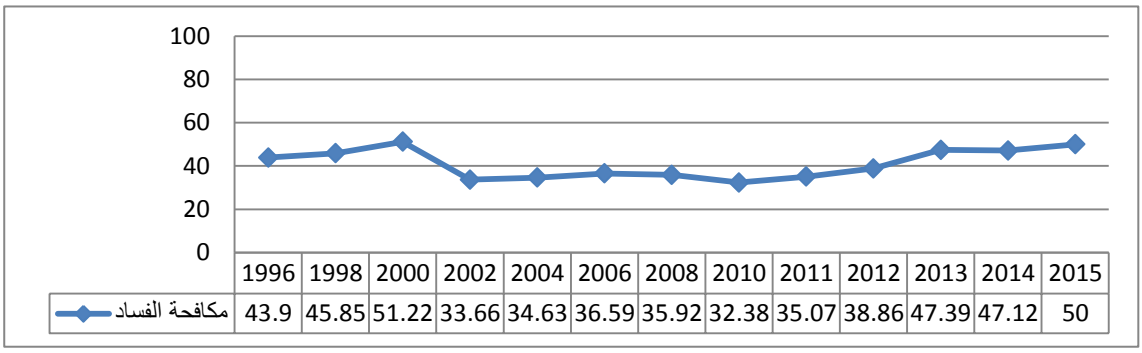

	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مكافحة الفساد	43.9	45.85	51.22	33.66	34.63	36.59	35.92	32.38	35.07	38.86	47.39	47.12	50

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://data.worldbank.org

ثالثا: مؤشر الدول الهشة Failed States Index (FSI)

يقيس هذا المؤشر مدى إخفاق الدول في أداء وظائفها الأساسية، وعدم القدرة على السيطرة على إقليمها [1] وقد كان يطلق عليه سابقاً " مؤشر الدول الفاشلة" وهو مؤشر سنوي بدأ في الصدور منذ سنة 2005 عن صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة[2]، ويستند المؤشر على تصنيف من 0-120 حيث يعتبر (0) دليلا على الاستقرار، ويعتبر (120) دليلا على الخطر وعدم الاستقرار[3]، يتم حساب الدرجة عن طريق 12 مؤشرا فرعيا يضم[4]:

أ)- مؤشرات اقتصادية (التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، التدهور الاقتصادي)؛

ب)- مؤشرات سياسية (تجريم أو نزع الشرعية للدولة، التدهور التدريجي للخدمات العامة، الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، الأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة، صعود النخب المنقسمة، تدخل الدول الأجنبية بالدولة)؛

ج)- مؤشرات اجتماعية (الضغوط الديموغرافية، الحركة الهائلة للاجئين و المشردين، الانتقام، هجرة الأدمغة.)

وإذا أمعنا النظر في الشكل البياني رقم (1-9) فإننا سنلحظ أن معدل الصين في المؤشر في أول سنة صدر فيه التقرير هو 120/72.3 وهذا يعني أنها كانت تبعد عن الدولة الأكثر هشاشة بـ 48 نقطة فقط، وقد نقص معدلها عشر نقاط في السنة التي بعدها، ليستقر لمدة ثمان سنوات ما بين 80-84 وقد شهدت الصين أدنى معدل لها خلال الأزمة المالية حيث بلغ معدلها 120/84 وكانت في تلك المرحلة تعد من الدول الأكثر هشاشة حيث نزل ترتيبها إلى 177/57. ولكن الأمور تحسنت بكثير فمنذ 2009 حيث كان معدلها 84، انخفض معدلها بفارق عشر درجات في ستة سنوات، إلا أنها لا تزال بعيدة عن المتوسط وهو 120/60 أي بفارق 14 درجة، وهذا معناه أن الصين تعاني من الهشاشة وعدم الاستقرار رغم سيطرة الحزب الواحد على السلطة، والصرامة التي تتصف بها الأنظمة الشيوعية، ففي سنة 2005 بلغ معدلها في مؤشر عدم شرعية الدول (أحد المؤشرات الفرعية) 8.6 /10 وهو عال جدا، وإلى آخر تقرير لا يزال هذا المعدل يراوح مكانه فقد بلغ 8.3 في سنة 2016،- يمكن القول إن هذا المؤشر منحاز للدول الليبرالية لأنه صادر عن منظومة غربية، ولا يمكن الجزم بهذا في هذا البحث بل يجب إجراء دراسة مستقلة عن هذا المؤشر- أما في مؤشر التدخل الأجنبي فهي تتمتع بمعدل منخفض حيث بلغت في تقرير 2016 معدل 10/2.9 رغم أنه ارتفع عن 2005 حيث بلغ

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص 54.

(2)-wikipedia, Fragile States Index, Available on the link:https://en.wikipedia.org/wiki/Fragile_States_Index,Date of visit: 23/03/2017.

(3)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص 54.

(4)-wikipedia, Fragile States Index, op.cit.

10/1.8 إلا أنها لا تزال تحافظ على حدودها وهي متمتعة بكامل سيادتها ولا تعاني من التدخل الأجنبي وهو دليل على قوة الدولة.

شكل رقم (1 - 9)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الدول الهشة2007- 2016

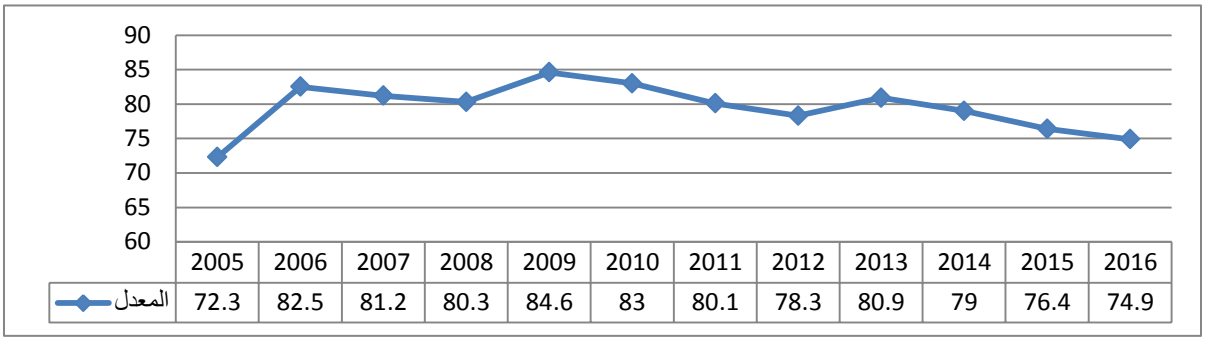

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المعدل	72.3	82.5	81.2	80.3	84.6	83	80.1	78.3	80.9	79	76.4	74.9

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://global.fundforpeace.org/

رابعا: مؤشر السلام العالمي(Global Peace Index (GPI

هو مؤشر يحاول قياس وضع المسالمة النسبي للدول والمناطق. وهو من إنتاج معهد الاقتصاد والسلام، وضع بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء والمعاهد ومراكز البحوث، بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني بأستراليا مع تحليل البيانات من قبل الاستخبارات الاقتصادية. وقد صدرت القائمة الأولى منه في2007 ،وهذه الدراسة من أفكار رجل الأعمال الأسترالي ستيف كيللليا، وقد تم إقراره من قبل الأفراد مثل كوفي عنان والدالاي لاما، والأسقف ديزموند توتو، ورئيسة أيرلندا السابقة ماري روبنسون والرئيس الأمريكي الأسبق جيمى كارتر، ويقاس السلام العالمي باستخدام 22 مؤشرا فرعيا منها:

- عدد الصراعات الخارجية والداخلية
- قدرة الأسلحة النووية والأسلحة الثقيلة
- مستوى الإجرام في المجتمع وعدد الجرائم
- نسبة اللاجئين والمشردين من عدد السكان
- احتمال حدوث مظاهرات عنيفة
- قدرة الحصول على الأسلحة الخفيفة
- عدد موظفي الأمن الداخلي والشرطة
- نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي
- حجم الأسلحة التقليدية
- المساهمة المالية في بعثات حفظ السلام
- عدم الاستقرار السياسي
- مقياس الإرهاب السياسي
- عدد الأشخاص المسجونين
- عدد القتلى في النزاعات[1].

(1) -wikipedia, **Global Peace Index,** Available on the link:https://en.wikipedia.org/wiki/Global_Peace_Index,Date of visit: 28/03/2017.

والمعدلات في هذا المؤشر تكون منحصرة ما بين 1 و 4، حيث يعني (1) أن الدولة تتمتع بأعلى نسبة من السلام، وكلما زاد المعدل قلت نسبة السلام في تلك الدولة، والدول التي تكون معدلاتها ما بين 1.91-2.39 تكون نسبة السلام فيها متوسطة، وإذا تعدى معدل دولة ما 2.50 فهي دولة تعيش وضع غير سلمي. وبالحديث عن جمهورية الصين الشعبية فقد كان معدلها في أول سنة من صدور التقرير جيدا، إلا أنها في السنوات الأخير شهدت تدهورا في المعدلات حيث سجلت في سنة 2016 معدل 2.288 وهي تقترب من مرحلة الخطر، وهذه النسبة تؤكّدها المؤشرات السابقة أيضا.

شكل رقم (1 - 10)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر السلام العالمي 2007- 2016

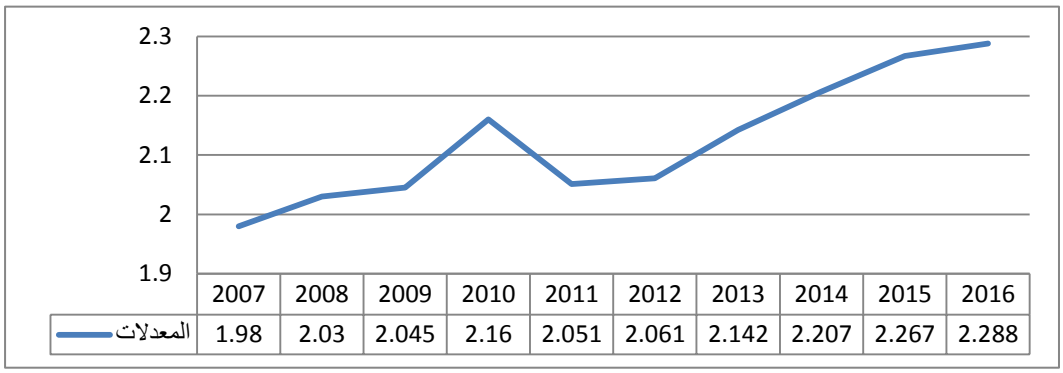

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المعدلات	1.98	2.03	2.045	2.16	2.051	2.061	2.142	2.207	2.267	2.288

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://economicsandpeace.org

خامسا: مؤشر سيادة القانون Rule of Law Index

هو مؤشر يستخدم لتقديم صورة مفصلة وشاملة للمدى الذي تلتزم فيه الدول بسيادة القانون في الممارسة العملية، وقد صدر المؤشر أول مرة سنة 2008 عن مشروع العدالة العالمي (World Justice Project) وهي منظمة مستقلة متعددة الاختصاصات تعمل على تعزيز القانون في جميع أنحاء العالم.

ويتم قياس المؤشر بمعدل ما بين 0-1 وكلما اقترب معدل دولة ما من (1) كان وضعها في مجال سيادة القانون أفضل، ويتم احتساب قيمة المؤشر عن طريق قياس 47 مؤشرا فرعيا آخر، ويقدم المؤشر بيانات عن ثمانية أبعاد خاصة بسيادة القانون وهي[1]:

1. تقصير الحكومة؛ 2. الحقوق الأساسية؛ 3. العدالة المدنية؛ 4. النظام والأمن؛
5. غياب الفساد؛ 6. الحكومة المفتوحة؛ 7. إنفاذ النظام؛ 8. العدالة الجنائية.

وبالنسبة للصين فلم تشملها الأعداد الثلاثة الأولى للمؤشر؛ وقد دخلت في التقرير سنة 2011. وأول ملاحظة يمكن تسجيلها هي أن معدلها كان فوق المتوسط بكثير (0.61) إلا أن هذا المعدل كان يتراجع باستمرار (الشكل رقم 1-11) حيث سجل أدنى مستوى له سنة 2016 حيث بلغ 0.48 وقد ابتعدت عن

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص22.

المتوسط بقليل، ولكن وضعها في مجال سيادة القانون يعد كارثيا، وقد تم تأكيد هذه النتيجة في المؤشرات السابقة.

شكل رقم (1 - 11)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر سيادة القانون 2011-2016

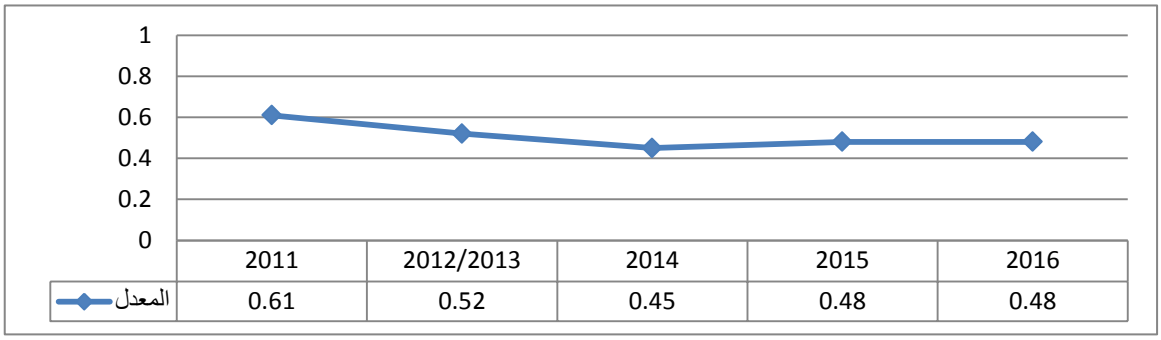

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي: https://worldjusticeproject.org

معدل جمهورية الصين الشعبية في المؤشرات الفرعية لسيادة القانون:

في الرسم البياني التالي يظهر جليا أن معدل الصين في مؤشر تقصير الحكومة ومؤشر غياب الفساد سنة 2011 كان فوق المتوسط بـ 0.53و 0.60 على التوالي، وفي السنوات التالية شهد المعدلين تراجعا جليا، حيث تدنى معدل مؤشر الفساد سنة 2014إلى أدنى مستوياته؛ حيث بلغ 0.48، كما أن الصين في مؤشر تقصير الحكومة شهدت تقهقرا بارزا ينبئ بالخطر.

شكل رقم (1 - 12)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشري تقصير الحكومة وغياب الفساد2011-2016

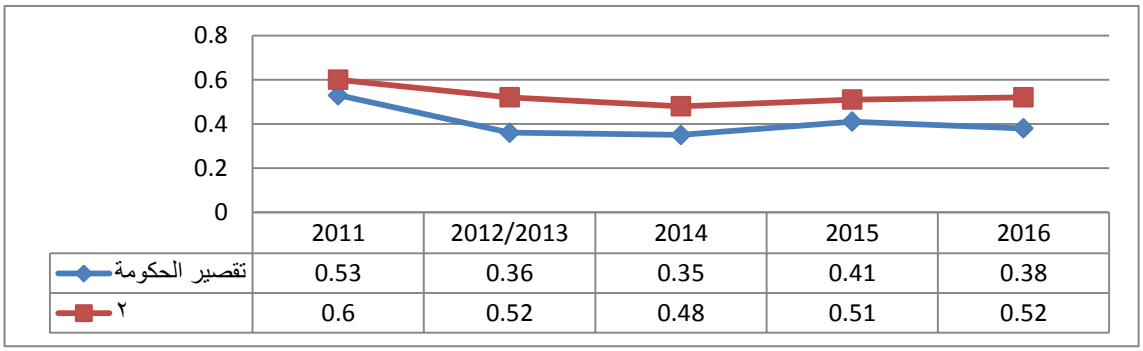

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي: https://worldjusticeproject.org

الشكل البياني رقم (1- 13) يوضح مستوى الحكومة الصينية في إنفاذها للنظام وكذا انفتاحها على المواطنين للرقابة والمساءلة وتقلد المناصب فيها بشكل قانوني، والمنحنين يكاد أن يتطابقا، فقد كانا فوق المتوسط ثم تراجعا ليصلا في 2014 إلى 0.41 في أدنى مستوى لهما، ليستقرا في 0.44 وهي نسبة غير مقبولة لدولة تريد أن تتبوء منصب القيادة الإقليمية، وهذا معناه استفحال ظاهرة الفساد.

شكل رقم (1 - 13)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشري إنفاذ النظام والحكومة المفتوحة2011-2016

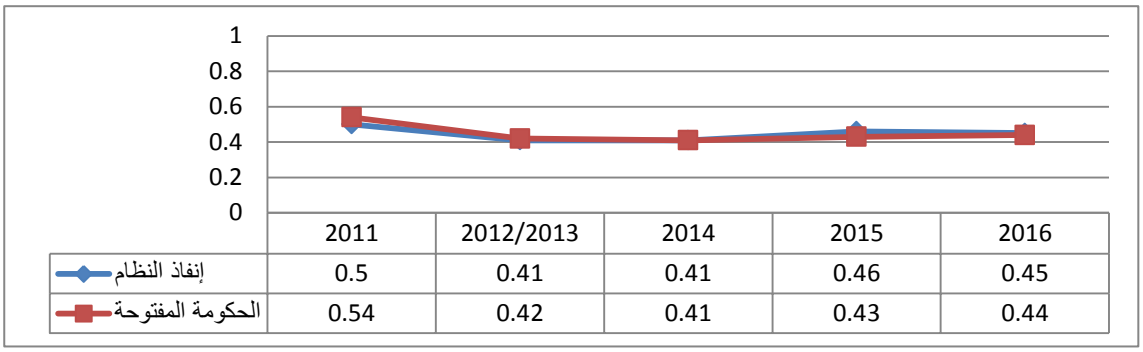

	2011	2012/2013	2014	2015	2016
إنفاذ النظام	0.5	0.41	0.41	0.46	0.45
الحكومة المفتوحة	0.54	0.42	0.41	0.43	0.44

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي: https://worldjusticeproject.org

في الشكل البياني رقم (1-14) تظهر المفارقة العجيبة، فالصين قد حققت معدلات عالية في مؤشر النظام والأمن داخليا وخارجيا، إلا أن هذا يبدو أنه كان على حساب الحقوق الأساسية، فأعلى النسب حققتها الصين في تقرير سيادة القانون كانت في مؤشر النظام والأمن، وأدنى المعدلات كانت في مؤشر الحقوق الأساسية وهذا معناه التعدي السافر على الحقوق والحريات والأمن الشخصي للأفراد، وهو أمر لا شك أنه سيؤول إلى كارثة إنسانية وقد تتفاقم الأمور إلى حد وقوع اضطرابات سياسية بسبب انعدام الأمن الإنساني، وكثيرة هي الدول التي شهدت حراكا وثورات شعبيا بسبب انتهاك حكوماتها لحقوقها الأساسية وعديد من المؤشرات والتقارير تؤكّد هذه النتيجة.

شكل رقم (1 - 14)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشري الحقوق الأساسية والأمن2011-2016

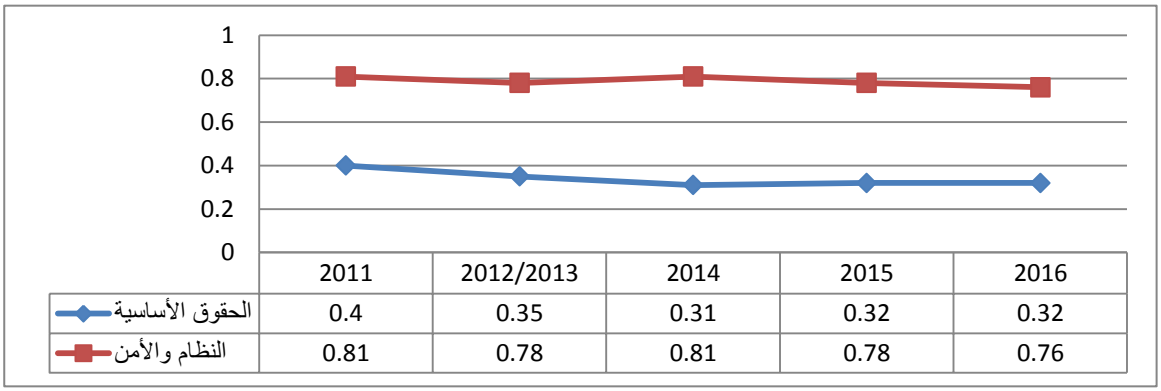

	2011	2012/2013	2014	2015	2016
الحقوق الأساسية	0.4	0.35	0.31	0.32	0.32
النظام والأمن	0.81	0.78	0.81	0.78	0.76

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي: https://worldjusticeproject.org

سادسا: مؤشر الديمقراطية Democracy Index

قُدّم هذا المؤشر لأول مرة عام 2006من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية، وهو يقيس حالة الديمقراطية في 167 بلداً، وتستند في حسابه على 60 مؤشرا مجمعا في خمس فئات مختلفة (العملية الانتخابية،

التعددية، الحريات المدنية،أداء الحكومة، المشاركة السياسية والثقافة السياسية) ويتم تصنيف الدول حسب معدلها إلى:

1- ديمقراطيات كاملة : معدلها بين 8و10 3- أنظمة هجينة: معدلها بين 4 و 5.9.

2- ديمقراطيات معيبة: معدلها بين 6 و 7.9 4- أنظمة استبدادية: معدلها بين 0 و 3.9 [1]

لمدة 10 سنوات – وهي مدة صدور هذا المؤشر– ظل معدل جمهورية الصين الشعبية يتراوح ما بين 2.97 و 3.14 لتكون بهذا حسب المؤشر " دولة استبدادية " وإن كان المؤشر يظهر تحسنها عن أول تقرير، إلا أنها لا تزال ضمن ترتيب الدول الاستبدادية.

شكل رقم (1 – 15)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الديموقراطية 2006-2016

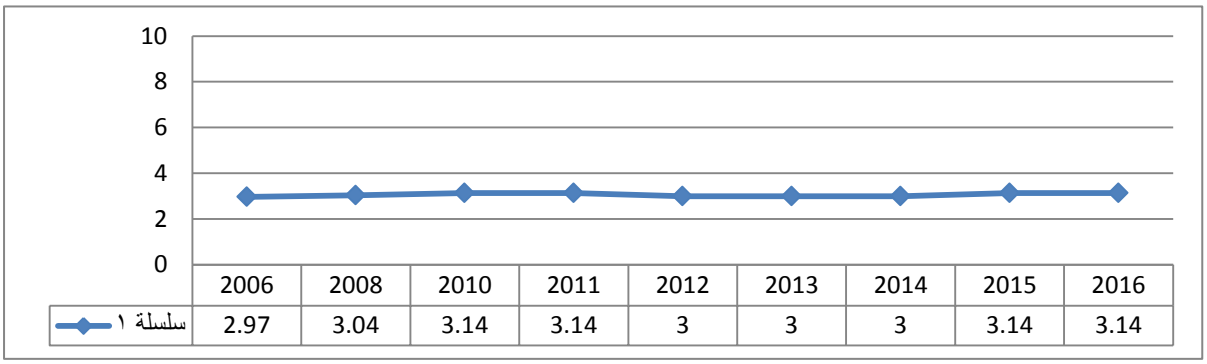

	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سلسلة ١	2.97	3.04	3.14	3.14	3	3	3	3.14	3.14

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي: https://.economist.com/

سابعا: مؤشر العولمة "السياسية"(PGI) " Political globalization Index"

هو مؤشر فرعي يصدر ضمن مؤشر كلي يسمى "مؤشر العولمة" عن المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة، الذي يعتمد على قياس الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول المدرجة فيه. ويتم حساب مؤشر العولمة السياسية من خلال قياس عدد السفارات في الدولة والعضوية في المنظمات الدولية والمشاركة في مهام مجلس الأمن بما في ذلك عمليات حفظ السلام [2]، ويقوم المؤشر بتصنيف الدول بمعدل من 100 حيث تعتبر الدول التي تقترب من (100) مندمجة بشكل كبير في حركية العولمة السياسية.

يظهر هذا المؤشر حسب الشكل رقم (1 – 15) اندماجا كبيرا جدا للصين في حركية العولمة السياسية، من خلال مشاركتها في مجلس الأمن بتوظيفها لحق النقض الذي تستأثر به هي والدول العظمى الأخرى، أضف إلى قوتها الاقتصادية التي جعلتها تمتلك سفارات لمعظم دول العالم على أراضيها، وانضمامها في

(1) - wikipedia, , Democracy Index, Available on the link:https://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index,Date of visit: 28/03/2017.

(2)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص26.

السنوات الأخيرة إلى منظمة التجارة العالمية، أضفى على قوتها الاقتصادية مظهرا آخر، فقوتهـــا الاقتصـــادية أعطتها حضورا وانتشارا أفقيا وعموديا على المستوى العالمي، ومعدلها في تحسن سنويا، فقد ارتفع معدلها بمعدل 4.50 في10 سنوات، وإذا واصلت تقدمها بهذا المعدل فسيصل معدلها في 2026 إلى 100/90وهو معدل عال جدا، إلا أن الملاحظ من خلال الشكل الموالي أن معدلها قد تراجع في السنتين الأخيرتين.

شكل رقم (1 - 15)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر العولمة السياسية 2007-2016

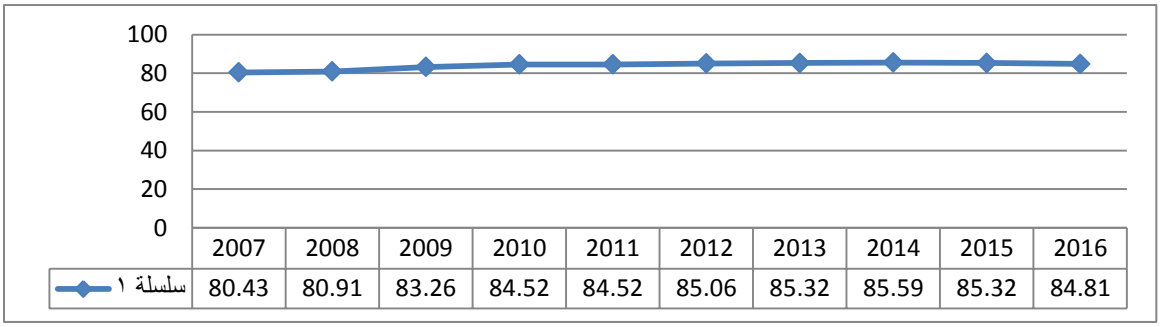

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سلسلة ١	80.43	80.91	83.26	84.52	84.52	85.06	85.32	85.59	85.32	84.81

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://globalization.kof.ethz.ch/

خلاصة المبحث الأول من الفصل الثاني

بعد استعراض المؤشرات السبعة المذكورة وتحليلها وتقييمها كل على حدة، لا بد من ذكر النتائج الإجمالية التي تم استخلاصها، والجدول رقم (5) سيحوصل هذا المبحث، وقد تم ملء الجدول بعد استخراج معدل كل مؤشر، وهذا من خلال عملية بسيطة تتمثل في جمع معدلات كل السنوات وتقسيمها على عدد السنوات، ثم تلى ذلك تصحيح هذه المعدلات وتوحيدها على مقام واحد وهو 100 لكي يسهل جمعها، وفي الأخير جرى استخراج معدل المجال السياسي.

جدول رقم (5)

معدلات جمهورية الصين الشعبية في مؤشرات المجال السياسي

المؤشرات	المعدل	المؤشر من	سنوات التقرير		المعدل بعد التعديل	ملاحظة
مؤشر مدركات الفساد	33.9	100	1995	2016	100/33.9	ضعيف
المؤشرات العالمية للحوكمة	36.53	100	1996	2015	100/36.53	ضعيف
مؤشر الدول الهشة	79.45	100	2005	2016	100/33.8	ضعيف
مؤشر السلام العالمي	2.12	4	2007	2016	100/47.2	ضعيف
مؤشر سيادة القانون	0.5	1	2011	2016	100/50	متوسط
مؤشر الديمقراطية	3.06	10	2006	2016	100/30.6	ضعيف
مؤشر العولمة "السياسية"	84.81	100	2007	2016	100/84.81	مرتفع
معدل مكانة الصين العالمية في مؤشرات التنمية السياسية					100/45.26	ضعيف

المصدر: الجدول من إعداد الطالب

من خلال هذا الجدول يظهر أن جمهورية الصين الشعبية قد حققت معدلات ضعيفة في خمسة مؤشرات، وحققت معدلات متوسطة في أربعة مؤشرات، ومعدلا مرتفعا في مؤشر واحد.

والمعدل الذي حققته الصين في المجال السياسي والذي بلغ 100/45.26معدل ضعيف جدا، وهو أدنى من هذا لولا معدل العولمة السياسية الذي رفع معدلها، فمعدلها من غير مؤشر العولمة بلغ 100/38.67، وهو معدل سيعيق الصعود الصيني لا محالة، لذا عليها أن تعمل على تحسين معدلاتها في المؤشرات الست؛ فالصين تعاني فسادا كبيرا جدا لا شك سينعكس على كل مناحي التنمية، فلنتصور كيف ستكون معدلات الصين في المجال الاقتصادي في ظل انخفاض نسب الفساد وتوفر مناخ مشبع بالقيم الديمقراطية.

المبحث الثاني: مؤشرات الصعود الصيني المعاصر في المجال الاجتماعي: تحليل وتقييم

يعد البعد الاجتماعي أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها سياسات التنمية، ذلك أن الرفاهية الاجتماعية وتحسن حالة الأفراد تدفع بعجلة التنمية بكل أبعادها، وتعثرها يعني تعثر التنمية بكل أبعادها، وكثيرة هي الدول التي كانت تعد قوة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، إلا أن تخلفها في المجال الاجتماعي عجل بسقوطها. وسيتناول هذا المبحث الصعود الصيني المعاصر في بعده الاجتماعي من خلال بعض التقارير والمؤشرات العالمية الرائدة، وهذه المؤشرات هي كالآتي:

1. مؤشر التنمية البشري؛
2. مؤشر السعادة العالمي؛
3. تقرير الفجوة بين الجنسين؛
4. مؤشر البطالة؛
5. مؤشر الإرهاب العالمي؛
6. مؤشر العبودية العالمي؛
7. مؤشر العولمة "الاجتماعية".

أولا: مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI)

يعد هذا المؤشر وسيلة لقياس مستوى رفاهية الشعوب في العالم، ويستخدم للتمييز بين ما إذا كان البلد متقدما أو ناميا أو أقل نموا، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. والمؤشر يصدر بشكل سنوي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp) ويتناول المؤشر المعايير التالية: التعليم، الصحة، الفقر، العمالة، المساواة في الدخل، تحقيق الخدمات الرئيسية، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الاستدامة البيئية، وهو يرتكز على ثلاث معطيات إحصائية أساسية وهي: متوسط العمر المتوقع للفرد ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي، ويحسب المؤشر على درجة من (1) بحيث تصنف الدول وفق هذا المؤشر على النحو التالي[1]:

- دول ذات تنمية بشرية منخفضة: أقل من 0.500
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة: ما بين 0.500 – 0.799
- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة: ما بين 0.800 – 0.899
- دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا: أكثر من 0.900

وبالنظر إلى الشكل رقم (2-1) تتولد لدينا ملاحظتان عامتان، تتمثل أولاهما في كون موقع الصين في هذا المؤشر منذ سنة 1994 إلى 2015 كان ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وهذا يحسب كإيجابية للصين. أما الملاحظة الثانية فهي كون هذا المعدّل أخذ منحى تصاعديا، ففي سنة 1994 كان معدل الصين هو 0.594، وأعلى معدل حققته كان في سنة 2008، وعلى الرغم من أن تطور الصين شهد تراجعا في بعض الأحيان إلا أنه أخذ منحى تصاعديا في مجمله.

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص 40.

أما إذا تم تحليل تطور معدل الصين في المؤشر بشكل أعمق؛ فسنجد أن الصين في أواخر القرن الماضي شهدت معدلات منخفضة في التنمية البشرية، حيث كانت تعمل جاهدة للرفع من هذا المعدل، وهو ما حققته في العقد الأول من هذه الألفية. وإذا استحضرنا الظروف الدولية والوطنية نجد أن الاقتصاد الصيني في فترة التسعينات شهد بعض الهزات بفعل الأزمة المالية التي اجتاحت دول جنوب شرق آسيا، وبحكم الترابط بين الأبعاد المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أثر هذا على مستوى الدولة في مجال التنمية البشرية. ومع تعافي هذه الاقتصاديات ومع النمو الكبير الذي حققه الاقتصاد الصيني ليصل في 2005 إلى نسبة نمو 10٪ فقد انعكس هذا إيجابا على مستوى التنمية البشرية في الصين. وبالنظر إلى الرسم البياني نجد أن المعدل شهد انخفاضا في السنوات 2009 -2010 وهي الفترة التي عصفت باقتصاديات العالم أزمة مالية كانت لها آثار مدمرة على أبعاد التنمية المختلفة، وبحكم أن الاقتصاد الصيني لم يتضرر بشكل كبير فقد شهدت معدل التنمية البشرية في الصين تحسنا بداية من 2011. وعلى العموم فمعدل الصين في المؤشر يعد متوسطا؛ ولكن بالنظر إلى قوتها الاقتصادية فهي لا تزال متأخرة جدا في هذا المجال، إذا ما قورنت بدول أقل منها في قوتها الاقتصادية.

شكل رقم (2 - 1)

تطورجمهورية الصين الشعبية في مؤشر التنمية البشرية 1994 –2016

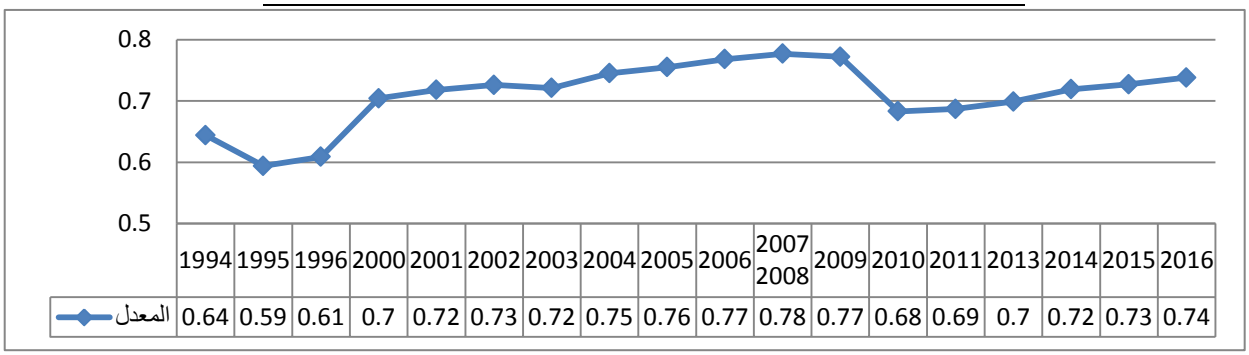

	1994	1995	1996	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007 2008	2009	2010	2011	2013	2014	2015	2016
المعدل	0.64	0.59	0.61	0.7	0.72	0.73	0.72	0.75	0.76	0.77	0.78	0.77	0.68	0.69	0.7	0.72	0.73	0.74

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي http://hdr.undp.org/en/global-reports

ثانيا: مؤشر السعادة العالمي (WHI) World Happiness Index

يقيس هذا المؤشر مدى شعور الأفراد بالسعادة والرضا في حياتهم، وهو يصدر بشكل سنوي منذ 2012 في تقرير عن شبكة حلول التنمية المستدامة التي تقوم بها الأمم المتحدة. والمؤشر يقيس مستوى السعادة آخذا بالحسبان العوامل التالية: الوضع المادي، الناتج المحلي، حجم السكان وعلاقته بحجم الموارد المتاحة، الوضع السياسي، الوضع البيئي، نموذج التنمية الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وترتب الدول حسب معدلها الذي يكون من (1)، وكلما اقترب المؤشر من (1) كانت الدولة في غاية السعادة [1].

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص 62.

وبالحديث عن موقع الصين في هذا المؤشر، يمكن القول إنها حققت معدلا متوسطا في السنوات الأربع التي صدر فيها المؤشر (4.978 - 5.273) وهو يشهد تحسنا كل سنة (انظر الشكل 2 - 2)، إلا أن هذا المعدل يعتبر منخفضا جدا بالنسبة لدولة تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم، واقتصادها يشهد نموا هو الأسرع في العالم، فالدخل الفردي الصيني يعتبر منخفضا إذا ما قورن بباقي الاقتصاديات الصاعدة، ولعل هذا له انعكاس على باقي العوامل الأخرى، فبالرغم من حجم ناتجها المحلي الكبير إلا أن معدلها لا يزال منخفضا؛ ذلك أن المؤشر لا يعتمد على الناتج المحلي فقط وإن كان يشمله، ويبدو أن تركيز الحكومة الصينية على تنمية اقتصادها وجعله الأكبر والأقوى في العالم، جعلها تهمل بل في كثير من الأحيان تضر ببقية العوامل الأخرى التي يعتمد عليها التقرير، مثل الوضع البيئي والاستقرار الاجتماعي.

شكل رقم (2 - 2)

تطور جمهورية الصين الشعبية في مؤشر السعادة العالمي 2013 -2017

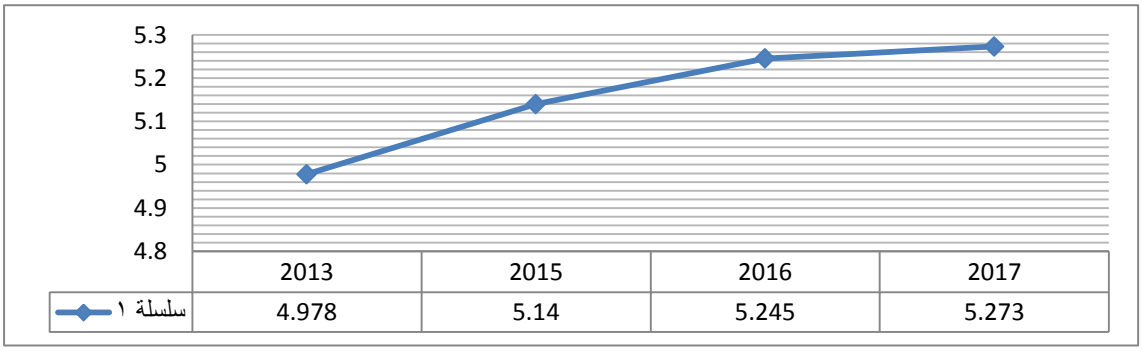

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي http://worldhappiness.report/

ثالثا: التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين (GGGR) The Global Gender Gap Report

صدر هذا التقرير أول مرة سنة 2006 عن المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس السويسرية، مظهرا حجم التفاوت القائم على نوع الجنس في مجالي الأعمال والسياسة، وهو يقيس الفجوات النسبية بين الرجال والنساء في أربع مجالات رئيسة وهي: **الاقتصاد:** معدلات الرواتب ومستوى المشاركة وفرص الحصول على وظائف تتطلب مهارات عالية. **التعلم:** فرص الحصول على التعليم الأساسي والعالي. **السياسة:** معدلات التمثيل في دوائر صنع القرار. **الصحة:** متوسط العمر المتوقع ونسبة الحصول على الرعايا بحسب الجنس [1].

وحسب الشكل البياني رقم (2 - 3) فالنتائج التي حققتها الصين في المؤشر تبدو مقبولة نوعا ما حول تمكين المرأة في المجالات الأربع؛ فمعدلاتها طيلة عشر سنوات تنحصر ما بين (0.656) و (0.691)، كما أن معدلاتها قد شهدت ارتفاعا ملحوظا عن أول تقرير، لتحقق في 2013 أعلى معدل

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص 56.

لها، ولكن في السنوات الثلاث الأخيرة شهد معدلها تراجعا، في حين أن معدلاتها في باقي المؤشرات والتقارير في نفس الفترة تشهد تحسنا، وهو وضع خطير تعانيه المرأة في الصين.

شكل رقم (2 – 3)

تطورجمهورية الصين الشعبية في التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين2013 – 2017

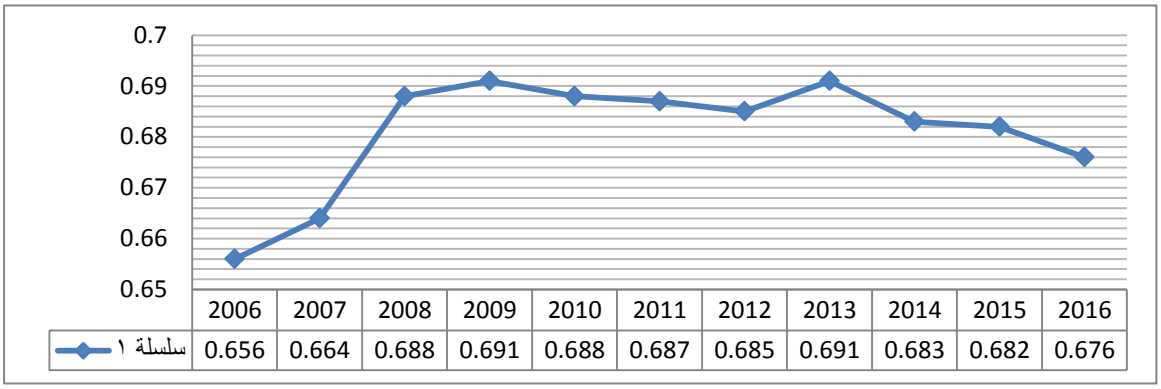

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سلسلة ١	0.656	0.664	0.688	0.691	0.688	0.687	0.685	0.691	0.683	0.682	0.676

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي http://reports.weforum.org

وليكون التحليل أعمق فسيتم استعراض النتائج بتفصيلاتها في بقية المجالات (الشكل البياني رقم 2- 4)، والبداية ستكون بمعدلات حصول المرأة على التعليم بكل مستوياته، ففي هذا المجال تعد معدلاتها الأعلى في كل التقارير، فالمرأة في الصين لا تعاني في هذا المجال ولا يوجد سياسات تمييزية ضدها، كذلك الأمر بالنسبة للصحة فمعدلاتها مرتفعة ولا تعاني من سياسات تمييزية بسبب الجنس، غير أن الأمر يختلف بالنسبة لتمكينها من الفرص الاقتصادية، فهي تعاني نوعا ما رغم أن معدلاتها فوق المتوسط بكثير إلا أنها ليست كمعدلاتها في البعدين السابقين وهو يظهر سياسات تمييزة ضدها بسبب الجنس. وأسوء المعدلات التي حققتها الصين في هذا المؤشر هو في مجال التمكين السياسي وإن كان هذا المعدل منخفضا لمختلف دول العالم؛ إلا أن الصين تشهد معدلات دنيا في التمكين السياسي للمرأة، رغم أن المعدلات في ارتفاع إلا أنها لا تزال بعيدة جدا عن المتوسط، ولعل النظام السياسي الذي تأخذ به هو الذي سبب تدني هذا المعدل كثيرا، كما أن طبيعة الثقافة الصينية كرست هذه الفوارق الجنسية كثيرا.

شكل رقم (2 - 4)

تطورجمهورية الصين الشعبية في التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين حسب المجالات2013 - 2017

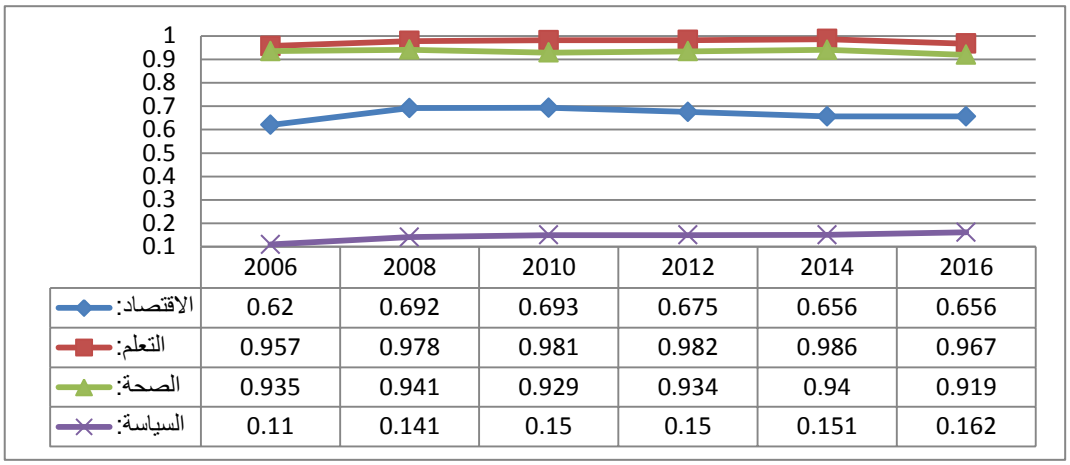

	2006	2008	2010	2012	2014	2016
الاقتصاد:	0.62	0.692	0.693	0.675	0.656	0.656
التعلم:	0.957	0.978	0.981	0.982	0.986	0.967
الصحة:	0.935	0.941	0.929	0.934	0.94	0.919
السياسة:	0.11	0.141	0.15	0.15	0.151	0.162

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي http://reports.weforum.org

رابعا: مؤشر البطالة (UI) Unemployment Index

يصدر هذا المؤشر في تقرير سنوي عن البنك الدولي منذ عام 1990، حيث يقيس نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية، وهو معدل يصعب حسابه بدقة، وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو ريفي) وحسب الجنس ونوع التعليم والمستوى الدراسي[1].

وأول ما يشد الانتباه في تطور معدل إجمالي البطالة في جمهورية الصين الشعبية حسب الشكل البياني رقم (2 - 5)، أنها حافظت على نسب منخفضة للبطالة، وهي تتراوح ما بين 4٪ و 5٪ وهي نسبة مقبولة، إلا أنها أخذت شكلا متعرجا؛ ففي أوائل التسعينيات حققت أعلى نسبة للبطالة وهي 4.9٪ثم بدأت تنخفض، ولكنها عاودت الارتفاع ووصلت ذروتها مع الأزمة المالية الآسيوية 1998، وبعد التعافي من الأزمة انخفض المعدل لتحقق الصين أدنى مستوى للبطالة في 2006 حيث بلغ 4٪، وهو الوقت الذي شهد اقتصادها نموا كبيرا جدا، ولكن مع الأزمة المالية العالمية شهدت ارتفاعا ملحوظا وهي لا تزال آخذة في الصعود.

وتكمن أهمية هذا المؤشر في كون نسب البطالة العالية تنعكس سلبا على الأفراد والمجتمع والدولة نفسها، فانتشار البطالة يعني زيادة الفقر وانتشار الجريمة وزيادة أعباء الدولة وضعف القدرة الشرائية للمواطن، وهو ما سيسبب في تراجع الاستهلاك الداخلي، مما يؤدي في الأخير إلى ضعف النمو الاقتصادي. والسؤال الذي ينبغي الإجابة عنه هو ما مدى قدرة الاقتصاد الصيني على تحمل انعكاسات الأزمة المالية العالمية؟ فصحيح أن الاقتصاد الصيني لم يتضرر بشكل فادح مثل بقية اقتصاديات العالم، غير أن الاقتصاد الصيني لا يزال يعد ناشئا والصين تعول عليه كثيرا في تمويل مشاريع التنمية الكبيرة.

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص 43

وبالحديث عن البطالة في الصين فإنها بين الذكور تعد الأعلى، وهذه مفارقة حيث إن مؤشر الفجوة بين الجنسين يظهر قلة الفرص الاقتصادية أمام النساء مقابل الرجال؛ ولكن في هذا التقرير ولثلاثة عقود متتالية يعد معدل البطالة للرجال أكبر من النساء ويمكن أن يكون هذا حقيقيا، أو يمكن أن يكون بسبب عدم تسجيل البطالة في الجانب الأنثوي، وميل الأنثى في الصين إلى المكوث في البيت وهو من خصوصية المجتمع الصيني.

شكل رقم (2 - 5)

تطور معدل البطالة في جمهورية الصين الشعبية 1991 - 2014

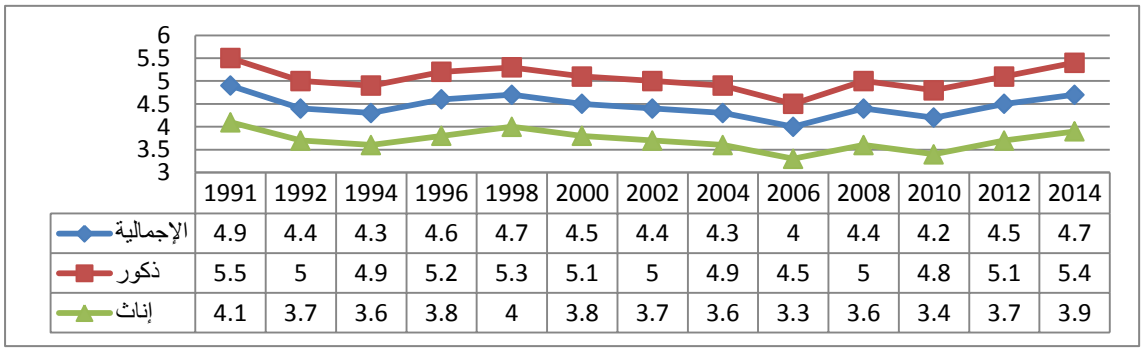

	1991	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
الإجمالية	4.9	4.4	4.3	4.6	4.7	4.5	4.4	4.3	4	4.4	4.2	4.5	4.7
ذكور	5.5	5	4.9	5.2	5.3	5.1	5	4.9	4.5	5	4.8	5.1	5.4
إناث	4.1	3.7	3.6	3.8	4	3.8	3.7	3.6	3.3	3.6	3.4	3.7	3.9

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع
التالي http://data.albankaldawli.org/indicator

خامسا: مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) Global Terrorism Index

هو مؤشر يصنف الدول حسب النشاط الإرهابي فيها، ويستخدم هذا المؤشر لبناء صورة واضحة لتأثير الإرهاب على مدى 10 سنوات في بلد ما، وهو يصدر منذ 2012 في تقرير سنوي عن معهد الاقتصاد والسلام العالمي (مؤسسة عالمية غير ربحية)، حيث يتم قياس المؤشر بدرجة من 10 حيث أن درجة 10 تعني أن الدولة أكثر تعرضا للإرهاب، وهذا بقياس عوامل عدة وهي :

1- عدد الحوادث الإرهابية.
2- عدد الوفايات الناجمة عن الإرهاب.
3- الإصابات الناجمة عن الإرهاب.
4- المستوى التقريبي للأضرار في الممتلكات من الحوادث الإرهابية.[1]

وقبل الحديث عن وضع الصين في هذا المؤشر ينبغي توضيح علاقة الإرهاب بالبعد الاجتماعي، فمن المعلوم أن الإرهاب عندما يريد إبلاغ رسائله السياسية إلى صناع القرار، يتخذ من ضرب المدنيين

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص52

وممتلكاتهم وسيلة له، وكلما انتشر الإرهاب في دولة ما كان هذا مبررا للحكومة لاتخاذ المزيد من الإجراءات الردعية التي تكون في أغلب الأحيان قمعية تعسفية ولا تراعي حقوق الإنسان فضلا عن كون الإرهاب يهدد الأمن الشخصي للأفراد، كما أنه في كثير من الأحيان تكون أسباب انتشار الإرهاب بسبب انتشار البطالة والفقر وفشل سياسات الحكومة التنموية.

فالصين حسب الشكل البياني رقم (2 - 6)تصنف ضمن 25 دولة الأولى ذات المعدلات العالية للإرهاب، فمن جهة تعبر هذه النسبة عن عجز الحكومة عن حماية مواطنيها، ومن جهة أخرى تعبر عن سخط الأفراد عن سياساتها الداخلية والخارجية التي ظهرت في شكل أعمال عنف، فالدور العالمي الذي تضطلع به الصين سيشكل لها أعباء داخلية، وموقعها أيضا يفرض عليها تحديات كبيرة جدا فالأزمة الإيغورية والتبتية تشغل اهتمام الرأي العام الداخلي والخارجي، وكثيرة هي التقارير التي تتخوف من رد فعل الحكومة الصينية تجاه أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الإرهابية على الأراضي الصينية، ولعل ما يعرف عن الحكومة الصينية الشيوعية من إقصائها للخصوم وانتهاج أساليب بعيدة عن الديموقراطية وعدم مراعاة خصوصية بعض الأقليات سبب كل هذا في تنامي ظاهرة الإرهاب وبخاصة مع الأزمة الاقتصادية التي بدأت الصين تعاني منها وما لها من انعكاسات اجتماعية من انتشار للفقر وللجريمة المنظمة وهي البيئة المناسبة التي ينتشر ويتقوى فيها الإرهاب.

شكل رقم (2 - 6)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الإرهاب العالمي 2012 - 2016

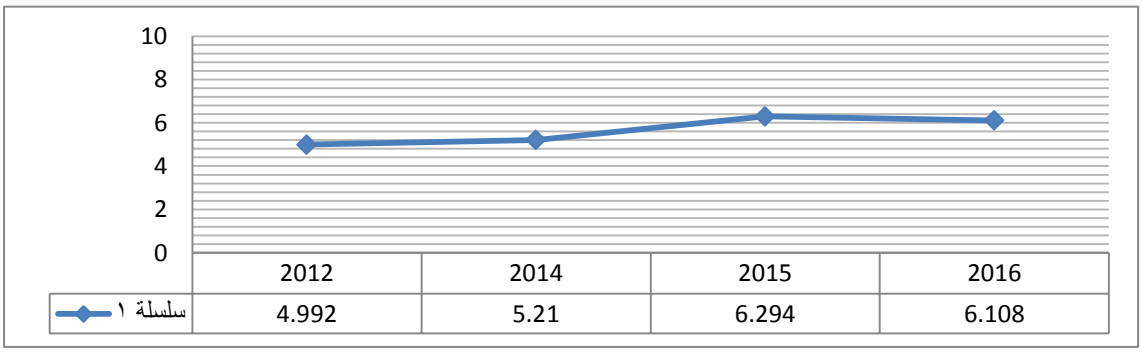

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التاليhttp://economicsandpeace.org/reports /

سادسا: مؤشر العبودية العالمي (GSI) Global Slavery Index

بدأ مؤشر العبودية العالمي يصدر بشكل سنوي منذ 2012 من قبل مؤسسة بحثية تحت اسم "مؤسسة الأرجل الحافية /the Walk Free Foundation ". حيث يهدف إلى إطلاع وتمكين مجموعات المجتمع المدني العمل في سبيل الكفاح ضد الظاهرة، ومساعدة الحكومات على تعزيز جهودها للقضاء على جميع أشكال الرق الحديث. كما أن المؤشر يقوم بتقدير عدد الناس الذين يعيشون في الرق الحديث داخل كل دولة، والتعرف على ردود الحكومات ومستواه. ويعرف مؤلفو التقرير العبودية على أنها"**شراء وبيع**

الأشخاص بشكل مادي" ويستند المؤشر إلى مقياس مجتمعي لثلاثة عوامل: الانتشار المقدر للـــرق الحـــديث حسب السكان/ قياس زواج الأطفال/ وقياس الاتجار بالبشر داخل البلد وخارجه. ومن النتائج الرئيسية لهذا المؤشر أن هناك ما يقدر بنحو 29.8 مليون شخص في مجال الرق الحديث على الصعيد العالمي[1].

ويقاس المؤشر على سلم من (100) وكلما اقترب معدل الدولة من 100 كانت أشد معانة من العبودية، ووفقا للمؤشر فإن البلدان التي لديها أكبر عدد من الأشخاص المستعبدين هي: الهنـــد، الصـــين، وثمـــان دول أخرى.

وما يمكن قوله عن تطور معدل الصين في هذا المؤشر من خلال الشكل البياني رقم (2 - 7)إنها كانت في أول تقرير ذات معدل مرتفع لسنتين على التوالي، غير أن معدلها شهد تحسنا كبيرا جدا في آخر تقرير، حيـــث انخفض إلى 44 أي بفارق 15 درجة، وهو رقم تفتخر به الصين وهو دليل على المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة في آخر سنتين في هذا المجال، غير أن انخفاض النسبة من جهة يقابلها عدد مرتفع مـــن الـــذين تم تصنيفهم بأنهم يعيشون في كنف العبودية، فالجمهورية الصينية من هذه الناحية لا تزال عاجزة عن القضاء على هذه الظاهرة.

شكل رقم (2 - 7)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر العبودية العالمي 2013 - 2016

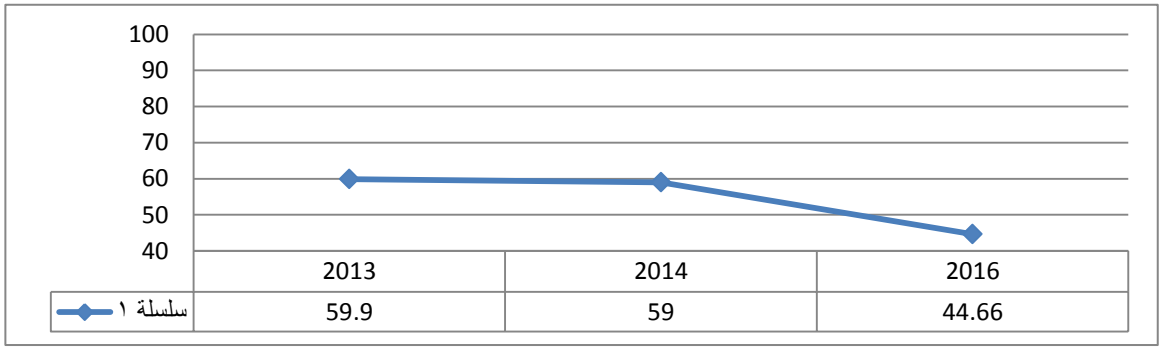

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد بيانات من المواقع التالية:

http://www.ungift.org/doc/knowledgehub/resource-centre/2013/GlobalSlaveryIndex_2013_Download_WEB1.pdf

http://reporterbrasil.org.br/wp-content/uploads/2014/11/GlobalSlavery_2014_LR-FINAL.pdf

https://assets.globalslaveryindex.org/downloads/GSI-2016-Full-Report.pdf

(1) -Wikipedia, **global slavery index**, Available on the link:http://wikiprogress.org/articles/initiatives/global-slavery-index/, Date of visit: 25/03/2017.

سادبعا: مؤشر العولمة "الاجتماعية" (SGI) "Indexglobalization" Social

هو مؤشر فرعي يصدر ضمن مؤشر كلي يسمى "مؤشر العولمة" عن المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة، الذي يعتمد على قياس الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول المدرجة فيه. ويتم حساب مؤشر العولمة "الاجتماعية" من خلال قياس حجم المكالمات مع العامل الخارجي والخدمات والدخل وحجم تدفق السياح الأجانب ونسبة الأجانب من إجمالي السكان وبيانات عن تدفق المعلومات وعدد مستخدمي الانترنت وعدد الصحف المحلية ومحطات الإذاعة وبيانات عن التقارب الحضاري[1]، ويقوم المؤشر بتصنيف الدول بمعدل من 100، حيث تعتبر الدول التي تقترب من (100) مندمجة بشكل كبير في حركية العولمة الاجتماعية.

شكل رقم (2 - 8)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر العولمة "الاجتماعية"2007 - 2016

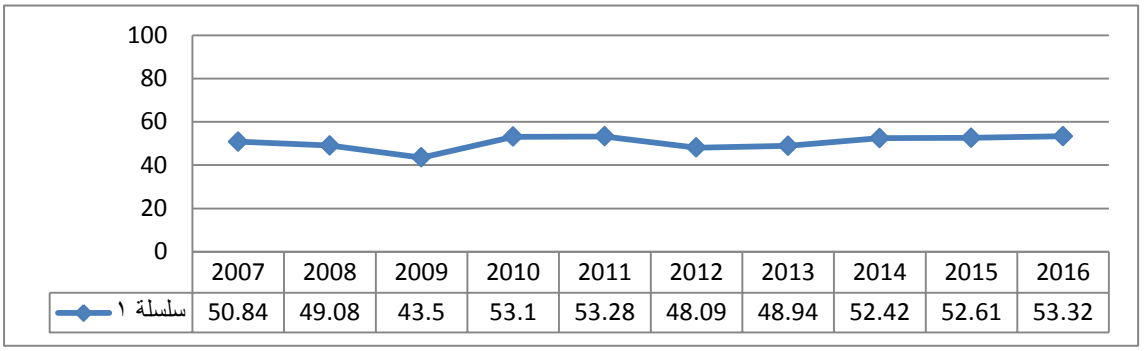

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي:http://globalization.kof.ethz.ch/

حسب الشكل رقم (2 - 8) يظهر مدى اندماج المجتمع الصيني في حركية العولمة في بعدها الاجتماعي، حيث تظهر معدلاتها بأنها كدولة صاعدة تطمح إلى دور إقليمي وعالمي يساوي حجمها الاقتصادي والحضاري، لا تزال بعيدة عن التفاعلات الاجتماعية العالمية وكلما كانت الدولة مندمجة في حركية العولمة سهل لها هذا مهمة قيادة هذه الحركية، فكيف يعقل أن يكون للصين هذا الرغبة الجامحة في لعب أدوار عالمية ومقارعة الهيمنة الأمريكية وهي لا تزال بعيدة عن هذه الحركية،فهي لمدة عشر سنوات ومعدلاتها مستقرة رغم تسارع موجة العولمة في العالم كله، ويمكن اعتبار هذا المؤشر أداة لقياس القوة الناعمة للدولة التي تحتوي ضمن مكوناتها الحضور الثقافي والصورة التي تقدمها الدولة عن نفسها خارجيا بفعل سياستها الخارجية، غير أن هذا يصعب تحقيقه في ظل عدم اندماج حقيقي وفعال للمجتمع في حركيات العولمة.

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص26.

خلاصة المبحث الثاني من الفصل الثاني

بعد استعراض المؤشرات السبعة المذكورة وتحليلها وتقييمها كل على حدة، لا بد من ذكر النتائج الإجمالية التي تم استخلاصها، والجدول رقم (6) سيحوصل مجمل محتويات هذا المبحث من الفصل الثاني.

جدول رقم (6)

معدلات جمهورية الصين الشعبية في مؤشرات المجال الاجتماعي

المؤشرات	المعدل	المؤشر من	سنوات التقرير		المعدل بعد التعديل	الملاحظة
مؤشر التنمية البشرية	0.71	1	1994	2016	100/71	متوسط
مؤشر السعادة العالمي	5.15	10	2013	2017	100/51	متوسط
تقرير الفجوة بين الجنسين	0.68	1	2006	2016	100/68	متوسط
مؤشر البطالة	4.41	100	1991	2014	100/95.59	مرتفع
مؤشر الإرهاب العالمي	5.65	10	2012	2016	100/44	ضعيف
مؤشر العبودية العالمي	54.52	100	2013	2016	100/45.48	ضعيف
مؤشر العولمة "الاجتاعية"	50.51	100	2007	2016	100/50.51	متوسط
معدل المكانة العالمية للصين في مجال التنمية الاجتماعية					100/60.77	متوسط

المصدر: الجدول من إعداد الطالب

بعد استخراج معدل كل مؤشر وهذا من خلال عملية بسيطة تتمثل في جمع معدلات كل السنوات وتقسيمها على عدد السنوات، تم تصحيح هذه المعدلات وتوحيدها على مقام واحد وهو 100 لكي يسهل جمعها.

فالصين من خلال هذا الجدول قد حققت معدلات ضعيفة في مؤشرين، وحققت معدلات متوسطة في أربعة مؤشرات، ومعدلا مرتفعا في مؤشر واحد.

والمعدل الذي حققته الصين في المجال الاجتماعي والذي بلغ 60.77 هو معدل في الحقيقة لا يزال معدلا متوسطا، ولا يمكن الحديث عن قوة صينية صاعدة في ظل هذه النسبة المتوسطة. كما أن الذي رفع من هذا المعدل هو مؤشر البطالة الذي تم تصحيحه.

المبحث الثالث: مؤشرات الصعود الصيني المعاصر في المجال الاقتصادي: تحليل وتقييم

لعل العديد من الدراسات والبحوث تشير إلى أن الصين حاليا في أوج قوتها الاقتصادية، وسيتم التحقق من الصعود الصيني الاقتصادي، من خلال أهم التقارير والمؤشرات الدولية وغير الدولية، وهذه المؤشرات هي:

1. تقرير الحرية الاقتصادية في العالم؛
2. تقرير التنافسية العالمي؛
3. مؤشر العولمة "الاقتصادية"؛
4. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؛
5. نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
6. المساهمة في الناتج المحلي العالمي؛
7. الفرق بين الصادرات والواردات.

أولا: تقرير الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of the Worl Report

يصدر هذا المؤشر بشكل سنوي منذ 1995 عن "مؤسسة فريدريك نومان Friedrich Naumann Foundation "و"معهد فرازرFraserInstitute " وعن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقيس المؤشر مدى الدعم الذي تحققه سياسات ومؤسسات دول العالم للحرية الاقتصادية [1]، معتمدا على إحصائيات كثيرة من عدة منظمات مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووحدة الاستخبارات الاقتصادية ومنظمة الشفافية الدولية. وبغرض قياس الحرية الاقتصادية لكل دولة يتم الاعتماد على عشرة عوامل مقسمة إلى أربع فئات، وهي:

(1) **قواعد القانون:** حقوق الملكية، التحرر من الفساد.

(2) **محدودية الحكومه:** الحرية المالية، حجم الحكومة

(3) **الكفاءة التنظيمية:** حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية.

(4) **الأسواق المفتوحة:** حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية.

ويقوم المؤشر بتصنيف الدول بمعدل من10، حيث تعتبر الدول التي تقترب من (10) ذات حرية اقتصادية عالية[2].

أول ملاحظة يمكن أن تستشف من الشكل البياني رقم(3-1) هو التحسن الملحوظ في معدل جمهورية الصين الشعبية في تقارير الحرية الاقتصادية، ففي أول تقرير كان معدل الصين هو 10/5.2 وفي آخر تقرير بلغ المعدل 10/6.45أي أن الحرية الاقتصادية في الصين ترتفع والدولة تعمل على صون هذه الحرية وإعطائها

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص31

(2)- wikipedia, Index of Economic Freedom, Available on the link : https://en.wikipedia.org/wiki/Index_of_Economic_Freedom.Date of visit: 04/04/2017.

هامشا واسعا للحركة؛ والذي كان في فترات سابقة ضيقا جدا، وما النهضة التي حققتها الصين بداية من ثمانينات القرن الماضي إلى الآن إلا ثمرة هذه الحرية التي منحتها الدولة للخواص بشكل تدريجي، وإذا كانت الصين قد استطاعت أن ترفع معدلها في ظرف عشرين عاما بمعدل 1.25 درجة؛ فإنه في حدود عشر سنوات أخرى سيرتفع إلى حوالي 10/7، غير أن المعدل الذي حققته الصين لا يزال يعتبر منخفضا رغم أهميته، ولعل النظام المزدوج الذي تأخذ به الصين (اشتراكي – رأسمالي)- حيث تعطي هامشا كبيرا من الحرية للأفراد مع إعطاء سلطة أكبر لتدخلية الدولة في الجانب الاقتصادي - قد أعطى نتائج مذهلة في تطوير الصين، ويبدو أن الوقت قد حان حتى تتخلص الصين من قبضتها الشديدة وتدخليتها إذا أرادت أن تزيد من نموها الاقتصادي وحجمه، فقد أظهرت التجارب الميدانية أن الحرية الاقتصادية لها دور بارز في تطوير الاقتصاد وتقويته، وهذا لا يعني أن تتصادم الدولة مع مبادئها، فحقيقة إن الحرية الاقتصادية تخلق منافع وفرص للدولة في طريق الصعود، غير أنها تفرض عليها التزامات وتحديات يجب عليها أن تعمل على تلافيها، ولعل الصين قد أدركت هذا مبكرا لذلك كان توجهها إلى الرأسمالية يسير بخطوات متأنية ومحسوبة حتى تتفادى عيوب النظام الرأسمالي القائم على الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة الذي ينتهي بسيطرة أقلية من الأفراد على مجمل موارد الدولة، وهو ما سيخلق عيوبا وتصدعات في الأبعاد الأخرى للتنمية وبخاصة الاجتماعية.

شكل رقم (3-1)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في تقارير الحرية الاقتصادية في العالم 1995-2016

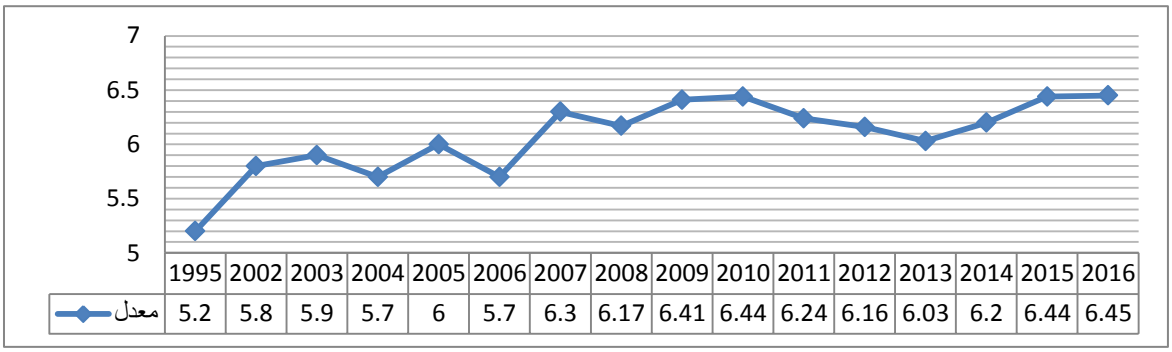

	1995	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل	5.2	5.8	5.9	5.7	6	5.7	6.3	6.17	6.41	6.44	6.24	6.16	6.03	6.2	6.44	6.45

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التاليhttps://www.fraserinstitute.org

ثانيا: تقرير التنافسية العالمي (CGR) The Global Competitiveness Report

هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2004، حيث يتم تقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها. و هذا بدوره يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة. لذا، فإن معيار التنافسية العالمي يقيس مجموعة المؤسسات و السياسات و العوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي و على المدى المنظور. والتقرير ينقسم إلى ثلاث مجموعات تضم (12) مؤشرا رئيسيا ينضوي تحتها (112) مؤشرا فرعيا، وفيما يلي المؤشرات الرئيسة التي يعتمد عليها التقرير[1]:

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص13.

المجموعة (1) لمتطلبات الأساسية:	المجموعة (2) محفزات الكفاءة:	المجموعة (3) عوامل الابتكار:
1. المؤسسات	5. التعليم العالي والتدريب	11. تطور بيئة الأعمال
2. البنية التحتية	6. كفاءة السوق	12. الابتكار
3. استقرار الاقتصاد الكلي	7. كفاءة سوق العمل	
4. الصحة والتعليم	8. كفاءة الأسواق المالية	
	9. الجاهزية التكنولوجية	
	10. حجم السوق	

والمؤشر يقوم بتصنيف الدول بمعدل من 07، حيث تعتبر الدول التي تقترب من (07) ذات قدرة تنافسية عالية، وعند قراءة معدلات الصين في التقرير نجد أن قدراتها التنافسية جيدة وهي في تحسن كبير جدا، ففي 2004 حققت معدلا فوق المتوسط بـ 0.79 (باعتبار أن المعدل المتوسط هو 3.5) وفي عشر سنوات ارتفع المعدل بمقدار 0.60 وهي زيادة مقبولة تظهر كفاءة الحكومة و جديتها في تطوير الاقتصاد والسير به ليكون أكبر اقتصاد في العالم ولعل الطريق لا يزال طويلا ولكن سياستها أظهرت فعاليتها، ويبدو أن نبوؤة الرئيس الراحل دينج شياو بينغ ستتحقق في بحلول 2030 حيث تنبّأ بأن اقتصاد الصين سيكون أكبر اقتصاد في العالم بعد 50 عاما وهو قد قال هذا الكلام في أوائل ثمانينات القرن الماضي، فإذا كانت معدل الصين قد ارتفع بنسبة 0.60 فإذا حافظت على نفس النسبة فسيصل معدلها بعدل عشر سنوات إلى حدود 5.70 وهذا معناه قدرة تنافسية عالية جدا وهو مؤشر لاقتصاد قوي وفعال.

شكل رقم (3-2)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في تقارير الحرية التنافسية العالمية 2004-2016

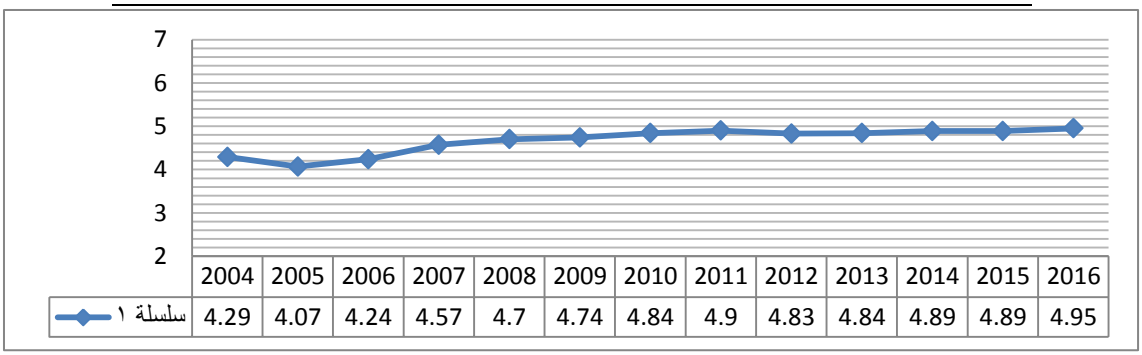

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي https://www.weforum.org

أما إذا استعرضنا النتائج التفصيلية الخاصة بكل مجموعة؛ نجد أن الصين قد حققت معدلا مرتفعا في محور المتطلبات الأساسية الذي يتضمن أربعة أبعاد وهي المؤسسات والبنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم، ومن بين المجموعات الثلاثة فإن معدلات هذه المجموعة هذه الأعلى في كل سنوات، وهي دلالة على امتلاك الصين لقاعدة قتصادية صلبة. وتأتي معدلات مجموعة محفزات الكفاءة في الدرجة الثانية، ومما تتضمنه

التعليم العالي والتدريب والجاهزية التكنولوجية، حيث كان معدلها في 2006 هو الأدنى بين المجموعات، إلا أنه ارتفع ارتفاعا كبيرا جدا، وحقق نسبة نمو هي الأعلى بين المجموعات، ففي عشر سنوات ارتفع بنسبة 1.13 وهو دليل على إعطاء الصين أهمية لهذا المجال وبذل مجهودات في سبيل الرفع منه. ويبقى معدل المجموعة الثالثة هو الأخير، ففي عوامل الابتكار لا تزال الصين متأخرة رغم تحسن معدلاتها الكلية ففي آخر تقرير لم يتجاوز معدلها 4.22 وهو معدل يبقى ضعيفا، وهو يظهر الجانب السلبي في الاقتصاد الصيني المنبني على التقليد حيث رفعت عديد القضايا في المحاكم الدولية حول الصين بسبب التقليد وسرقة الحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار، ولكن يبدو أن هذا لن يطول فالصين تعمل على تطوير مجموعة من الآليات القانونية والتحفيزية التي تدفع بهذه الخاصية إلى التحسن مما سيجعل الصين ترفع من معدلاتها في هذا المجال، والحقيقة أن الصين ليست كما يشاع عنها بأنها تمتلك سلعا مقلدة وذات جودة منخفضة، فهي تمتلك العديد من براءات الاختراع والابتكار التي أثرت المجال التكنولوجي والصناعي والعلمي بصفة عامة.

شكل رقم (3-3)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في المؤشرات الفرعية لتقارير الحرية التنافسية العالمية 2006-2016

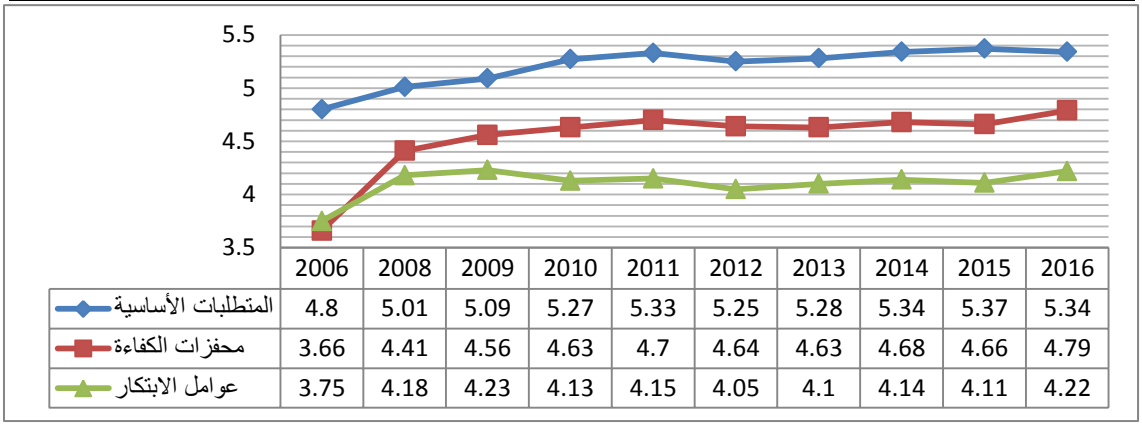

	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المتطلبات الأساسية	4.8	5.01	5.09	5.27	5.33	5.25	5.28	5.34	5.37	5.34
محفزات الكفاءة	3.66	4.41	4.56	4.63	4.7	4.64	4.63	4.68	4.66	4.79
عوامل الابتكار	3.75	4.18	4.23	4.13	4.15	4.05	4.1	4.14	4.11	4.22

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التاليhttps://www.weforum.org

ثالثا:مؤشر العولمة "الاقتصادية" (EGI) "Indexglobalization"Economic

هو مؤشر فرعي يصدر ضمن مؤشر كلي يسمى "مؤشر العولمة" عن المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة، والمؤشر يعتمد على قياس الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول المدرجة فيه. ويتم حساب مؤشر العولمة الاقتصادية من خلال قياس حجم التجارة من إجمالي الناتج المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الأوراق المالية والعوائق التي تواجه عمليات الاستيراد[1] وهو بصفة عامة يقيس مدى اندماج اقتصاد بلد في اقتصاد العالم المعولم، حيث يقوم بتصنيف الدول بمعدل من 100 حيث تعتبر الدول التي تقترب من (100) مندمجة بشكل كبير في حركية العولمة الاقتصادية.

(1)- وزارة تطوير القطاع العام، مرجع سابق، ص26.

شكل رقم (3 - 4)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر العولمة الاقتصادية 2007 - 2016

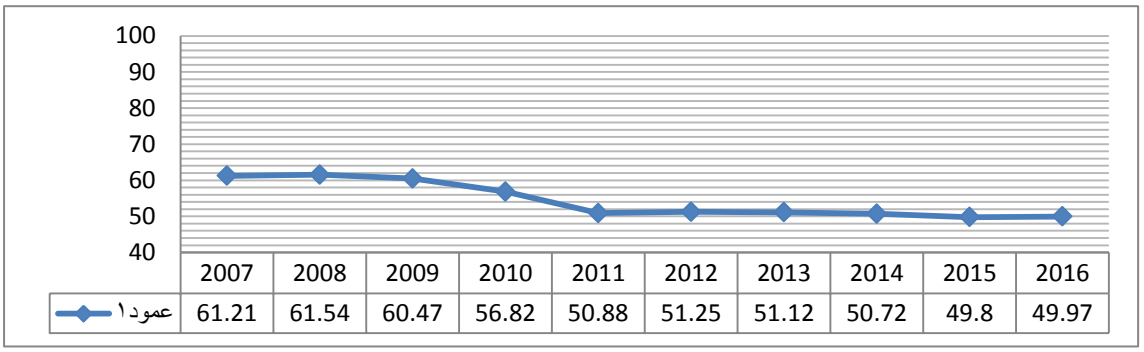

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي http://globalization.kof.ethz.ch/

وحسب الشكل البياني رقم (3 - 4)فإن معدل الصين في مؤشر العولمة "الاقتصادية"يشهد تراجعا واضحا، ويبدو أن أحلام الاقتصاديين الذين يرون بأن الاقتصاد الصيني يعد القاطرة التي ستنقذ الاقتصاد العالمي من السقوط تبقى مجرد أوهام، فالرسم البياني السابق يظهر أن اقتصاد الصين رغم كونه ثاني أكبر اقتصاد في العالم إلا أنه لا يزال بعيدا عن حركيات العولمة؛ ففي أول تقرير كان معدلها 61.21 وهو في الحقيقة معدل متوسط إلا أنه يشهد تراجعا منذ الأزمة المالية الأخيرة ويبدو أنه بسبب تراجع معدلات الاستهلاك العالمي الذي كانت تعول عليه الصين كثيرا في نهضتها، حيث غزت بشكل ملفت للنظر العديد من الأسواق العالمية الناشئة وحتى التقليدية، ولكن يبدو أن تباطؤ الاستهلاك العالمي قابله داخليا سياسات حمائية أكثر وانغلاقية حتى لا يصاب الاقتصاد الوطني بارتدادات ما بعد الأزمة التي لا تزال تتلاحق، و لم يتعاف العالم بعد نهائيا من شبح هذه الأزمة التي ستدخل عامها العاشر في العام المقبل، وصحيح أن الصين قد تراجع معدلها في هذا المؤشر ولكن يبدو أنها اتخذت قرارا حكيما لما نأت باقتصادها بعيدا عن تداعيات الأزمة، ويبدو أن الأزمة قد عصفت بالعالم بسبب الترابط الشديد بين اقتصاديات العالم، ويبقى اعتماد الصين على سوقها الداخلية الواسعة حبل النجاة الذي أنقذها. ولكن هل ستستمر السوق المحلية باستيعاب الاقتصاد الصيني الكبير؟ أم أن الصين ستعيد النظر في إستراتيجيتها وتعيد ربط اقتصادها من جديد بالاقتصاد العالمي حتى تنقذ اقتصادها من التدهور واقتصاد العالم بالتبع؟ هذا ما ستخبرنا به تقارير الأعوام المقبلة. ولكن الملفت للنظر أن تراجع معدل الصين في مؤشر العولمة الاقتصادية قابله تحسن في معدل مؤشر العولمة الاجتماعية وهو أمر ينبغي التنبه له وتثمينه، فتراجعها اقتصاديا يبدو أنه كان مدروسا ولحكمة كانت تبتغيها الصين، فسقوط العديد الأنظمة الاقتصادية العالمية كان يشبه سقوط أحجار الدومينو، إلا أن الصين استطاعت بفضل سياسيها أن تنقذ اقتصادها في وقت قصير جدا وهو يظهر مرة أخرى كفاءة وفعالية النظام الصيني.

رابعا: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing business report

يقيس هذا المؤشر ويتتبع التغيرات في الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل في أكبر مدينة تجارية في كل بلد، وذلك في عشرة مجالات خلال دورة حياة الشركة: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.

وهذه المؤشرات يعكسها نوعان من المؤشرات، **الأول:** مؤشرات مدى تعقد الإجراءات التنظيمية وتكلفتها، الثاني: مؤشرات قوة المؤسسات القانونية. والمؤشر يصدر بشكل سنوي منذ 2005 في تقرير عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي، حيث يتم ترتيب الاقتصادات في هذا المؤشر من 1 حتى 190وتعني المراتب المتقدمة أن البيئة التنظيمية مواتية أكثر لبدء وإدارة شركة محلية، وقد ارتفع عدد الدول التي شملها تقرير من 175 ليصل في هذه السنة إلى 190، وقد تحسن ترتيب الصين كثيرا فمن الرتبة 108 سنة 2006 استطاعت في 2017 أن تصل إلى 78 فقد تحسن ترتيبها بفارق 30 درجة وهو تحسن رائع جدا، وهذا يظهر رغبة الصين الأكيدة توفير البيئة المناسبة لانطلاق الأعمال الجديدة، فهي تعتمد بشدة على المشاريع الخاصة الناشئة بغض النظر عن أصحابها مستثمرين محليين أو أجانب مادام الهدف هو تقوية الاقتصاد الصيني، وما يلاحظ عند تتبع التقارير أنها لم تكن تورد معدلات الدول بل كانت تورد فقط ترتيبها، والحقيقة أن الترتيب لا يدل دائما على التحسن، غير أنه في السنتين الأخيرتين قدم التقرير معدلات الدول وسجلت الصين في سنة 2017 معدل 64.28 أما في سنة 2016 فقد سجلت معدل 62.93 وفي سنة 2015 سجلت معدل 62.58، وما يمكن قوله عن هذه المعدلات أنها لا تزال في المتوسط، كما أنها تظهر أن الرتب ليست بالضرورة دليلا على التحسن؛ فترتيبها تقدم ما بين سنتي 2015 و2016 بـ 6 درجات ولكن معدلها تحسن فقط بـ0.35 وعلى العموم فترتيبها في هذا المؤشر في تحسن ملحوظ.

شكل رقم (3 - 5)

تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2006 -2017

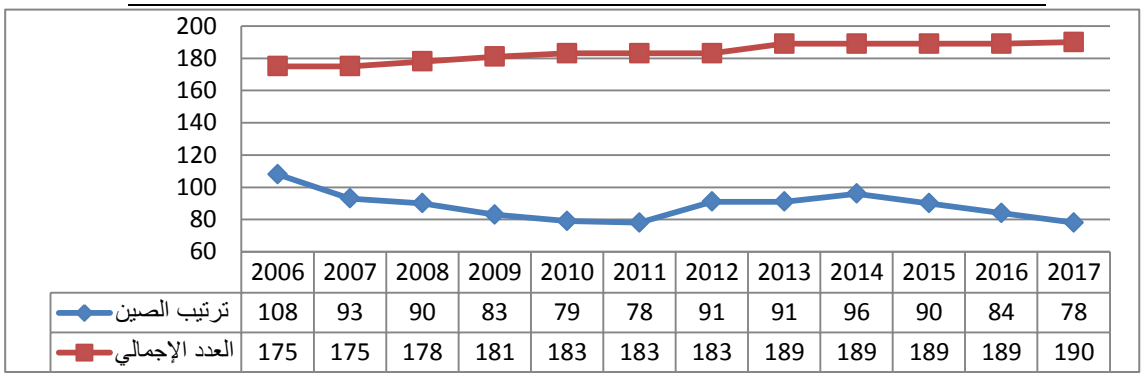

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ترتيب الصين	108	93	90	83	79	78	91	91	96	90	84	78
العدد الإجمالي	175	175	178	181	183	183	183	189	189	189	189	190

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التاليhttp://www.doingbusiness.org

خامسا: الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية

يمكننا أن نعرف الناتج المحلي الإجمالي باختصار بأنه: مؤشر اقتصادي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما (بلد مثلا) خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة مثلا). وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية فهو يعد الثاني في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بعد أن كان في المرتبة الثالثة بعد اليابان، والرسم البياني الموالي يوضح كيف أن الصين كانت متأخرة كثيرة عن اليابان في حجم الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه بسبب معدلات النمو الكبيرة جدا استطاعت أن تتجاوز الناتج المحلي الياباني، حيث شهد هذا الأخير ارتفاعا بسيطا ثم هو آخذ الآن في التراجع. ففي سنة 1991 كان حجم الناتج المحلي الأمريكي يفوق نظيره الصيني بحوالي 20 ضعف، أما في سنة 2015 فقد قلصت الصين هذا الفارق كثيرا جدا فأصبح الفارق بينهما حوالي الضعف فقط، ويقدر حجمه حاليا بـ 11 ترليون دولار، والولايات المتحدة بـ 18 تريليون دولار، فالفارق بينها 7 تريليون دولار، ويتوقع الاقتصاديون أنه في حدود 2027 سيتجاوز الناتج المحلي الصيني منافسه الأمريكي.

شكل رقم (3 – 6)(*)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لـ(الصين، اليابان، الولايات المتحدة) 1991 – 2015

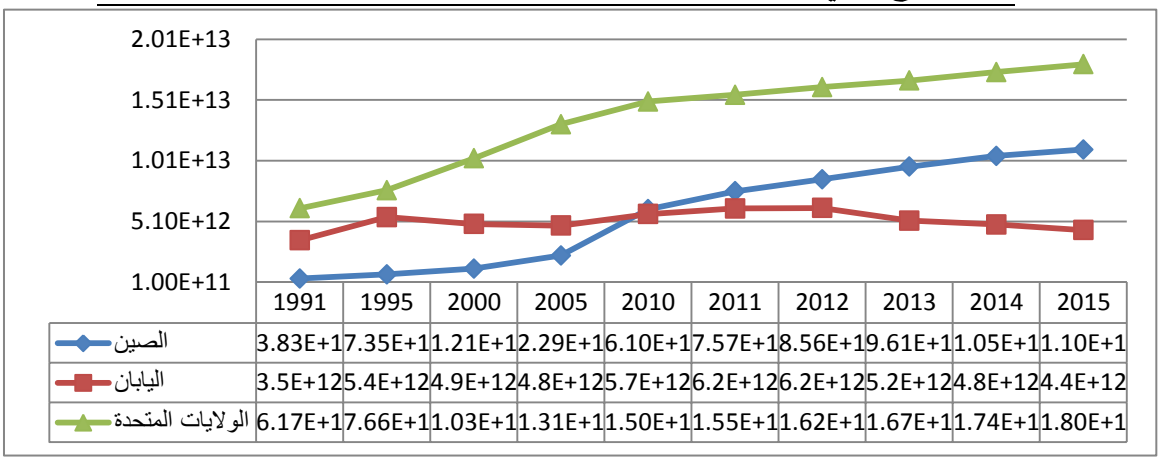

	1991	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصين	3.83E+11	7.35E+11	1.21E+12	2.29E+12	6.10E+12	7.57E+12	8.56E+12	9.61E+12	1.05E+13	1.10E+13
اليابان	3.5E+12	5.4E+12	4.9E+12	4.8E+12	5.7E+12	6.2E+12	6.2E+12	5.2E+12	4.8E+12	4.4E+12
الولايات المتحدة	6.17E+12	7.66E+12	1.03E+13	1.31E+13	1.50E+13	1.55E+13	1.62E+13	1.67E+13	1.74E+13	1.80E+13

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي-http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

(*) ستُوظف في هذا الجدول أرقام كبيرة جدا تضم حوالي ثلاثة عشر رقما، ولصعوبة كتابتها وقراءتها فقد تم استعاضة مجموعة من الأرقام بالحرف اللاتيني (E) فالرقم الموالي 383373000000 اختصر بالشكل التالي3.83E+11؛ أي أن الرقم المختصر يتكون من أحد عشر صفرا.

سادسا: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني

تعد نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني هي الأعلى في العالم، فمن 1991إلى2010 حققت الصين نسبة نمو 10٪ غير أنها انخفضت في السنوات الأخيرة حيث بلغت من 2011 إلى 2015 نسبة نمو 7.5 ٪وهذه النسبة لا تزال في تراجع مستمر، ولكن مقارنة ببقية دول العالم فهي لا تزال في مرتبة أعلى.

شكل رقم (3 - 7)

تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية1991 - 2015

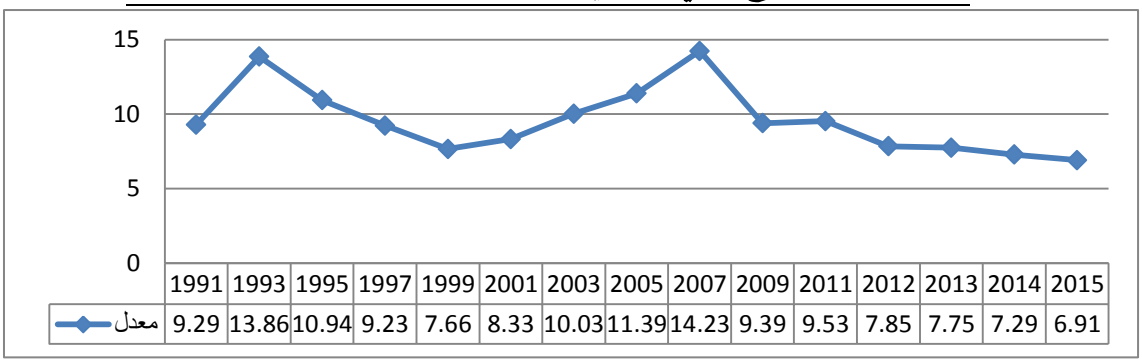

	1991	1993	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2013	2014	2015
معدل	9.29	13.86	10.94	9.23	7.66	8.33	10.03	11.39	14.23	9.39	9.53	7.85	7.75	7.29	6.91

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي-http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

وبالرغم أن نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي للصين لا تزال هي الأعلى عالميا، إلا أن نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة - التي شهدت تراجعا فيما مضى - بدأت تتحسن. فهل سيستمر النمو الأمريكي في التحسن؟ أم أنها سحابة صيف لا تفتأ أن تنقشع؟

شكل رقم (3 - 8)

تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية مقارنة بالولايات المتحدة1991 -2015

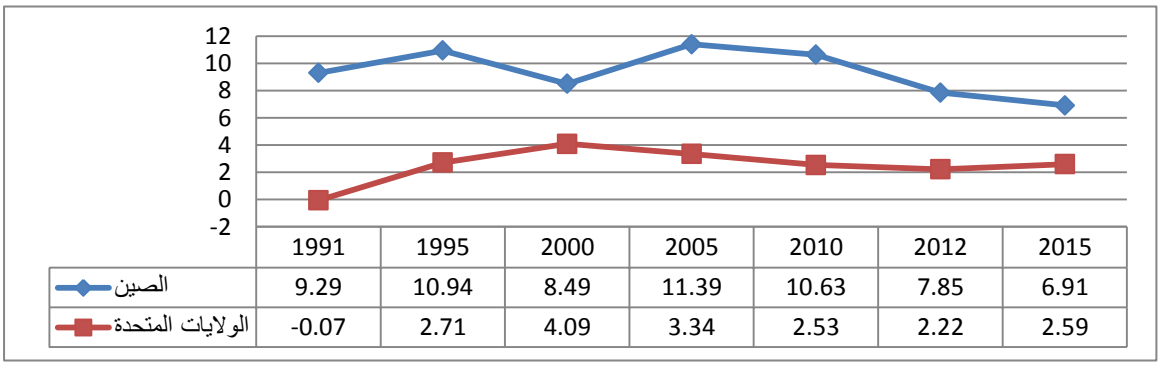

	1991	1995	2000	2005	2010	2012	2015
الصين	9.29	10.94	8.49	11.39	10.63	7.85	6.91
الولايات المتحدة	-0.07	2.71	4.09	3.34	2.53	2.22	2.59

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي-http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

سابعا: مساهمة الاقتصاد الصيني في الناتج المحلي العالمي

رغم أن الناتج المحلي الأمريكي يفوق منافسه الصيني بما يعادل الضعف ويعد الأول في آخر إحصائياته، إلا أن مساهمة الاقتصاد الصيني في الناتج المحلي العالمي تعد الأولى في العالم، فقد حققت في 2007 أعلى نسبة حيث بلغت 14.2% ولكنها منذ تلك السنة بدأت بالتراجع بسبب الأزمة العالمية، وهي لا تزال في تراجع مستمر، ومقارنة بالأمريكي فلم تنخفض نسبة المساهمة كثيرا مثلما هو الأمر بالصين وهذا مؤشر على تلقي الاقتصاد الصيني هزات ربما ستفقده الصدارة.

شكل رقم (3 - 9)

تطور مساهمة الاقتصاد الصيني والأمريكي في الناتج المحلي العالمي 2000 - 2016

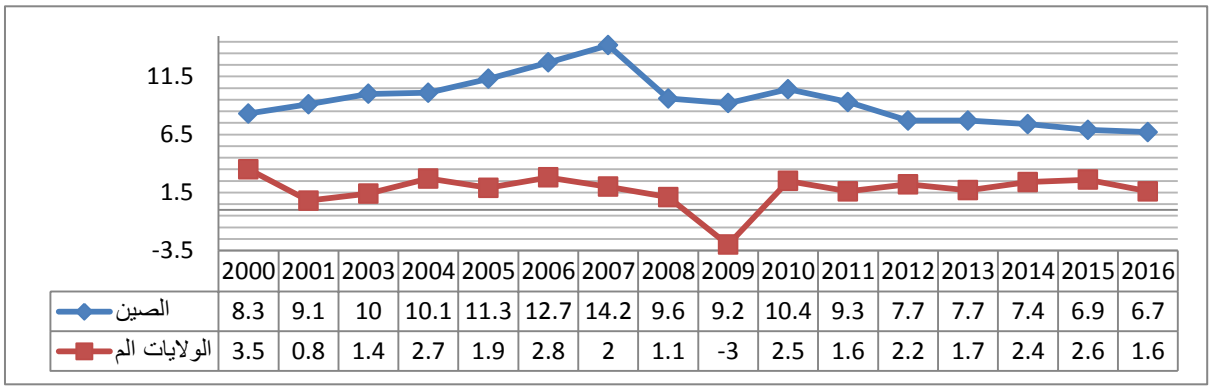

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصين	8.3	9.1	10	10.1	11.3	12.7	14.2	9.6	9.2	10.4	9.3	7.7	7.7	7.4	6.9	6.7
الولايات الم	3.5	0.8	1.4	2.7	1.9	2.8	2	1.1	-3	2.5	1.6	2.2	1.7	2.4	2.6	1.6

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التاليhttp://unctad.org

ثامنا: حصة الصين في المبادلات التجارية الدولية

من الرسم البياني الموالي يتّضح أن الميزان التجاري لجمهورية الصين الشعبية لمدة تزيد عن 20 عاما يعتبر فائضا؛ ذلك أن حجم الصادرات أكبر من الواردات، وذلك معناه أن الفائض يعبر عن عملة صعبة تدخل إلى خزينة الدولة، وبهذا فالصين تعتبر الدولة الأولى في العالم التي تمتلك أكبر احتياطي من العملة الصعبة، ووجود عملة صعبة يعطي الدولة قوة ومكانة دولية خاصة، فهو يقي الدولة من الهزات الاقتصادية العنيفة التي قد تعصف بالنظام الاقتصادي العالمي أو المحلي.

شكل رقم (3 - 10)

تطور حصة جمهورية الصين الشعبية في المبادلات التجارية الدولية2000- 2016

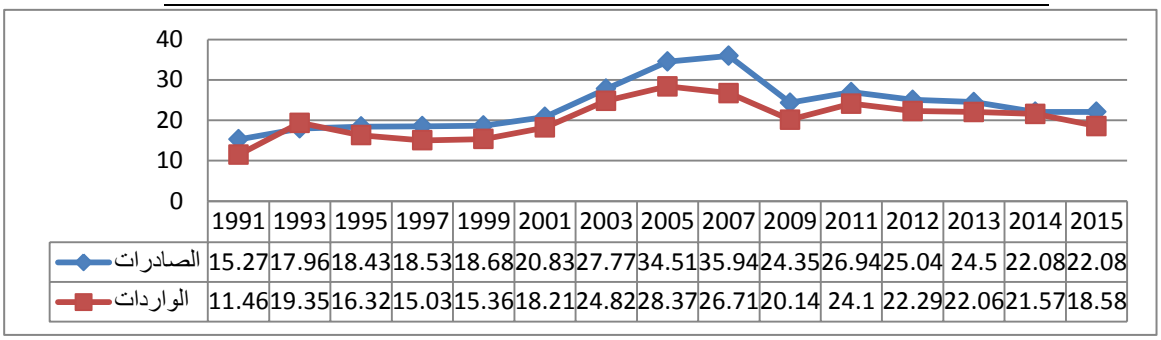

	1991	1993	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	15.27	17.96	18.43	18.53	18.68	20.83	27.77	34.51	35.94	24.35	26.94	25.04	24.5	22.08	22.08
الواردات	11.46	19.35	16.32	15.03	15.36	18.21	24.82	28.37	26.71	20.14	24.1	22.29	22.06	21.57	18.58

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي-http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

تاسعا: حصة الصين المعاصرة من الاستثمارات الأجنبية

يبدو أن اعتماد الصين الكبير على الاستثمارات الأجنبية قد أضرها في الأخير، فلعل من أسباب تراجع نموها الاقتصادي هو انخفاض الاستثمارات الأجنبية، رغم أن الصين تبذل مجهودات جبارة من أجل تحسين بيئة الأعمال الداخلية لجذب الاستثمارات غير أنها تراجعت في هذا المجال، وبالمقابل فالاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة ارتفعت ارتفاعا كبيرا جدا، ولعل هذا ما يفسر تحسن نمو اقتصادها، فقد بلغت قيمت هذه الاستثمارات ما لم تبلغه في أي سنة قبل.

شكل رقم (3 - 11) (*)

تطور حصة الصين المعاصرة من الاستثمارات الأجنبية مقارنة بالولايات المتحدة1991 - 2015

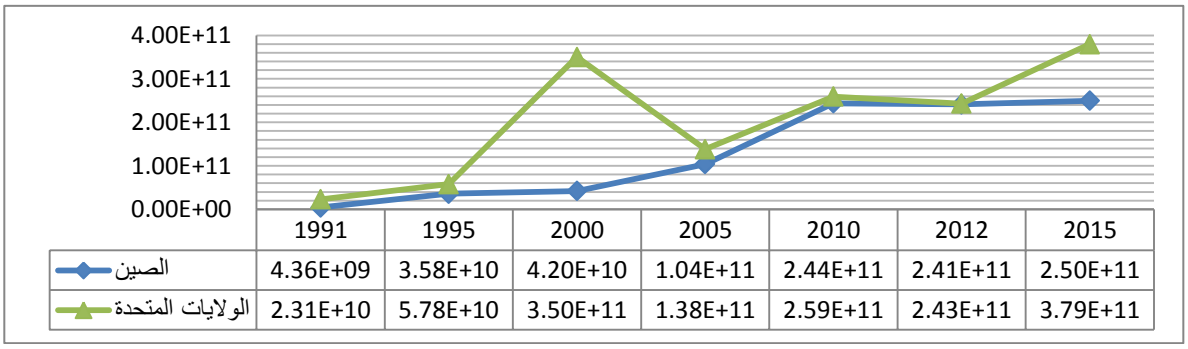

	1991	1995	2000	2005	2010	2012	2015
الصين	4.36E+09	3.58E+10	4.20E+10	1.04E+11	2.44E+11	2.41E+11	2.50E+11
الولايات المتحدة	2.31E+10	5.78E+10	3.50E+11	1.38E+11	2.59E+11	2.43E+11	3.79E+11

المصدر:من إعداد الطالب باعتماد بيانات من الموقع التالي-http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

(*) ستُوظف في هذا الجدول أيضا أرقام كبيرة جدا تضم حوالي ثلاثة عشر رقما، ولصعوبة كتابتها وقراءتها فقد تم استعاضة مجموعة من الأرقام بالحرف اللاتيني (E) فالرقم الموالي 4360000000 اختصر بالشكل التالي4.36E+9؛ أي أن الرقم المختصر يتكون من تسعة أصفار.

خلاصة المبحث الثالث من الفصل الثاني

يظهر من خلال الجدول رقم (7) أن جمهورية الصين الشعبية قد حققت معدلات متوسطة في خمسة مؤشرات، وحققت معدلات مرتفعة في مؤشرين.

جدول رقم (7)

معدلات جمهورية الصين الشعبية في مؤشرات المجال الاقتصادي

المؤشرات	المعدل	المعدل من	سنوات التقرير		المعدل بعد التعديل	ملاحظة
تقرير الحرية الاقتصادية في العالم	6.07	10	1995	2016	100/60.7	متوسط
تقرير التنافسية العالمي	4.67	7	2004	2016	100/66.71	متوسط
مؤشر العولمة الاقتصادية	54.37	100	2007	2016	100/54.37	متوسط
تقرير ممارسة أنشطة الأعمال	48.23	100	2006	2017	100/51.77	متوسط
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	6.13	100	1991	2015	100/61.30	متوسط
المساهمة في الناتج المحلي العالمي	9.45	100	2000	2016	100/94.50	مرتفع
الفرق بين الصادرات والواردات	3.23	100	1991	2015	100/96.77	مرتفع
معدل مكانة الصين العالمية في مؤشرات التنمية الاقتصادية					100/69.39	متوسط

المصدر: الجدول من إعداد الطالب

وعليه فإن مستوى الصين في المجال الاقتصادي يعد مقبولا بل هو جيد، وهو ما تظهره العديد من التقارير والمؤشرات، فبالرغم من وجود بعض النقاط السلبية التي تميز الاقتصاد الصيني، إلا أنها بامتلاكها لاقتصاد هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم والذي حقق لمدة عشرين سنة أكبر نسبة نمو، وكونه أكبر مساهم في الناتج المحلي العالمي كل هذا يجعل منه اقتصادا قويا، والطريق الذي يسلكه سيجعل منه الاقتصاد الأول في العالم، وما على الصين إلا أن تحاول إصلاح بعض السلبيات التي يتميز بها اقتصادها من اعتماده الكبير على الطاقة الأحفورية التي تؤدي إلى اختلالات بيئية كبيرة، بالإضافة إلا تدميرها للعديد من الأوساط البيئية، كما أن مواردها الطاقوية لا تكفيها بعد سنوات من الآن بسبب تسارع وتيرة نموها، كل هذه ستفرض عليها رهانات وتحديات، يبدو أن الصين مدركة لها وهي تعمل على جعل اقتصادها صديقا للبيئة، كما تحاول تأمين موارد طاقوية خارجية وهو ما يفرض عليها تحديات سياسية وعسكرية قد يضعها في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تناول هذا الفصل موقع الصين الدولي في ثلاث مجالات: السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم قياس كل مجال من خلال سبعة مؤشرات، ففي المجال السياسي تم قياس الصعود الصيني بواسطة: مؤشر مدركات الفساد، المؤشرات العالمية للحوكمة، مؤشر الدول الهشة، مؤشر السلام العالمي، مؤشر سيادة القانون، مؤشر الديمقراطية، مؤشر العولمة السياسية، فانتهت الدراسة إلى أن صعود جمهورية الصين الشعبية في هذا المجال لا يزال ضعيفا إذ يقدر بـ100/45.26، فهي تعاني من نسب عالية ومزمنة من الفساد والتضييق على الحريات.

وقد تم قياس الصعود الصيني في المجال الاجتماعي من خلال: مؤشر التنمية البشرية،مؤشر السعادة العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين، مؤشر البطالة، مؤشر الإرهاب العالمي، مؤشر العبودية العالمي، مؤشر العولمة "الاجتماعية". وقد خلص البحث إلى أن موقعها في هذا المجال لا يزال هو الآخر ضعيفا رغم أنه قد شهد تحسنا وصعودا طيلة فترة الدراسة، فبالرغم من أن معدلها يقدر بـ 100/60.77فهو لا يزال ضعيفا،فتاريخ الصين المعاصر شهد عدة اضطرابات وثورات شعبية بسبب تردّي الأوضاع الداخلية، وقد تقود الأوضاع الاجتماعية والسياسية المتردية إلى اضطرابات في البناء الداخلي الصيني.

وبالنسبة للمجال الاقتصادي فقد جرى قياسه من خلال: تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، تقرير التنافسية العالمي، مؤشر العولمة "الاقتصادية"، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في الناتج المحلي العالمي، الفرق بين الصادرات والواردات، وقد انتهت الدراسة إلى أن الصعود الصيني في المجال الاقتصادي هو صعود حقيقي وقد حققت معدلا ليس بالمرتفع ولكنه مقبول إذ يقدر بـ 100/69.39، وبالرغم من أنها قد حققت نسبة نمو هي الأولى عالميا ونسبة مساهمة في الناتج المحلي العالمي هي الأولى عاليا كذلك إلا أن معدلاتها في الاندماج في حركية العولمة الاقتصادية لا تزال غير مقبولة، كما أن معدلاتها في السنوات الأخيرة آخذة في التراجع، وهو أمر على الصين أن تحذر منه، فمع أن اقتصادها من الاقتصادات التي لم تضرر كثيرا بفعل الأزمة المالية الأخيرة إلا أنه بدأ يشهد بعض الهزات الارتدادية قد تقوده في الأخير إلى الانهيار، وإذ حصل هذا مع تردي معدلاتها في بقية المجالات فالصين مقبلة على اضطرابات ومطبات عليها أن تعمل على التخفيف من حدتها منذ الآن.

وعليه يمكن القول في ختام الفصل إن الصعود الصيني صعود مؤكّد من خلال العديد من التقارير التي استعانت بها الدراسة، إلا أن صعودها غير شامل لكل الأبعاد، فبعض المجالات كان الصعود جليا (الاقتصادي) وفي بعضها الآخر تم إدراك هذا الصعود، ولكنه يبقى صعودا ضعيفا جدا (السياسي والاجتماعي).

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث الذي تناول الصعود الصيني في العالم المعاصر، وذلك من خلال أهم التقارير والمؤشرات الدولية، فقد انطلقت الدراسة من الإشكالية الرئيسة التالية: **"من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية، هل حققت جمهورية الصين الشعبية، صعودا حقيقيا وشاملا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة1991-2016؟"**؛ وافترضنا أن: **" الصعود الصيني في فترة مابعد الحرب الباردة صعود حقيقي وشامل."** ؛ منتهجين للتأكد من مدى صحتها، كلا من المنهج الوصفي والمقارن والمسح الإحصائي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصين المعاصرة، تعد بحق دولة محورية في تفاعلات السياسة الدولية المعاصرة، وهذا لما تمتلكه من قدرات وإمكانيات تم إبرازها في هذا البحث، فبدأ باستنادها إلى حق الفيتو والسلاح النووي وامتلاكها لأكبر جيش في العالم، وتعداد سكاني هو الأكبر عالميا، ومساحة جغرافية تعد الثالثة في العالم، وتسجيل اقتصادها لأكبر نسبة نمو في اقتصاديات عالم اليوم، أضف إلى مساهمتها في الناتج المحلي العالمي بنسبة هي الأولى في العالم، كما أنها تمتلك موقعا استراتيجيا مهما يعطي لها الأفضلية في التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية، واحتواء أراضيها على عديد الثروات الباطنية، فضلا عن تمتعها بحضارة عريقة ومميزة ضاربة جذورها في أعماق التاريخ، وانضمامها مؤخرا إلى العديد من الفضاءات السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية والإقليمية، كل هذا يؤهلها لأن تلعب أدوارا دولية بارزة وأن تتحكم ولو بشكل جزئي على تفاعلات السياسة الدولية المعاصرة، غير أن هذا سيفرض عليها تحديات وصعوبات كبيرة جدا، ذلك أنها ستدخل في صراع مع الهيمنة الأمريكية، وهي قادرة على الصمود في الجولات الأولى من هذا الصراع لما تمتلكه من عناصر القوة؛ ولكن هنا يمكن التنبيه إلى أن الصين رغم ما تمتلكه من قوة وما تسعى لامتلاكه لا تزال بعيدة عن منافسة القوة الأمريكية بشقيها الصلب والناعم.

كما أن الدراسة بعد اختبارها لصحة الفرضية قد انتهت إلى أن الصعود الصيني صعود مؤكد من خلال عديد التقارير والمؤشرات؛ ولكنه غير شامل لكل أبعاد القوة، فالصين في الأبعاد الثلاثة التي تناولتها الدراسة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية) قد حققت معدلات متوسطة في مجالين اثنين، ومعدلا ضعيفا في مجال واحد.

فالصعود المؤكد الذي حققته الصين خلال العقود الأخيرة، يظهر من خلال تحسن معدلاتها في المؤشرات والتقارير التي اعتمدتها الدراسة، كما أنه مؤكّد أيضا من خلال تنوع التقارير والمؤشرات ما بين دولية وغير دولية،والتي تنتهي في الأخير إلى نتيجة واحدة وهي وجود تحسن في معدلات الصين، غير أن درجة الصعود وتقدير القوة الصينية لا يمكن أن تفصل فيه الدراسة بشكل قاطع ذلك أنها تناولت ثلاثة أبعاد فقط، وزعمها بأنها انتهت إلى تقدير للقوة الصينية يعد مجازفة علمية، غير أن الدراسة باعتمادها على طريقة

حسابية رياضية وباعتماد حوالي عشرين تقريرا ومؤشرا مختلفا من حيث مصدره وموضوعه، انتهت إلى تقدير قوة الصين في الأبعاد الثلاثة.

ففي المجال الاقتصادي حققت جمهورية الصين الشعبية معدل 100/69.39 وهو معدل حسب تقدير الدراسة لا يعتبر مرتفعا؛ ولكنه مقبول بالنظر إلى أنه معدل قد تحسن كثيرا عما كان عليه بداية التسعينات.

وفي المجال الاجتماعي أحرزت جمهورية الصين الشعبية معدلا متوسطا هو 100/60.77 وهو في الحقيقة معدل قد يهدد الصعود الصيني ذلك أن العديد من التوترات والثورات الشعبية كان سببها تردي الأوضاع الاجتماعية، ولا يمكن للصين أن تبحث عن دور عالمي وهي أصلا لم تستطع تأمين بعض الحاجيات الأساسية لمواطنيها.

أما عن معدلها في المجال السياسي فهو أسوء معدلاتها، حيث حققت معدل 100/45.26 وهو معدل لا يبشر بخير – إن صحت المعايير المعتمدة في قياس التنمية السياسية لدى الهيئات الصانعة للتقارير والمؤشرات وهي في معظمها غربية، وذات علاقة بهيئات حكومية توجها (سياسيا) أو دعما (ماليا) –، حيث إن هذا المعدل كما سبق التنبيه إليه قبلا هو معدل مؤكد، فنسبة الفساد مرتفعة ومناخ الحرية السياسية والاجتماعية يشهد تقييدا كبيرا جدا، وهذه الأوضاع المتردية إضافة إلى ما سبق تهدد استقرار الصين، وبما أن هذه الدراسة ليست دراسة مستقبلية بالأساس، فهي لن تقدم سيناريوهات مستقبلية، ولكن يمكنها الإشارة إلى أن الصين تتوفر على بعض المقدمات لحراك اجتماعي قد يعصف بالنظام السياسي الصيني، ويعيق عملية النهوض الجارية، إلا أنه بسبب تميز الشعب الصيني بخصائص حضارية عريقة، وتماسك قومي واسع، فإنه سرعان ما سيتعافى وتمكن من موصلة مساره في طريق النهوض على المديات المتوسطة والبعيدة (2025- 2035).

ومعدل جمهورية الصين الشعبية في المجالات الثلاثة مجتمعة هو 100/58.47 وهو يعتبر معدلا فوق المتوسط ولكنه لا يزال منخفضا، فلا يمكن الحديث عن قوة إقليمية وعالمية بهذا المعدل، لكن هذا القول فيه تجني على الواقع فقوة الدولة لا تقاس وفق هذا السلم بل مع قوى مثلها تشابهها، فلكي يتم الجزم بأن معدل الصين مقبول أو غير ذلك يجب مقارنة معدلها مع مجموعة من الدول لكي يتبين حقيقة موقعها في سلم القوة الدولية.

ويمكن حصر النتائج التي انتهت إليها الدراسة وتقديم بعض التوصيات وهي كما يلي:

نتائج الدراسة:

- الصين تمتلك عدة مقومات وقدرات سياسية واقتصادية وحضارية وعسكرية ودبلوماسية؛ تؤهلها لافتكاك مكانة كبرى في سلم القوة العالمي؛

- حققت الصين خطوات عملاقة في مجال النهوض الاقتصادي منذ نهاية السبعينيات إلى اليوم؛
- النظام الاقتصادي الذي تبنته الصين أثبت فعاليته وأعطى دفعة قوية لتطوير الاقتصاد الصيني؛
- النهوض الاقتصادي الصيني سبب اختلالات بيئية ستعاني منها الصين مستقبلا؛
- كبر حجم الآلة الاقتصادية الصينية دفع بالآلة العسكرية للنمو لمرافقة توسع الاقتصاد الصيني الكبير؛
- نمط أداء النظام السياسي الصيني الشيوعي سبب الجمود في المجال الاجتماعي والسياسي؛
- التنمية في المجال السياسي والاجتماعي في الصين تنمو بوتيرة ضعيفة جدا، مما قد يؤدي إلى اختلالات وتصدعات في البناء الصيني الصاعد؛
- معدل الصين في المجال السياسي ضعيف جدا؛
- معدل الصين في المجال الاقتصادي فوق المتوسط وهو في تحسن مستمر؛
- معدل الصين في المجال الاجتماعي متوسط ولكنه غير مقبول؛
- الصعود الصيني صعود مؤكّد ولكنه غير شامل على الأقل في المجالات الثلاث التي تناولتها الدراسة.

قائمة المراجع

الوثائق الورقية:

أ) -الكتب:

1-جاك مارتن، **عندما تحكم الصين العالم،** (ت: نصر فاطمة)، [د.م]، سطور الجديدة، الطبعة الأولى، 2010.

2-سليم عبد الحي وليد، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010،** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000.

3-عبد الله أحمد عبد الجبار، **الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل،** لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2015.

الوثائق الإلكترونية:

أ)-الكتب:

4-ابن نبي مالك، **شروط النهضة،** ترجمة: شاهين عبد الصبور، دمشق: دار الفكر، 1986، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://www.aldohamagazine.com/books/book6.pdf].

5-بن وو، **الصينيون المعاصرون،** ترجمة: حمدي عبد العزيز، الجزء الأول، مجلة عالم المعرفة، العدد: 210، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1996، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://ia801404.us.archive.org/12/items/aalam_almaarifa/210.pdf].

6-الحراري خالد، **مفهوم القوة في السياسة الدولية،** مصر: مجلة المستقبل الأسبوعية، 2015، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:... https://syr-res.com/pdf.php?id=4963&token].

7-عطوان خضر عباس، **القوى العالمية والتوازنات الإقيمية،** الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:-http://ketab4pdf.blogspot.com/2015/10/pdf Download-book-world-powers-regional-balances.html].

8-قوانغ شوي،**جغرافيا الصين،** (ت: أبو جراد محمد. بكين)،[د.م]، دار النشر باللغات الأجنبية، الطبعة الأولى، 1987، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:-http://www.tahmil-kutub pdf.info/download/516.html].

9-كريل هـــ.ج، **الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماوتسي تونغ،**(ت: سليم عبد الحميد)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:-http://www.tahmil-kutub pdf.info/download/1020.html].

10-لومان فرانسواز، **الاقتصاد الصيني،** (ت: كعدان صبح ممدوح)، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: https://ia902308.us.archive.org/15/items/ebook_7165/ebook_7165.pdf].

11-نافع إبراهيم، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين،** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1999، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:-http://www.tahmil-kutub .[pdf.info/download/308.html

12-ناي جوزيف، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية،**(ت: البجيرمي محمد توفيق)، المملكة العربية السعودية: دار العبيكان، الطبعة الأولى، 2007، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: https://docs.google.com/uc?export=download&id=0B6alj0IcJKqiQnlRbk .[EzNWN2djg

ب)-الرسائل الجامعية:

13-بن سانية عبد الرحمن، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية،** رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، 2012، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/.../1/BEN-.[SANIA.Abderrahmane.Doc%20.pdf

14-العمار هشام بن عبد العزيز، **مكانة الصين الدولية دراسة تحليلية في عوامل البروز (1991-2006)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، 2008، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط:/faculty.ksu.edu.sa/sirhan/Documents/الرسالة%20كاملةpdf.].

15-فرحان محمد عطيّة محمد، **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدّياتها المستقبلية،** رسالة ماجستير في الاقتصاد، غزّة: جامعة الأزهر، 2012، [نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط: .[www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0046274

ج)-المجلات والجرائد:

16-أوهاينون مايكل، **دفاعية .. لكنها تتوسع، عن العقيدة العسكرية الصينية،** مجلة آفاق المستقبل، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 08، نوفمبر2010.
http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resou rces/PDF/AafaqAlMustaqbal/Aafaq-2010/Aafaq-Issue-08/Afaq_056.pdf

17-حكيمي توفيق، **موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي،** مجلة الفكر،بسكرة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، العدد 12، مارس 2005-http://fdsp.univ . biskra.dz/images/revues/mf/MF12/MF1223-HAKIMI.pdf

18-حجاج قاسم، **أهمية صناعة المؤشرات في الاستشراف الاستراتيجي مدخل معرفي منهجي**، مجلة استشراف، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 01، 2016.

19-المهداوي وفاء و محمد أحمد جاسم، **الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات،** المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق: [د.د]، السنة 10، العدد 33، 2012.
http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65427

د)-التقارير:

20-وزارة تطوير القطاع العام، **أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها،** المملكة الأردنية الهاشمية، مارس 2015، متاح على الرابط:http://www.mopsd.gov.jo/ar/PDF%20Files/%d9%85.pdf

21-وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، **التنمية السلمية في الصين،** تاريخ آخر تحديث: 2011/09/06، تاريخ آخر اطلاع: 2016/11/25، متاح على الرابط:
http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t864256.htm

22-Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2006**, [pdf], Available on the link:https://.economist.com**.**

23- Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2008**, [pdf], Available on the link:https://.economist.com**.**

24-Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2010**, [pdf], Available on the link:https://.economist.com**.**

25- Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2011**, [pdf], Available on the link:https://.economist.com **.**

26- Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2012**, [pdf], Available on the link:https://.economist.com**.**

27- Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2013**, [pdf], Available on the link:https://.economist.com**.**

28- Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2014**, [pdf], Available on the link:https://.economist.com**.**

29- Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2015**, [pdf], Available on the link:https://.economist.com**.**

30- Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2016**, [pdf], Available on the link:https://.economist.com**.**

31- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 1995,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

32- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2002,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

33- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2003,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

34- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2004,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

35- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2005,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

36- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2006,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

37- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2007,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

38- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2009,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

39- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2010,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

40-Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2011,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

41-Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2012,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

42-Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2013,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

43- Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2014,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

44-Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2015,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

45-Fraser Institute**, Economic Freedom of the World Report 2016,** [pdf], Available on the link:https://www.fraserinstitute.org.

46-Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2007,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

47- Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2008,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

48- Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2009,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

49- Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2010,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

50- Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2011,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

51- Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2012,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

52- Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2013,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

53- Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2014,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

54-Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2015,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

55- Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2016,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org.

56-Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index 2012,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org/reports.

57- Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index 2014,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org/reports.

58- Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index 2015,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org/reports.

59- Institute for Economics and Peace, **Global Terrorism Index 2016,** [pdf], Available on the link:http://economicsandpeace.org/reports.

60-Sustainable Development Solutions Network**, World Happiness Index 2013**, [pdf], Available on the link:http://worldhappiness.report.

61- Sustainable Development Solutions Network**, World Happiness Index 2015**, [pdf], Available on the link:http://worldhappiness.report.

62- Sustainable Development Solutions Network**, World Happiness Index 2016**, [pdf], Available on the link:http://worldhappiness.report.

63- Sustainable Development Solutions Network**, World Happiness Index 2017**, [pdf], Available on the link:http://worldhappiness.report.

64-Swiss Economic Institute, **globalization Index 2007,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

65- Swiss Economic Institute, **globalization Index 2008,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

66- Swiss Economic Institute, **globalization Index 2009,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

67-Swiss Economic Institute, **globalization Index 2010,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

68-Swiss Economic Institute, **globalization Index 2011,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

69- Swiss Economic Institute, **globalization Index 2012,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

70- Swiss Economic Institute, **globalization Index 2013,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

71- Swiss Economic Institute, **globalization Index 2014,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

72- Swiss Economic Institute, **globalization Index 2015,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

73- Swiss Economic Institute, **globalization Index 2016,** [pdf], Available on the link:http://globalization.kof.ethz.ch.

74-The Fund for Peace,**Failed States Index 2005 -2016, [**pdf], Available on the link:http://global.fundforpeace.org

75-the Walk Free Foundation, **Global Slavery Index 2013,** [pdf], Available on the link:http://www.ungift.org/doc/knowledgehub/resource-centre/2013/GlobalSlaveryIndex_2013_Download_WEB1.pdf

76-the Walk Free Foundation, **Global Slavery Index 2014,** [pdf], Available on the link:http://reporterbrasil.org.br/wp-content/uploads/2014/11/GlobalSlavery_2014_LR-FINAL.pdf

77-the Walk Free Foundation, **Global Slavery Index 2015,** [pdf], Available on the link:https://assets.globalslaveryindex.org/downloads/GSI-2016-Full-Report.pdf

78-The World Bank, **Doing business report Indicators 2006,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

79- The World Bank, **Doing business report Indicators 2007,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

80- The World Bank, **Doing business report Indicators 2008,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

81- The World Bank, **Doing business report Indicators 2008,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

82- The World Bank, **Doing business report Indicators 2009,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

83- The World Bank, **Doing business report Indicators 2010,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

84- The World Bank, **Doing business report Indicators 2011,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

85- The World Bank, **Doing business report Indicators 2012,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

86- The World Bank, **Doing business report Indicators 2013,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

87- The World Bank, **Doing business report Indicators 2014,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

88- The World Bank, **Doing business report Indicators 2015,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

89- The World Bank, **Doing business report Indicators 2016,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

90- The World Bank, **Doing business report Indicators 2017,** [pdf], Available on the link:http://www.doingbusiness.org.

91-The World Bank, **Global Governance Indicators**, [exle] , Available on the link:http://data.worldbank.org.

92-The World Bank, **World Development indicators**, [exle], Available on the link:http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

93-Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 1995,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

94- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 1998,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

95- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2000,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

96- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2002,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

97- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2004,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

98- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2006,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

99- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2008,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

100- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2010,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

101- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2011,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

102- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2012,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

103- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2013,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

104- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2014,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

105- Transparency Intrnational,**Corruption Perceptions Index 2015,** [pdf], Available on the link:http://www.transparency.org.

106-United Nations Development Programme, **Human Development Index 1994**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.

107- United Nations Development Programme, **Human Development Index 1995**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
108- United Nations Development Programme, **Human Development Index 1996**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
109- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2000**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
110- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2001**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
111- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2002**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
112- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2003**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
113- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2004**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
114- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2005**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
115-United Nations Development Programme, **Human Development Index 2006**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
116- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2007-2008**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
117-United Nations Development Programme, **Human Development Index 2009**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
118-United Nations Development Programme, **Human Development Index 2010**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
119-United Nations Development Programme, **Human Development Index 2011**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
120-United Nations Development Programme, **Human Development Index 2012**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
121- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2013**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
122- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2014**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
123-United Nations Development Programme, **Human Development Index 2015**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
124- United Nations Development Programme, **Human Development Index 2016**, [pdf], Available on the link:http://hdr.undp.org/en/global-reports.
125- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2004**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
126- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2005**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.

127- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2006**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
128- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2007**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
129- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2008**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
130- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2009**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
131- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2010**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
132- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2011**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
133- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2012**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
134- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2013**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
135- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2014**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
136- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2015**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
137- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2016**, [pdf], Available on the link:https://www.weforum.org.
138-World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2006,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
139- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2007,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
140- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2008,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
141- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2009,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
142- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2010,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
143- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2011,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
144- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2012,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
145- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2013,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.

146- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2014,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
147- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2015,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
148- World Economic Forum, **The Global Gender Gap Report 2016,** [pdf], Available on the link:http:// www.weforum.org.
149-World Justice Project, **Rule of Law Index 2011,** [pdf], Available on the link:https://worldjusticeproject.org. World Justice Project, **Rule of Law Index 2012-2013,** [pdf], Available on the link:https://worldjusticeproject.org.
150- World Justice Project, **Rule of Law Index 2014,** [pdf], Available on the link:https://worldjusticeproject.org.
151- World Justice Project, **Rule of Law Index 2015,** [pdf], Available on the link:https://worldjusticeproject.org.
152- World Justice Project, **Rule of Law Index 2016,** [pdf], Available on the link:https://worldjusticeproject.org.

المقالات (بالعربية):

153-"الاقتصادية"،**نموذج اقتصادي حيِّر الباحثين ...كيف أصبحت الصين قوة اقتصادية عظمى؟** المملكة العربية السعودية:[جريدة العرب الاقتصادية الدولية تصدر بشكل ورقي ورقمي عن الشركة السعودية للأبحاث والنشر] العدد: 8136، 20 /2016/01، تاريخ آخر اطلاع: 2017/02/20، متاح على الرابط: http://www.aleqt.com/2016/01/20/article_1023191.html

154-إذاعة الصين الدولية، **الأديان الرئيسية في الصين،** تاريخ آخر تحديث[غير موجود]،تاريخآخر اطلاع: 2017/03/10،متاح على الرابط:http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter6/chapter60402.htm

155-إذاعة الصين الدولية، **اللغة الصينية واللهجات الدارجة،** تاريخ آخر تحديث[غير موجود]،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/10، متاح على الرابط:http://arabic.cri.cn/learnchinese/lesson08/6.html

156-إذاعة الصين الدولية، **معارف بعض الاقليات القومية الصينية التي يقل عدد سكانها عن مائة ألف فرد،** تاريخ آخر تحديث[غير موجود]،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/10، متاح على الرابطhttp://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter6/chapter60102.htm

157-إذاعة الصين الدولية، **معارف بعض القوميات الصينية التي يتجاوز عدد أبناء كل منها خمسة ملايين نسمة،** تاريخ آخر تحديث[غير موجود]،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/10، متاح على الرابط:http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter6/chapter60102.htm

158-البشلاوي هيثم، **الصين القطبية القادمة ... مؤشرات صعود الصين،** تاريخ آخر تحديث:2015/09/03، تاريخ آخر اطلاع: 2016/10/03، متاح على الرابط: http://elbadil.com/2015/09

159-الجنابي مهند، **التقارير الدولية واثرها على السمعة الخارجية للدولة (العراق أنموذجاً)**، تاريخ آخر تحديث: 2015/09/21 تاريخ آخر اطلاع: 2017/04/25 متاح على الرابط: http://www.rudaw.net/arabic/opinion/21092015

160-الحلايقة غادة ، كم لغة في الصين، تاريخ آخر تحديث:2015/11/09،تاريخ آخر اطلاع: 2017/03/13، متاح على الرابط:http://mawdoo3.com

161-خالد بن سلطان بن عبد العزيز،**موسوعة مقاتل من المصحراء: (جمهورية الصين الشعبية People's Republic of China)**،[موسوعة إلكترونية على الويب]،إصدار 2017، تاريخ آخر إطلاع: 2017/04/25، متاح على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/People-s-R/Sec04.doc_cvt.htm

162-طقاطقة شيرين، **ماهو التقرير**، تاريخ آخر تحديث: 2015/12/30 تاريخ آخر إطلاع: 2017/04/25 متاح على الرابط:http://mawdoo3.com

163-محمد محمود خليفة جودة، **أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م**، المركز الديموقراطي العربي، [موقع على الويب]، تاريخ آخر تحديث (غير موجود)، تاريخ آخر اطلاع: 2016/09/25، متاح على الرابط: http://democraticac.de/?p=5701

164-وكالة الأنباء شنخوا، **الصين: الموقع والجغرافيا**، تاريخ آخر تحديث: 2005/01/25،تاريخ آخر إطلاع: 2017/03/3، متاح على الرابط: ttp://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005 01/25/content_72174.htm

المقالات (بالإنجليزية):

165-wikipedia**, CorruptionPerceptions Index,** Available on the link : https://en.wikipedia.org/wiki/Corruption Perceptions IndexDate of visit: 04/04/2017.

166-wikipedia**, Fragile States Index,** Available on the link:https://en.wikipedia.org/wiki/Fragile_States_Index,Date of visit: 23/03/2017.

167-wikipedia, **Global Peace Index,** Available on the link:https://en.wikipedia.org/wiki/Global_Peace_Index,Date of visit: 28/03/2017.

168-wikipedia, **Democracy Index**, Available on the link:https://en.wikipedia.org/wiki/Democracy_Index,Date of visit: 28/03/2017.

169-Wikipedia, **global slavery index**, Available on the link:http://wikiprogress.org/articles/initiatives/global-slavery-index/, Date of visit: 25/03/2017.

170-wikipedia**, Index of Economic Freedom,** Available on the link : https://en.wikipedia.org/wiki/Index_of_Economic_Freedom.Date of visit: 04/04/2017.

الفهارس

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة التضاريس في جمهورية الصين الشعبية إلى المساحة الإجمالية للدولة	28
02	عضوية جمهورية الصين الشعبية في الفضاءات الإقليمية والمحدودة الأطراف	50
03	عضوية جمهورية الصين الشعبية في البعثات الأممية	51
04	عضوية جمهورية الصين الشعبية في المنظمات والهيئات الدولية والعالمية	52
05	معدلات جمهورية الصين الشعبية في مؤشرات المجال السياسي	69
06	معدلات جمهورية الصين الشعبية في مؤشرات المجال الاجتماعي	79
07	معدلات جمهورية الصين الشعبية في مؤشرات المجال الاقتصادي	90

فهرس الأشكال

1 - 1	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر مدركات الفساد 1995- 2016	57
1 - 2	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في المؤشرات العالمية للحوكمة 1996- 2015	58
1 - 3	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الصوت والمساءلة 1996- 2015	58
1 - 4	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف 1996- 2015	59
1 - 5	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر فاعلية الحكومة 1996- 2015	59
1 - 6	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الجودة التنظيمية 1996- 2015	60
1 - 7	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر سيادة القانون 1996- 2015	61
1 - 8	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر مكافحة الفساد 1996- 2015	61
1 - 9	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الدول الهشة 2007- 2016	63
1 - 10	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر السلام العالمي 2007- 2016	64
1 - 11	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر سيادة القانون 2011- 2016	65
1 - 12	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشري تقصير الحكومة وغياب الفساد2011-2016	65
1 - 13	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشري إنفاذ النظام والحكومة المفتوحة2011-2016	66
1 - 14	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشري الحقوق الأساسية والأمن2011-2016	66
1 - 15	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الديموقراطية 2006-2016	67
1 - 16	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر العولمة السياسية 2007-2016	68
2 - 01	تطورجمهورية الصين الشعبية في مؤشر التنمية البشرية 1994 – 2016	71
2 - 02	تطورجمهورية الصين الشعبية في مؤشر السعادة العالمي 2013 - 2017	72
2 - 03	تطورجمهورية الصين الشعبية في التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين 2013 - 2017	73
2 - 04	تطورجمهورية الصين الشعبية في التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين حسب المجالات 2013 - 2017	73
2 - 05	تطور معدل البطالة في جمهورية الصين الشعبية 1991 - 2014	74
2 - 06	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر الإرهاب العالمي 2012 - 2016	76
2 - 07	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر العبودية العالمي 2013 - 2016	77
2 - 08	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر العولمة الاجتماعية 2007 - 2016	78

3 - 01	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في تقارير الحرية الاقتصادية في العالم 1995-2016	81
3 - 02	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في تقارير الحرية التنافسية العالمية 2004-2016	82
3 - 03	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في المؤشرات الفرعية لتقارير الحرية التنافسية العالمية 2006-2016	83
3 - 04	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في مؤشر العولمة الاقتصادية 2007–2016	84
3 - 05	تطور معدل جمهورية الصين الشعبية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2006–2017	85
3 - 06	تطور الناتج المحلي الإجمالي لـــ(الصين، اليابان، الولايات المتحدة)1991–2015	86
3 - 07	تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية1991–2015	87
3 - 08	تطور نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية مقارنة بالولايات المتحدة1991 – 2015	87
3 - 09	تطور مساهمة الاقتصاد الصيني والأمريكي في الناتج المحلي العالمي 2000 - 2016	88
3 - 10	تطور حصة جمهورية الصين الشعبية في المبادلات التجارية الدولية 2000 - 2016	88
3 - 11	تطور الاستثمارات الأجنبية لجمهورية الصين الشعبية مقارنة بالولايات المتحدة1991–2015	89

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة البحث.....	ب
الفصل الأول:جذور ومقومات قوة الصين المعاصرة كحضارة كبرى قديمة.....	15
المبحث الأول: الجذور الحضارية والخصائص العرقية-الإثنية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة.....	17
المطلب الأول: الثقافة الصينية التقليدية: الكونفوشيوسية/ الطاوية / البوذية.....	17
المطلب الثاني: الفكر الشيوعي وأثره على تطور الصين الشعبية المعاصرة.....	22
المطلب الثالث: خصائص الأصول العرقية – الإثنية للمجتمع الصيني المعاصر.....	23
خلاصة المبحث الأول من الفصل الأوّل.....	25
المبحث الثاني: مقوّمات الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة.....	26
خلاصة المبحث الثاني من الفصل الثالث.....	33
المبحث الثالث: مقومات وتطورات النظام الاقتصادي لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة.....	34
المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور النظام الاقتصادي في جمهورية الصين المعاصرة.....	34
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية.....	39
خلاصة المبحث الثالث من الفصل الأول.....	42
المبحث الرابع: المقومات العسكرية والدبلوماسية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة.....	44
المطلب الأول: المقومات العسكرية لجمهورية الصين الشعبية المعاصرة.....	44
المطلب الثاني: المقومات الدبلوماسية لجمهورية الصين الشعبية.....	49
خلاصة المبحث الرابع من الفصل الأول.....	54
خلاصة الفصل الأول.....	55
الفصل الثاني تحليل وتقييم موقع الصين في سلم القوة الدوليّة المعاصرة.....	56
المبحث الأول: مؤشرات الصعود الصيني المعاصر في المجال السياسي: تحليل وتقييم.....	58
أولا: مؤشر مدركات الفساد.....	58
ثانيا: المؤشرات العالمية للحوكمة	59
ثالثا: مؤشر الدول الهشة.....	64
رابعا: مؤشر السلام العالمي.....	65
خامسا: مؤشر سيادة القانون	66
سادسا: مؤشر الديمقراطية	67
سابعا: مؤشر العولمة "السياسية".....	69
خلاصة المبحث الأول من الفصل الثاني.....	71

المبحث الثاني: مؤشرات الصعود الصيني المعاصر في المجال الاجتماعي: تحليل وتقييم.....	72
أولا: مؤشر التنمية البشرية.....	72
ثانيا: مؤشر السعادة العالمي.....	73
ثالثا: التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين	74
رابعا: مؤشر البطالة	76
خامسا: مؤشر الإرهاب العالمي.....	77
سادسا: مؤشر العبودية العالمي	78
سادبعا: مؤشر العولمة "الاجتاعية"	80
خلاصة المبحث الثاني من الفصل الثاني.....	81
المبحث الثالث: مؤشرات الصعود الصيني المعاصر في المجال الاقتصادي: تحليل وتقييم.....	82
أولا: تقرير الحرية الاقتصادية في العالم	82
ثانيا: تقرير التنافسية العالمي	83
ثالثا:مؤشر العولمة "الاقتصادية"	85
رابعا: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال	86
خامسا: الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية الصين الشعبية.....	88
سادسا: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني.....	88
سابعا: مساهمة الاقتصاد الصيني في الناتج المحلي العالمي.....	89
ثامنا: حصة الصين في المبادلات التجارية الدولية.....	90
تاسعا: حصة الصين المعاصرة من الاستثمارات الأجنبية.....	90
خلاصة المبحث الثالث من الفصل الثاني.....	92
خلاصة الفصل الثاني.....	93
الخاتمة.....	94
قائمة المراجع.....	98
فهرس الجداول.....	111
فهرس الأشكال.....	112
فهرس المحتويات.....	114

ملخص:

تتناول هذه الدراسة الصعود الصيني أو بصفة أدق تنامي القوة الصينية في العالم المعاصر في مرحلة ما بعد الباردة1991-2016، إذ انطلقت من الإشكالية الرئيسة التالية: **"من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية، هل حققت جمهورية الصين الشعبية، صعودا حقيقيا وشاملا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة1991-2016؟"**؛

وافترضنا أن: **" الصعود الصيني في فترة مابعد الحرب الباردة صعود حقيقي وشامل."** ؛ منتهجين للتأكد من مدى صحتها، كلا من المنهج الوصفي والمقارن والمسح الإحصائي.

وقد هيكلنا الدراسة في فصلين، تناول الفصل الأول منهما، جذور ومقومات قوة الصين المعاصرة كحضارة كبرى قديمة، مستعرضة الأبعاد الأساسية للقوة (الحضارية، الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية، الدبلوماسية) فانتهت إلى أن الصين قد حققت خطوات عملاقة في طريق التحديث والانفتاح، وهي تمتلك إمكانيات هائلة تؤهلها للعب أدوار إقليمية بل عالمية.

أما الفصل الثاني فقد خُصص لتحليل وتقييم موقع الصين في سلم القوة الدوليّة المعاصرة، بالتركيز على ثلاثة أبعاد (السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي) وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والتقارير الدولية، بتوظيفها بطريقة رياضية إحصائية تقوم على تجميع معدلات الصين الواردة في هذه التقارير (كامل فترة الدراسة حسب توفرها) لمعرفة مستوى الصعود في كل مجال، ثم تقدير حجم الصعود في المجالات الثلاثة مجتمعة.

وخلصت الدراسة إلى أن الصعود الصيني صعود حقيقي، ولكنه غير شامل، وذلك من خلال تحسن معدلاتها في المؤشرات والتقارير المعتمدة، إلا أن مستوى الصعود في الأبعاد الثلاثة مجتمعة يعتبر متوسطا، فهو قد بلغ 58.47%، وأدنى معدل تعاني منه الصين هو في المجال السياسي؛ إذ تعاني من فساد إداري كبير بالإضافة إلى قمع للحريات وانتهاك لحقوق الأفراد، وهو ما يهدد بتوترات وثورات قد تعصف بالنظام السياسي وتبطئ من وتيرة النمو، ولكنها لن تعمل على تعطيلها فالمقومات الحضارية التي تميز الشعب الصيني ستدفعه إلى تجاوز هذه الاضطرابات ما لم تتدخل أطراف خارجية لإطالة زمن الأزمة، لكبح عملية النهوض التي تعيشها جمهورية الصين الشعبية منذ أواخر السبعينيات.

الكلمات المفتاحية: الصعود الصيني، القوى الصاعدة، القوة القومية، المؤشرات والتقارير الدولية.

Abstract:

This study focuses on the emergence of Chinese power in the post-Cold War world. The study focuses on the following main problem: **«Through the international indicators and reports published during the period After the Cold War, between 1991 and 2016, did the People's Republic of China have an emergence of real and global power? »;**

Thus, the study was based on the verification of the following main assumption: **«Through the indicators and international reports published during the post-Cold War period, between 1991 and 2016, the People's Republic of China has witnessed an emergence of real and global power ».**

The answer to the question of the problem, and the verification of our hypothesis, required the use of the following methodological instruments: Description, comparison and statistical analysis.

The study was structured as follows: In two chapters, the first chapter made a descriptive study of the roots and factors of the potential of the Chinese force, a millennial cultural entity (Chinese civilization = empire of the center, The unity of opponents: Yan + Yang), geographical, ethnic, economic and military assets. This descriptive study shows that modernization and the opening up of contemporary China have enormous potential for power, enabling it to play the roles of a regional power, which is rather global in almost all times in the history of mankind.

The second chapter is devoted to the analysis and evaluation of China's place in the hierarchy of the contemporary international force, focusing on three dimensions (political, social, economic) Indicators, and reports, this necessitates our systematic use of statistical analysis to compile rates in these reports to know the level of Chinese emergence in each area and then estimate the rise in the combined size of the three selected domains

The study concluded that the Chinese recorded from the selected indicators and reports a real but not global power emergence through improved rates in, but the three-dimensional rise combined level is moderate, as it is valued at 58 , 47%, on the other hand, the lowest rate known by China is in the political sphere, since the indicators show that contemporary China is suffering from great administrative corruption, in addition to weaknesses in individual and collective freedoms, which risks jeopardizing China's economic, technological and military successes since the 1970s.

key words:

Chinese rise, rising powers, national strength, international indicators, and international reports.

Résumé :

Cette étude porte sur l'émergence de la puissance chinoise, dans le monde contemporain,de l'après guerre froide.L'étude est axée sur la principale problématique suivante: **« A travers les indicateurs et les rapports internationaux parus pendant la période de l'après guerre froide, entre 1991 et 2016, est-ce que la république de populaire de Chine a enregistré une émergence de puissance réelle et globale?»** ;

Ainsi, l'étude s'est étalée sur la vérification de l'hypothèse principale suivante: **« A travers les indicateurs et les rapports internationaux parus pendant la période de l'après guerre froide, entre 1991 et 2016, la république de populaire de Chine a enregistré une émergence de puissance réelle et globale».**

La réponse à la question de la problématique, et la vérification de notre hypothèse, ont exigé l'utilisation des instruments méthodologiques suivants : La description, la comparaison et l'analyse statistique.

L'étude s'est structuré de la manière suivante : En deux chapitres, le premier chapitre a fait une étude descriptive des racines etdes facteurs de la potentiels de la force chinoise,entité culturelle millénaire (la civilisation chinoise= l'empire du milieu, l'unité des opposants : Yan + Yang),les atouts géographiques, ethniques, économiques, militaires. Cette étude descriptive, atteste que la modernisation et de l'ouverture de la chine contemporaine recèleun énorme potentiel de puissance, lui permettant de jouer les rôlesd'une puissance régional, plutôt mondial dans presque tout les temps e l'histoire de l'humanité.

Le deuxième chapitre est consacré à l'analyse puis l'évaluation de la place de la Chine dans la hiérarchie de la force internationale contemporaine, en mettant l'accent sur trois dimensions (politique, sociale, économique) ;vérifiés par un ensemble d'indicateurs et rapports internationaux, ce choix à nécessité notre recours systématique à l'analyse statistique permettant de compiler des taux figurant dans ces rapports pour connaitre le niveau d'émergence chinois dans chaque domaine, puis estimer la montée de la taille combinée des trois domaines choisis.

L'étude a conclu que les Chinois enregistre d'aprèsles indicateurs et rapports choisis une émergence de puissance réelle mais non globale, grâce à des taux améliorés dans, mais la montée en trois dimensions niveau combiné est modéré, puisqu'elle est évalué à 58,47%, par contre le taux le plus bas connu par la Chine est dans la sphère politique, puisque les indicateurs atteste que la chine contemporaine ne cesse de souffred'une grande corruption administrative, en plus du défaillances en matière de libertés individuelles et collectives, qui risque de mettre en péril les succès chinois dans les domaines économiques et technologiques et militaires, depuis les années soixante-dix.

Mots-clés:

L'émergence de la Chine, les puissances émergentes, la puissance nationale, les indicateurs,les rapports internationaux.